التقرير المؤقت لفريق الخبراء المعني بليبيا المنشأ عملا بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١)

الرجاء إعادة استعمال الورق

موجز

ما زال الحل السياسي في ليبيا مطلباً بعيد المنال في المستقبل القريب، بالرغم من الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا للتغلب على حالة الجمود الراهنة. وتُظهر الديناميات العسكرية في ليبيا وتضارب البرامج الإقليمية عدم الالتزام بالحل السلمي.

ويتزايد ارتباط الاستقرار الليبي واستقرار المنطقة باطراد، ولا سيما بسبب تزايد ضلوع الجماعات المسلحة الأجنبية من السودان وتشاد في ما يقع فيهما. وكان ذلك واضحاً عندما شنت حركة جيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي هجوماً في دارفور في أيار/مايو ٢٠١٧، قبل أن تعود إلى ليبيا. كما أن التواجد الإقليمي المتنامي للجماعات المسلحة الأجنبية ومشاركتها مؤخراً في الاشتباكات التي وقعت قرب طرابلس ما هو إلا دليل آخر على دورها في المشهد الأمني في ليبيا.

ورغم ما مُنيت به خلايا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من هزيمة في سرت، فما زالت تواصل العمل في وسط ليبيا وجنوبها. ومن دواعي القلق الروابط السابقة بين عناصر تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المسلحة في صبراتة وغيرها من المناطق الغربية المتورطة في التهريب.

ويتسبب اختلاس الأموال العامة وغياب الحوكمة وعدم القدرة على معالجة الأزمة الاقتصادية في ليبيا إلى تأجيج الاستياء الشعبي وفقدان الثقة في النخب السياسية في ليبيا. وابتداء من عام ٢٠١٤، شاركت الجماعات المسلحة الليبية في اختلاس أموال الدولة على نطاق واسع، لا سيما عن طريق تهريب الوقود وخطابات الاعتماد، مستفيدة في ذلك من الرعاية السياسية.

ولا تزال حالة حقوق الإنسان في ليبيا تتدهور. فالجماعات المسلحة، بما فيها تلك التابعة لحكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي، ضالعة في عمليات احتجاز تعسفي وعمليات اختطاف وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ويتزايد الاتجار بالبشر في ليبيا، مما يؤدي إلى وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. فالساحل الغربي والجنوب هما محطتا تهريب رئيسيتان تدران على الجماعات الليبية وغير الليبية إيرادات كبيرة. والفريق قلق من إمكانية استخدام الجماعات المسلحة والمتّجرين لمرافق الدولة وأموالها لإحكام سيطرتها على طرق الهجرة. وقد أدى الانشغال الدولي بقضية الهجرة إلى اشتداد المنافسة بين الجماعات المسلحة.

ولا تزال الأسلحة والأعتدة ذات الصلة بها، سواء من مخزونات النظام السابق أو عمليات النقل التي أجريت بعد عام ٢٠١١، تقع في أيدي الجماعات المسلحة الليبية والأجنبية. ويساهم اختلاس الأسلحة إلى زيادة انعدام الأمن ويشكل خطراً مستمراً يهدد السلام والأمن في ليبيا والبلدان المجاورة.

ويستغل المقاتلون الأجانب والجماعات المسلحة، الذين ينتقلون إلى داخل ليبيا ويخرجون منها، انتشار الأسلحة والأعتدة ذات الصلة دون حسيب ولا رقيب في ليبيا، مما يؤدي إلى ارتكاب انتهاكات منتظمة لحظر توريد الأسلحة.

ومنذ عام ٢٠١١ والشبكات الإجرامية تستفيد من عدم قدرة السلطات الليبية على فرض ضوابط على الواردات لتقييد النقل غير المشروع للأسلحة والأعتدة ذات الصلة بها إلى ليبيا.

ويلاحظ الفريق بقلق دعم بعض الدول الأعضاء للجماعات المسلحة من خلال الغارات الجوية وتوفير الأعتدة المتطورة. وفي بعض الحالات، نُقلت هذه الأعتدة إلى البلدان المجاورة على يد الجماعات المسلحة الناشطة في ليبيا، التي جُندت مقابل تقاضي مبالغ مالية من الفصائل الليبية المتنافسة.

ومنذ بداية الولاية الحالية للفريق في آب/أغسطس ٢٠١٧، لم تخطر السلطات الليبية لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا بوقوع أي عملية تصدير غير مشروع للنفط الخام. وما زالت الصادرات غير المشروعة من المنتجات النفطية المكررة، سواء المنقولة براً أو بحراً، تشكل نشاطاً مزدهراً. وقد تعرّف الفريق على هوية الشبكات الضالعة في هذه الأنشطة التي تمارس نشاطها على طول الساحل الغربي وعلى أساليب عملها.

وما زالت وحدة مؤسسات الدولة بعيدة المنال. وقد توقفت محاولات توحيد المؤسسة الوطنية للنفط. كما أن هناك الكثير من علامات الاستفهام حول التغييرات التي حدثت في المؤسسة الليبية للاستثمار.

ويساور الفريق قلق من حالة التعتيم المحيطة بأصول المؤسسة الليبية للاستثمار. ويتعين أن تكون هناك فكرة واضحة عن موقع هذه الأصول ومقدارها كشرط مسبق لاتخاذ أي إجراء آخر بشأن إدارة المؤسسة بموجب نظام الجزاءات.

المحتويات

الصفحة

أولا – معلومات أساسية ٥

ثانيا – التطورات السياسية ٦

ثالثا – التطورات الأمنية ٧

رابعا – الأثر الإقليمي ٩

خامسا – معايير تحديد الأسماء المتصلة بالأمن ١١

سادسا – تنفيذ حظر توريد الأسلحة ٢٩

سابعاً – وحدة مؤسسات الدولة واختلاس أموال الدولة ٦٠

ثامناً – منع الصادرات غير المشروعة من النفط، بما في ذلك النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة، بموجب القرارين ٢١٤٦ (٢٠١٤) و ٢٣٦٢ (٢٠١٧) ٦٣

تاسعاً – تنفيذ تدابير تجميد الأصول ٦٨

عاشراً – تنفيذ حظر السفر ٧٠

حادي عشر – التوصيات ٧٠

المرفقات* ٧٢

* تعمَّم المرفقات باللغة التي قدمت بها فقط ودون تحرير رسمي. وبسبب الحدود القصوى لعدد الكلمات المفروضة على تقارير آليات الرصد، قدّم الفريق مزيداً من التفاصيل المتصلة بعدد من التحقيقات في المرفقات.

أولا – معلومات أساسية

١ – يتضمن هذا التقرير استنتاجات فريق الخبراء المعني بليبيا حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ويتضمن المرفق ٢ لمحة عامة عن تطور نظام الجزاءات المفروضة على ليبيا.

ألف – ولاية الفريق وتعيين أعضائه

٢ – يتضمن المرفق ٣ تفاصيل عن ولاية الفريق وتعيين أعضائه.

باء – المنهجية

٣ – الفريق مصمِّم على أن يكفل في عمله الامتثال للمعايير التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات في تقريره (S/2006/997، المرفق). وتقتضي تلك المعايير الاعتماد على وثائق أصلية جرى التثبت من صحتها وأدلة ملموسة ومشاهدات الخبراء الميدانية، بما في ذلك التقاط الصور الفوتوغرافية، متى أمكن ذلك. وإذا تعذّر القيام بتفتيش ميداني، سيسعى الفريق إلى التثبت من المعلومات مستعيناً بمصادر متعددة ومستقلة لكي يفي على النحو المناسب بأعلى معيار يمكن بلوغه، مُولياً قيمة أعلى لأقوال الجهات الفاعلة الرئيسية والشهود العيان على الأحداث. ولئن كان الفريق يرغب في التحلي بأقصى قدر ممكن من الشفافية، فإنه سيمتنع عن كشف مصادر معلوماته في الحالات التي قد يؤدي فيها كشف تلك المصادر إلى تعريضها هي أو غيرها إلى مخاطر غير مقبولة تهدِّد سلامتها، وسيُدرج الأدلة ذات الصلة بالموضوع في المحفوظات المؤمَّنة لدى الأمم المتحدة.

٤ – والفريق ملتزم بالحياد عند التحقيق في حالات عدم الامتثال من جانب أي طرف.

٥ – والفريق ملتزم كذلك بأعلى درجات الإنصاف وسيسعى جاهداً لأن يزود الأطراف، حيثما يكون ذلك مناسباً وممكناً، بأي معلومات وردت في التقرير عن حالات انتهاكات أو عدم امتثال قد يُستَشْهَد بتلك الأطراف بشأنها، لكي تقوم باستعراضها وإبداء ملاحظاتها عليها والرد عليها في إطار زمني محدد.

٦ – ويصون الفريق استقلالية عمله من أي جهود ترمي إلى تقويض حياده وأي محاولات لإثارة انطباع بأنه متحيز.

جيم – التعاون مع أصحاب المصلحة والمنظمات

٧ – ترد في المرفق ٤ قائمة بالمؤسسات والمنظمات والأفراد الذين جرى الاتصال بهم. ويمكن الاطلاع على قائمة بالمراسلات الصادرة في المرفق ٥، وعلى مستوى الرد عليها في المرفق ٦.

١ – الدول الأعضاء

٨ – قام الفريق، منذ تقديم تقريره النهائي السابق (S/2017/466) في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧، بزيارات رسمية إلى إيطاليا، وجمهورية السودان، وفرنسا، وليبيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية للاجتماع مع السلطات الوطنية وغيرها من الأطراف المعنية.

٩ - وإضافة إلى ذلك، سافر الفريق لعقد اجتماعات مع المحاورين، بمن فيهم المغتربون الليبيون، في أثينا وبن غردان وبروكسل والقاهرة وجربة وإسطنبول ولندن ونيقوسيا وباريس وروما وطرابلس وتونس.

٢ - ليبيا

١٠ - قام الفريق بزيارة ليبيا مرتين منذ إعادة تعيينه في آب/أغسطس ٢٠١٧، شمل ذلك إقامته فيها لمدة خمسة أيام. ومما يسَّر على الفريق الوصول إلى مقاصده في البلد الرحلاتُ المنتظمة التي تُسيّرها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى داخل ليبيا والمستوى القوي من الدعم والمرونة الذي أبدته البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى الفريق مقابلات عن بُعد مع محاورين في ليبيا.

٣ - الأمم المتحدة والكيانات الأخرى

١١ - يتفاعل الفريق بشكل متكرر مع البعثة وقد التقى الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة، السيد غسان سلامة، في آب/أغسطس ٢٠١٧، فور تعيينه. وإضافة إلى ذلك، تمكن الفريق من العمل بصورة إيجابية مع مختلف شُعب بعثة الأمم المتحدة بشأن مواضيع تغطي نطاق ولايتها.

١٢ - واجتمع الفريق مع أفرقة خبراء تابعة للأمم المتحدة وتبادل معلومات معها بشأن نظم الجزاءات المفروضة على السودان وجنوب السودان وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروف أيضاً باسم داعش) وتنظيم القاعدة.

١٣ - وخلال فترة ولايته، اجتمع الفريق أيضاً بممثلي المنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الجمارك العالمية، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، وبعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

ثانيا - التطورات السياسية

١٤ - بالرغم من الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لتشجيع الأطراف الليبية على التوصل إلى تسوية، ما زال الحل السياسي بعيد المنال ولو في المستقبل القريب. وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، أيدت معظم الجهات السياسية الفاعلة في ليبيا بشكل علني الاتفاق السياسي الليبي وخطة العمل التي اقترحها الممثل الخاص للأمين العام في ٢٠ أيلول/سبتمبر[(١)]. وأكد مجلس الأمن مجدداً دعمه للاتفاق السياسي الليبي في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (انظر S/PRST/2017/26). غير أن المواجهات المسلحة وتعبئة الجماعات المسلحة على أرض الواقع تعكس وضعاً مختلفاً وتشي عن عدم التزام الجهات الفاعلة الرئيسية بالسعي لتوصل إلى حل سياسي سلمي.

١٥ - ويؤدي تفشي الفساد وغياب الحكم الرشيد إلى اشتعال السخط الشعبي وزرع الريبة تجاه النخبة السياسية والمؤسسات السياسية في ليبيا.

---

(١) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ، ”ملاحظات الممثل الخاص للأمين العام، سلامة، خلال الحدث الرفيع المستوى بشأن ليبيا“، نشرة صحفية، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

١٦ - وأدى الاستقطاب الإقليمي والنفوذ المتنامي الذي تمارسه العواصم الإقليمية على الأطراف الليبية إلى زيادة الشقاق بين الليبيين. كما حال انعدام التنسيق بين أعضاء المجتمع الدولي في ما يتخذونه من إجراءات في ليبيا أيضاً دون إيجاد حل سلمي للأزمة الليبية والتعامل مع قضايا مثل الهجرة غير النظامية.

ثالثا - التطورات الأمنية

١٧ - بشكل عام، أصبحت خطوط المواجهة في عام ٢٠١٧ أكثر رسوخاً، وإن كان الوضع الأمني في طرابلس شهد بعض التحسن، حيث زادت الجماعات المسلحة التابعة لحكومة الوفاق الوطني إحكام سيطرتها على العاصمة. وفي الشرق، تمكن الجيش الوطني الليبي من فرض سيطرته على معظم بنغازي.

١٨ - وبالرغم من هذا التحسُّن العام في طرابلس وبنغازي، لا تزال التوترات تتصاعد في أجزاء كثيرة من البلاد. ويؤدي الحكم التعسفي للجماعات المسلحة، المنتسبة إلى حكومة الوفاق الوطني أو الجيش الوطني الليبي، واستمرار استبعاد شرائح من السكان من الساحة السياسية الليبية، إلى المزيد من التطرف والاستقطاب.

١٩ - ولا يحول الانقسام على الصعيد الوطني دون التوصل إلى حل سياسي فحسب، بل يؤجج التوترات المحلية أيضاً. وقد أبرزت المواجهات المسلحة التي وقعت في ورشفانة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ وصبراتة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ كيف استغلت الجهات الفاعلة الوطنية التوترات المحلية لتعزيز نفوذها. وقد تم احتواء التوترات التي وقعت في الزاوية بنجاح في الوقت الحاضر، وذلك بفضل الجهود التي بذلها شيوخ محليون.

ألف - ورشفانة

٢٠ - تكتسي الأحداث التي وقعت في ورشفانة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (وإلى حد ما تلك التي وقعت في صبراتة) أهمية كبيرة، فهي بمثابة أول استعراض عسكري للقوة تقوم به عناصر النظام السابق بصفتها السياسية المستقلة. وبدأت الجبهة الشعبية لتحرير ليبيا التابعة لسيف الإسلام القذافي (LYi.017) حشد قواتها في منطقة طرابلس (انظر الفقرة ٤٠).

٢١ - وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، شنت جماعات تابعة للمجلس الرئاسي، ولا سيما من طرابلس والزنتان، هجوماً في ورشفانة لمنع تعزيز قوات الجبهة الشعبية.

٢٢ - وأدانت الحكومة المؤقتة[٢] والقيادة العامة للجيش الوطني الليبي والمجلس الأعلى للقبائل في ورشفانة وقائد اللواء الرابع، عمر تنتوش، محاولات المجلس الرئاسي للسيطرة على المنطقة[٣].

٢٣ - وبعد حوالي ١٠ أيام من القتال، سيطرت القوات التابعة للمجلس الرئاسي على معظم المدينة. ويقال إن الكتيبة ٣٠١ التابعة للمجلس الرئاسي هي المسؤولة عن تأمين المنطقة. وما زال يتعين اختبار القدرات العسكرية الحقيقية للجبهة الشعبية لتحرير ليبيا.

---

(٢) أقر مجلس النواب الحكومة المؤقتة في عام ٢٠١٤ ويقع مقرها في حي البيضاء في شرق ليبيا؛ ويرأسها عبد الله الثني. ولا تعترف الحكومة المؤقتة بالجيش الوطني الليبي.

(٣) المرصد، ”القيادة العامة تحدِّد موقفها من أحداث ورشفانة“، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، يمكن الاطلاع عليه من الموقع التالي: https://almarsad.co/2017/11/02القيادة-العامة-تحدد-موقفها-من-أحداث-ور.

باء – صبراتة

٢٤ – ترجع أسباب الاشتباكات التي وقعت في صبراتة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى التنافس بين الجماعات المسلحة المحلية للسيطرة على المدينة وطرق التهريب (انظر الفقرة ١١٤). وكان عدد الخسائر البشرية كبيراً بالنسبة لعدد سكان صبراتة.

٢٥ – وحاربت الجماعات المسلحة المحلية من أجل الحصول على دعم سياسي ومالي وعسكري من الجهتين الفاعلتين على الصعيد الوطني، وهما الجيش الوطني الليبي وحكومة الوفاق الوطني. واشتدت هذه المنافسة أيضاً بسبب الدعم الذي تقدمه الجهات الفاعلة الدولية التي تحرص على وضع حد لنزوح المهاجرين من صبراتة.

جيم – بنغازي

٢٦ – بالرغم من الإعلانات المتكررة الصادرة عن الجيش الوطني الليبي بشأن تحرير بنغازي، ما زالت المدينة مسرحاً لاشتباكات بين الجيش الوطني الليبي والمقاتلين المتطرفين[٤].

٢٧ – ووفقاً لنشطاء محليين، أرغم ٦٤٣ ٥٥ ليبياً على مغادرة بنغازي بسبب العنف أو الخوف من الاضطهاد السياسي (انظر المرفق ٧). وتواصل الحركات المتطرفة، مثل سرايا الدفاع عن بنغازي، تجنيد المقاتلين، ولا سيما من السكان النازحين في مصراتة وطرابلس.

٢٨ – وأثبت الجيش الوطني الليبي قدرته على فرض حكمه بدون منازع على شرق ليبيا بالرغم من تآكل الدعم القبلي. وقد هزم أهم منافسيه والممثل الوحيد لحكومة الوفاق الوطني في بنغازي، فرج محمد منصور (المعروف أيضاً باسم قعيم أو العبدلي) (انظر S/2016/209، المرفق ٢٠). وعينته الحكومة نائباً لوزير الداخلية، وقبل ذلك كان قائد قوة المهام الخاصة بأمر من الحكومة المؤقتة.

٢٩ – وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، قُصف مقر فرج منصور في بدزيرا ومقر إقامة أسرته في بيرسس[٥]. وسلم نفسه إلى القيادة العامة للجيش الوطني الليبي عقب وساطة قبلية في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧[٦].

دال – درنة

٣٠ – يشهد حصار الجيش الوطني الليبي المستمر لدرنة، والتفجيرات المدمرة المتكررة التي تتعرض لها المدينة، والوفيات التي تقع بين الحين والآخر في صفوف المقاتلين من الجانبين، على المأساة التي ما زالت

---

(٤) المرجع نفسه.

(٥) قناة العربية، ”فرج قعيم يسلِّم نفسه إلى القيادة العامة“، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، يمكن الاطلاع عليه من الموقع التالي: http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/2017/11/12/الليبي-للجيش-نفسه-يسلم-الوفاق-داخلية-وزارة-وكيل.html.

(٦) المرجع نفسه.

تتوالى فصولها في هذه المدينة منذ عام ٢٠١١[٧]. ومازال المشهد السياسي الليبي يعاني من الاستقطاب بسبب الحالة في درنة، وهو ما يشكل عقبة أخرى أمام نجاح الحوار السياسي.

رابعا – الأثر الإقليمي

ألف – الديناميات السياسية الإقليمية

٣١ – على الرغم من الدعم الدولي والإقليمي الصريح لجهود الممثل الخاص الرامية إلى تجاوز المأزق السياسي في ليبيا، ما فتئ الاستقطاب الإقليمي يُفرق بين الجهات الفاعلة الليبية. فمسارات التفاوض الموازية برعاية الدولة والعلاقات المتميزة بين بعض الدول أو المنظمات في المنطقة والجهات الفاعلة المحلية أدت أحياناً إلى تهميش الجهود التي تقودها الأمم المتحدة.

باء – إشراك الجماعات المسلحة التشادية والسودانية

١ – الجماعات التشادية

٣٢ – لا تزال الجماعات المسلحة التشادية تعمل في ليبيا، وسط اتهامات بأن بعض فصائلها متورطة في التهريب ولها صلات بعناصر جهادية.

٣٣ – وتعمل ثلاث جماعات تشادية رئيسية في ليبيا، وهي: الجبهة من أجل التناوب والوفاق في تشاد، ومجلس القيادة العسكرية من أجل سلامة الجمهورية، وتجمع القوى من أجل التغيير. ويعود بدء تورطها في ليبيا إلى منتصف عام ٢٠١٤ (انظر المرفق ٨).

٣٤ – وفي عام ٢٠١٧، شارك كل من تجمع القوى ومجلس القيادة العسكرية، وبدرجة أقل الجبهة من أجل التناوب والوفاق، في عدة مواجهات عسكرية في ليبيا. فقد شاركت في الهجوم الذي قادته سرايا الدفاع عن بنغازي ضد محطات النفط في آذار/مارس ٢٠١٧، كما شاركت في المعارك التي دارت في بلدتي براك الشاطئ وتمنهنت في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٧ إلى جانب القوة الثالثة وسرايا الدفاع عن بنغازي.

٣٥ – وتواجه الجماعات التشادية في ليبيا، التي يتراوح عددها ما بين ٠٠٠ ٢ و ٥٠٠ ٣ مقاتل، ضغوطاً عسكرية وسياسية كبيرة. فقد أدى انسحاب القوة الثالثة، التي كانت الكفيلة الرئيسية للجماعات التشادية في ليبيا، من جنوب ليبيا ومحافظة الجفرة في الفترة ما بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ٢٠١٧، إلى إضعاف موقفها[٨]. وأصبحت الجبهة من أجل التناوب والوفاق تحت نفوذ الجيش الوطني الليبي ولا تزال في قاعدتها في الجفرة. وغادر مجلس القيادة العسكرية سبها في ١٥ حزيران/يونيه وانتقل إلى واحة في الإقليم الذي تسيطر عليه قبيلة التبو، على بعد حوالي ١٠٠ كيلومتر من الحدود التشادية (انظر الفقرة ١٨٥)[٩]. وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر، أُلقي القبض على ثلاثة من قادة المجلس في نيامي، من بينهم زعيمه

---

(٧) قناة الجزيرة، ”مقتل مدنيين في غارة جوية على مدينة درنة الليبية“، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، يمكن الاطلاع عليه من الموقع التالي: http://www.aljazeera.com/news/2017/10/civilians-killed-air-strike-libyan-city-derna-171031072106626.html.

(٨) أنشأت حكومة علي زيدان القوة الثالثة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ لإنهاء القتال في سبها بين قبيلتي أولاد سليمان والقذاذفة. ومعظم أفرادها هم مقاتلون من مصراتة.

(٩) مقابلة مع أحد قادة مجلس القيادة العسكرية، آب/أغسطس ٢٠١٧.

محمد حسن بولماي. ويتزايد انقسام تجمع القوى من أجل التغيير، الذي تمكن من البقاء في منطقة سبها، والتمس المشاركة في القتال الذي تخوضه الأطراف الليبية المتحاربة.

٣٦ - وهؤلاء المقاتلون، الذين لم يتمكنوا من العودة إلى تشاد، هم مشكلة أمنية في جنوب ليبيا ووسطها. وسيستمر ضلوعهم في الأنشطة العسكرية وأنشطة التهريب.

٢ - الجماعات السودانية

٣٧ - يقدم الجيش الوطني الليبي دعماً عسكرياً ومالياً مستمراً للجماعات السودانية، التي وسعت مناطق عملياتها منذ استيلاء الجيش على الجفرة وبراك الشاطئ. وما زالت هذه الجماعات تقاتل إلى جانب الجيش منذ آذار/مارس ٢٠١٥ (انظر الوثيقة S/2017/466، المرفق ٢٣).

٣٨ - وما انفكت الحركات السودانية تحاول توحيد قواها، سعياً إلى تحسين تنظيم وجودها في ليبيا. ففي ٢ تموز/يوليه ٢٠١٧، قررت حركة العدل والمساواة/فصيل عبد الله جانا (حركة العدل والمساواة سابقاً)[١٠] وجيش تحرير السودان/فصيل الوحدة وحركة جيش تحرير السودان للعدالة، الاندماج في حركة واحدة تسمى تحالف قوات تحرير السودان[١١]. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، عقد اجتماع بين جيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي والتحالف في محاولة لتوحيد جميع الجماعات السودانية التي تنشط في ليبيا، ولكن ذلك لم يحدث بعد.

٣٩ - وتوسعت مناطق عمليات الجماعات السودانية لتمتد إلى طرابلس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وقام المبروك جمعة سلطان حنيش، وهو ملازم أول في جيش النظام السابق، بتجنيد أفراد تابعين لاتحاد قوات تحرير السودان للانتقال إلى طرابلس. وكان الفريق على علم بدور حنيش في تنسيق أنشطة الجماعات السودانية في منطقة واو الناموس، نيابة عن الجيش الوطني الليبي.

٤٠ - وأُلقي القبض على حنيش وإمام داوود (الناطق باسم جيش تحرير السودان/فصيل الوحدة سابقاً) في الزاوية. وتم تسليمهما إلى قوة الردع الخاصة في طرابلس يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وأفادت القوة بأن حنيش ينتسب إلى الجبهة الشعبية لتحرير ليبيا التابعة لسيف الإسلام القذافي.

٤١ - ومن المعروف لدى الفريق أن وسطاء ليبيين آخرين قاموا بتنسيق أنشطة الجماعات السودانية في ليبيا، مثل هلال بو عامود موسى من زيلا، وناصر بن جريد في سبها، وعلي سيدي في منطقتي الكفرة والسرير (انظر المرفق ٨).

---

(١٠) فصيل منشق عن حركة العدل والمساواة.

(١١) جريدة السودان اليوم، ”اندماج ثلاث حركات سودانية“، ٦ تموز/يوليه ٢٠١٧، يمكن الاطلاع عليه من الموقع التالي: http://alsudanalyoum.com/2017/07/06/توحد-ثلاث-حركات-دارفورية-مسلحة-برئاسة/.

خامسا – معايير تحديد الأسماء المتصلة بالأمن

ألف – شن هجمات ضد أي منفذ جوي أو بري أو بحري في ليبيا، أو ضد أي من المؤسسات أو المرافق الحكومية الليبية أو ضد أي بعثة أجنبية في ليبيا

١ – الهجوم على النهر الصناعي العظيم

٤٢ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، ألقت قوة الردع الخاصة القبض على المبروك حنيش (انظر الفقرة ٤٠). وانتقاماً من اعتقاله، اقتحم اللواء ٢١٩ محطة التحكم في مياه ”النهر الصناعي العظيم“ جنوب الحساونة في ١٥ في تشرين الأول/أكتوبر[١٢]. وهدد اللواء بقطع إمدادات المياه عن الساحل الغربي إن لم يفرَج عن حنيش في غضون ٧٢ ساعة. واللواء ٢١٩ منتسب إلى الجبهة الشعبية لتحرير ليبيا.

الخريطة ١

مشروع النهر الصناعي العظيم

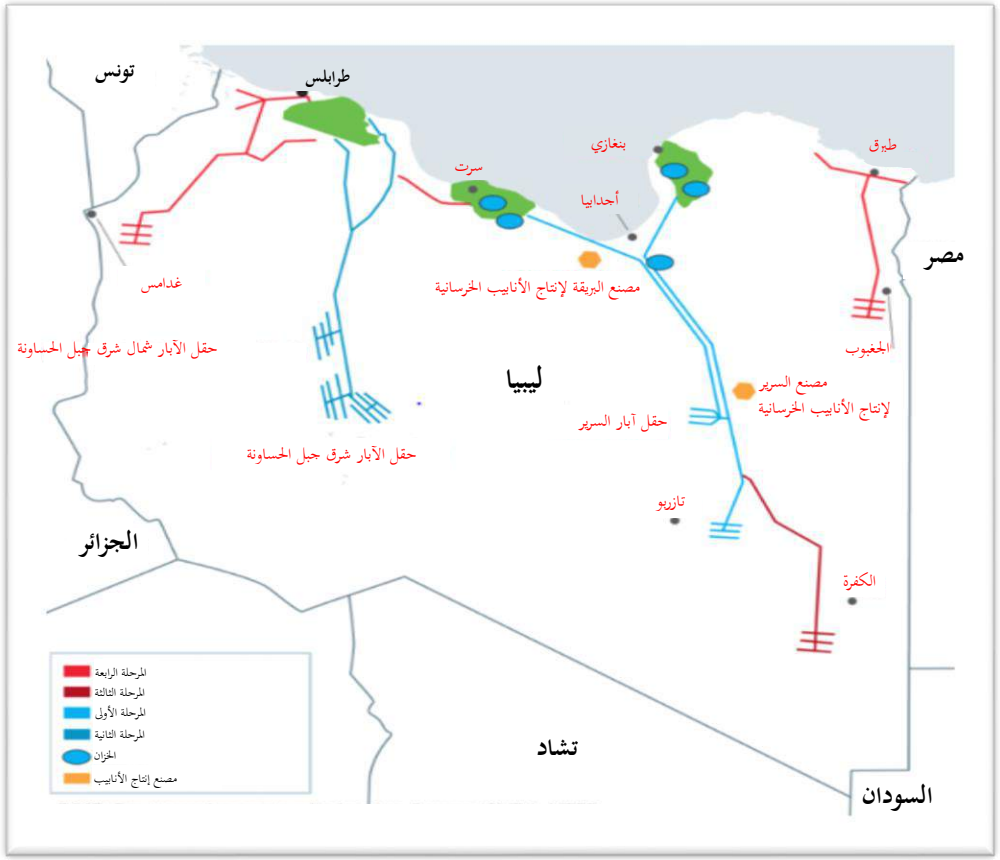

المصدر: MEED, Great Man-Made River project, 2009. Available from www.meed.com/download?ac=33854.

(١٢) النهر الصناعي العظيم شبكة أنابيب أُنشئت بين عامي ١٩٨٩ و ٢٠٠٧ وتضخ المياه من تحت الصحراء الجنوبية إلى المناطق الساحلية من البلد.

٤٣ - وفي ٢٢ تشـــرين الأول/أكتوبر، قطع اللواء ٢١٩ إمدادات مياه عن طرابلس وحرق محطة فرعية للغاز في الشويرف (انظر المرفق ١٠).

٤٤ - وأفادت مصـادر في طرابلس بأن عبد الله السـنوسـي (LYi.018)، مدير المخابرات العسـكرية في النظام السابق وأحد أبناء قبيلة المقارحة، قد توسط انطلاقاً من سجن الهضبة في طرابلس لحل النزاع[١٣]. وأدت هذه الجهود إلى صـدور بيان علني عن منظمة أخرى موالية للقذافي هي ''شـعب الجنوب''، القريبة من الجبهة الشعبية لتحرير ليبيا، يعلن اتفاقاً مع طرابلس ويدعو ''الشباب'' لوقف استهداف البنى التحتية.

٤٥ - بيد أن إدارة النهر الصـناعي العظيم أفادت، في ٢٣ تشـرين الثاني/نوفمبر، بأن عمليات إغلاق جديدة قد جرت سراً في صمامات الحساونة.

الشكل ١

صـورة للواء ٢١٩ ملتقطة على خط أنابيب النهر الصـناعي العظيم في شـريط فيديو يهدِّد فيها بقطع إمدادات المياه عن طرابلس

المصدر: لقطة من شـريط فيديو منشـور على صـفحة اللواء ٢١٩، في ١٨ تشـرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، على موقع فيسبوك. متاحة في الرابط التالي: https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=1881631835486571&id=1385887115061048.

باء - الهجوم على بعثة الأمم المتحدة

٤٦ - في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧، هوجمت قافلة تابعة للبعثة كانت في طريقها إلى طرابلس من مركز احتجاز صـــرمان، الواقع على بعد حوالي ٥٠ كيلومتراً غرب طرابلس. وقادت الهجوم جماعة مســـلحة موجودة في الزاوية، بقيادة علي كردمين (انظر المرفق ١١)[١٤]. وأفادت مصـــادر بأن الجماعة كانت

(١٣) مقابلة مع أحد المسؤولين، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وينتمي كل من السنوسي وحنيش إلى قبيلة المقارحة الجنوبية.

(١٤) Abdullah Ben Ibrahim, "Zawiya brigades deny link to attack on UNSMIL convoy", *Libya Observer*، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧. يمكن الاطلاع عليه من الموقع التالي: https://www.libyaobserver.ly/inbrief/zawiya-brigades-deny-link-attack-unsmil-convoy.

تستهدف الشرطة الدبلوماسية. وربما أعدت للجهوم على القافلة بإنشاء نقطة تفتيش على طول الطريق الساحلي، بعد أن تلقت معلومات تفيد بأن الشرطة الدبلوماسية سترافق وفداً دولياً إلى مركز الاحتجاز في صرمان.

٤٧ - وخلال الهجوم، سرق المهاجمون مركبتين مدرعتين وأسلحة وذخائر من فريق الحماية اللصيقة التابع للأمم المتحدة. وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، لم تسترد الأمم المتحدة المواد المسروقة.

٤٨ - وإضافة إلى الهجوم ضد البعثة، شاركت الجماعة في هجوم آخر وقع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ ضد عاملين في مجال المساعدة الإنسانية في المنطقة. وفي تلك الأثناء، صادرت جماعة كردمين مركبتين.

٤٩ - ومما يثير القلق كذلك ما يُزعم من أن الجماعة تورطت في حالات اختطاف طلباً للفدية وقتل مدنيين في الزاوية وصرمان. وجماعة علي كردمين ضالعة في تهريب الوقود في الزاوية وتقوم بتشغيل عدد من شاحنات الوقود.

جيم - العمل لصالح فرد أو كيان من الأفراد المدرجين أو الكيانات المدرجة في القائمة أو بالنيابة عنهم أو بتوجيه منهم

١ - المنطقة الوسطى والجنوبية

هجمات تنظيم الدولة الإسلامية في مصراتة

٥٠ - في مصراتة، أسفر هجوم شُن في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ ضد المجمع القضائي عن مقتل سبعة أشخاص. وقام مهاجمان انتحاريان بتفجير نفسيهما وقُتل ثالث بالرصاص خارج المبنى. وشمل الهجوم أيضاً سيارة مفخخة متوقفة خارج المباني لم تنفجر. وادعى تنظيم الدولة الإسلامية (QDe.115) المسؤولية عن الهجوم عبر قناة أعماق الإخبارية التابعة له[١٥].

٥١ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، هوجم مبنى بلدية مصراتة بقنبلة صاروخية. ونسبت بلدية مصراتة هذا الهجوم إلى تنظيم الدولة الإسلامية[١٦].

تنظيم الدولة الإسلامية في سرت وبني وليد وأجدابيا

٥٢ - بعد أن مني تنظيم الدولة الإسلامية بالهزيمة في سرت، تجمع بعض مقاتليه من جديد في خلايا صغيرة تعمل في المنطقة الوسطى، لا سيما في ضواحي سرت وبني وليد. وتفيد مصادر ليبية بوجود تواطؤ بين جماعات موالية للنظام السابق وعناصر تنظيم الدولة الإسلامية في هذه المناطق.

---

(١٥) Ahmed Elumami, "Islamic State claims deadly attack on court in Libya's Misrata"، رويترز، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. يمكن الاطلاع عليه من الموقع التالي: https://www.reuters.com/article/us-libya-security/islamic-state-claims-deadly-attack-on-court-in-libyas-misrata-idUSKCN1C91CU.

(١٦) مقابلة مع عضو في مجلس مصراتة العسكري، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

٥٣ - ونُفذت عدة هجمات على نقاط التفتيش التابعة للجيش الوطني الليبي. وفي حادثة وقعت في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن مقتل اثنين من جنود الجيش الوطني الليبي عند نقطة تفتيش تقع على بعد ٦٠ كيلومتراً جنوب أجدابيا[١٧].

التنظيمات الموجودة في جنوب ليبيا، المدرجة في القائمة

٥٤ - لا تزال الجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية ناشطة في المنطقة الواقعة جنوب سرت، وتبدي وجودها بإقامة حواجز على الطرق، وتهاجم أيضاً نقاط التفتيش التي تديرها الجماعات المحلية المنتسبة إلى الجيش الوطني الليبي.

٥٥ - والآن، يدرك تنظيم الدولة الإسلامية، الذي يتألف معظم أفراده من عناصر أجنبية، أنه لا يحظى بدعم القبائل المحلية في حوض سرت، نظراً للجرائم التي ارتكبها في المنطقة منذ عام ٢٠١٥. ومنذ الآونة الأخيرة، تحاول الانتقال جنوباً وأرسل مبعوثين إلى مدن جنوبية مثل أوباري وتمسّة وزويلة، حاملا معه كميات كبيرة من النقود لتهيئة الميدان وإقامة اتصالات مع الجماعات المحلية. وأفادت مصادر من جنوب ليبيا بأن هؤلاء المبعوثين يحاولون أيضاً إقامة روابط مع شبكات التهريب، بعرض الحماية والبحث عن مصادر التمويل الطويلة الأمد.

٢ - روابط تنظيم الدولة الإسلامية في الزاوية وصبراتة

٥٦ - في أواخر عام ٢٠١٤، زاد توسيع عملية فجر ليبيا على الساحل الغربي من الإخلال بالحالة الأمنية. فقد دفع الجهات الفاعلة المحلية إلى التورط بدرجة أكبر في أنشطة التهريب لتمويل الحرب. ومهد الطريق أيضاً أمام التنظيمات المذكورة إلى تعزيز وجودها بإقامة روابط مع الأطراف المتحاربة المحلية، لا سيما في المناطق الريفية بين صبراتة والعجيلات. وتمكن فرع تنظيم الدولة الإسلامية في صبراتة، الذي يتألف معظم أفراده من التونسيين، من تجنيد كتائب محلية بارزة وشخصيات ضالعة في التهريب، لا سيما من قبيلة الدبابشة.

٥٧ - وتتمثل الصلات الرابطة بين تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المسلحة المحلية في حالات أخرى في معاملات محدودة زمنياً. فقد أقامت الجماعة التي يقودها محمد الشتيوي (المعروف أيضاً باسم القبه) مصالح مالية مع عبد الله الدباشي، وهو أحد قادة تنظيم الدولة الإسلامية في صبراتة[١٨]. ويسَّر الشتيوي مرور المجندين التونسيين عبر الحدود إلى صبراتة[١٩]. وقُتل عبد الله الدباشي يوم ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧ في منزله، على يد محمد الشتيوي نفسه[٢٠]. ومن الجدير بالذكر هنا أن الدباشي شارك في المواجهات المسلحة ضد أحمد الدباشي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، بدعوى انتمائه إلى جماعة غرفة

---

(١٧) صحيفة المرصد، ''تنظيم الدولة الإسلامية يعلن مسؤوليته عن هجوم أجدابيا''، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. يمكن الاطلاع عليه من الموقع التالي:
بيان-تنظيم-داعش-يعلن-رسمياً-مسؤوليته-ع/https://almarsad.co/2017/10/25.

(١٨) محمد الشتيوي هو قائد لواء العروبة ٣٢ في العجيلات، المنتسبة سابقاً إلى الجيش الوطني الليبي. ويدعي الشتيوي اليوم صراحة انتماء الجماعة إلى الجبهة الشعبية لتحرير ليبيا.

(١٩) مقابلات مع مصادر محلية في صبراتة ومع مصدر استخباراتي، تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

(٢٠) صحيفة المرصد، ''مقتل عبد الله الدباشي على يد اللواء العروبة''، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧. يمكن الاطلاع عليه من الموقع التالي:
https://almarsad.co/2017/04/24/لواء-العروبة-في-صبراتة-ينهي-مسيرة-عب.

عمليات مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في صبراتة. وأفادت مصادر محلية في صبراتة بأن هذا الادعاء لا أساس له من الصحة.

٥٨ - واستخدم تنظيم الدولة الإسلامية الروابط القبلية لتوسيع نطاق نفوذه في صبراتة. فوسام الدباشي هو قائد آخر من قادة التنظيم في صبراتة ينتمي إلى قبيلة الدبابشة. وكان وسام الدباشي يرتبط بجماعة أحمد الدباشي. ووصفته شخصيات محلية بأنه كان الساعد الأيمن لأحمد الدباشي. وبعد الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية في صبراتة في آذار/مارس ٢٠١٦، سلَّمه أحمد الدباشي إلى قوة الردع الخاصة في طرابلس.

٥٩ - ومكنت رفقة الحرب والانتماءات الإيديولوجية المشتركة قادة تنظيم الدولة الإسلامية من إقامة صلات مع الجماعات المحلية في الزاوية. وأكدت مصادر للفريق أنه، أثناء القتال الذي دار في صبراتة في آذار/مارس ٢٠١٦ ضد تنظيم الدولة، التجأ عدة أفراد من تنظيم الدولة الإسلامية إلى الزاوية، حيث تم إجلاؤهم بحراً إلى وجهة مجهولة[٢١].

٦٠ - ويبدو أن الخطر الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية تم احتواؤه في غرب ليبيا في آذار/مارس ٢٠١٦. بيد أن الروابط السابقة بين كبار المهربين وتنظيم الدولة الإسلامية تثير مخاوف بشأن قدرة التنظيم على استغلال شبكات التهريب لمصلحته الخاصة. ويمكن أن تهيئ التوترات المتصاعدة في الزاوية وصبراتة الظروف المؤاتية لعودة عدد أكبر من العناصر الجهادية (لا سيما من تونس) إلى المنطقة.

٣ - ورشفانة

٦١ - لوحظ نشاط القوات الموالية لسيف الإسلام القذافي (LYi.017) في منطقة ورشفانة (انظر الفقرة ٢٠ أعلاه).

٤ - قضية أشرف بن إسماعيل

٦٢ - ذكر الفريق في تقريره السابق أن السيد أشرف بن إسماعيل شارك في توفير الإجلاء الطبي للمقاتلين من مجلس شورى ثوار بنغازي، بمن فيهم من ينتمون إلى جماعة أنصار الشريعة في بنغازي (QDe.146) (انظر الوثيقة S/2017/466، الفقرة ٥١). واتصل أشرف بن إسماعيل بالفريق لإنكار هذه الاتهامات (انظر المرفق ١٢). والتقى به الفريق مرة أخرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ ويواصل تحقيقاته.

دال - انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

٦٣ - لا تزال حالة حقوق الإنسان في ليبيا تتدهور، كما أبرزه مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في ختام زيارته إلى ليبيا في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧[٢٢]. ونظراً لعدم وجود قطاع للأمن والعدالة يؤدي عمله، تفوَّض مهام حفظ النظام والأمن والاحتجاز إلى الجماعات المسلحة المنتسبة إلى

(٢١) مقابلات مع مصادر في الزاوية وصبراتة، آذار/مارس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(٢٢) مركز أنباء الأمم المتحدة، "Human rights challenges in Libya 'massive but not insurmountable', UN rights chief says after visit" يمكن الاطلاع عليه من الموقع التالي: http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=57879#.WkS14zuRCQs، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

الدولة. ويتولى عدد متزايد من الجماعات المسلحة التي تعتنق مذهب السلفية المدخلية المسؤولية عن قطاع الأمن في ليبيا. كما أنها آخذة في السيطرة بشكل متزايد على المؤسسات الاجتماعية والدينية.

١ - عمليات الاحتجاز التعسفي والاختطاف والتعذيب

حالة قوة الردع الخاصة في معيتيقة

٦٤ - استناداً إلى مقابلات جرت مع محتجزين سابقين ومنظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية، يقدر الفريق عدد المحتجزين في مركز الاحتجاز التابع لقوة الردع الخاصة في معيتيقة بحوالي ١ ٥٠٠ سجين. ويساق الأفراد الذين تعتقلهم الجماعات المسلحة الموالية لحكومة الوفاق الوطني في طرابلس ومدن أخرى في غرب وجنوب ليبيا، إلى مركز احتجاز قوة الردع الخاصة في معيتيقة (انظر التوصية ٩).

٦٥ - وقوة الردع الخاصة ضالعة في أعمال الاختطاف والاحتجاز التعسفي للمواطنين الليبيين والأجانب، على أساس انتسابهم للمنظمات الإرهابية، وفي الاتجار بالأشخاص وأنشطة إجرامية أخرى. وقد تبين من المقابلات التي أجريت مع محتجزين سابقين في معيتيقة أن هذه الاتهامات الموجهة إليهم لا أساس لها من الصحة في كثير من الحالات، ولم تراع الإجراءات القضائية الواجبة في حقهم. وكانت عمليات الاختطاف بدوافع سياسية ومالية في بعض الحالات.

٦٦ - وأبلغ محتجزون سابقون الفريق بأنهم تعرضوا للابتزاز والتعذيب وسوء المعاملة. وتشير الشهادات إلى حالات وفاة سجناء في السجن بسبب تدهور الأحوال الصحية، التي تزداد سوء من جراء التعذيب والحرمان من الرعاية الطبية. وفي عدة حالات وثقها الفريق، لم تبلَّغ الأسر باحتجاز أقاربها، ولا يحفظ السجن أي سجلات للسجناء.

٦٧ - ويشارك قادة السجون بشكل مباشر في ممارسات التعذيب. وذكر عدة محتجزين سابقين اثنين منهم على وجه الخصوص، هما خالد البوتي ومحمود حمزة.

قضية الجيش الوطني الليبي

٦٨ - لا يزال الجيش الوطني الليبي ضالعاً في عمليات الاختطاف والاحتجاز التعسفي للمواطنين الليبيين، بمن فيهم السياسيون والصحفيون والناشطون والشخصيات الدينية. وقال ضحايا وأقاربهم إن عمليات الاختطاف تجري على أيدي رجال يرتدون زي الجيش الوطني، ويقودون مركبات عسكرية في بعض الحالات. وعادة ما ينقل المختطفون إلى أماكن احتجاز غير رسمية مثل المزارع والمدارس الواقعة في بنغازي وضواحيها.

٦٩ - والكويفية هو مركز الاحتجاز الرسمي الوحيد في بنغازي. ولم يبلغ عن أي حالات تعذيب في القسم العسكري التابع لهذا السجن. إلا أن الفريق تلقى تقارير تفيد بحالات اغتصاب وتعذيب في قسم الكويفية تحت سيطرة جهاز الأمن الداخلي.

٧٠ - وحالة مركز الاحتجاز غير الرسمي الواقع بالقرب من مدرسة عبد الرزاق الشيخي في حي الحدائق تثير القلق بصفة خاصة. وتلقى الفريق عدة شهادات من أسر المحتجزين. ويخضع المركز لسيطرة علاء البهاء المنتمي إلى قبيلة ورفلة والمرتبط بالجيش الوطني الليبي. وتفيد الشهادات نفسها بأن البهاء يتلقى أوامر من قائد سابق للقوات الخاصة، هو محمود الورفلي (انظر الوثيقة S/2017/466، الفقرة ١٠٠).

٢ - الإعدام خارج نطاق القانون

قضية الأبيار

٧١ - نُفِّذت أكثر حالات الإعدام خارج نطاق القانون في شـــرق ليبيا، بما في ذلك حالة واحدة لإعدام جماعي خارج نطاق القانون. وأظهرت الشـــهادات المدلى بها للفريق أن هذه الممارســـات لا تزال واسعة الانتشار.

٧٢ - ففي ٢٦ تشـــرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، عُثر على جثث ٣٦ رجلا في منطقة الأبيار، الواقعة على بعد ٥٠ كيلومتراً تقريباً شرقي بنغازي. وتم التعرف على هوية ستة من الضحايا[٢٣]. وقد اختطفت الجماعات المرتبطة بالجيش الوطني الليبي بعض الضـــحايا في حي الليثي وحي الســـلام في بنغازي. وكان أحد الضحايا قد احتُجز في وقت سابق في سجن الكويفية الخاضع لسيطرة سليم الفرجاني المنتسب لجهاز الأمن الداخلي، قبل إطلاق ســـراحه. وأمرت القيادة العامة للجيش الوطني الليبي بفتح تحقيق في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، ولم يُعلَن عن نتائجه بعد.

٧٣ - ويحقِّق الفريق حالياً في حالات إعدام خارج نطاق القانون وقعت في غرب ليبيا، وخاصـــة أثناء هجوم القوات المنتسبة لحكومة الوفاق الوطني على ورشفانة في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر.

٣ - الهجمات التي تستهدف المدنيين

٧٤ - في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أسفرت غارة جوية على مدينة درنة عن مقتل ١٦ مدنياً، بينهم نســاء وأطفال[٢٤]. ونفى الجيش الوطني الليبي مسؤوليته عن هذا الهجوم. ووفقاً للمعلومات المتاحة للفريق، فإن القوات الجوية التابعة للجيش الوطني الليبي تفتقر إلى القدرة على شـــن غارات جوية محددة الهدف بعد حلول الظلام؛ لذا يبدو من المرجح أن تكون قوات جوية أجنبية قد قامت بهذا الهجوم الجوي.

٤ - القمع السياسي والديني الذي تمارسه الجماعات السلفية في ليبيا

٧٥ - تتخصـــص الجماعات الســـلفية التي تتبع التيار المدخلي في التحكم بمراكز الاحتجاز وأجهزة المخابرات. وهي تدعم مختلف الفصائل السياسية ولكنها ما برحت تتعاون وتبادل المعلومات بشأن الأفراد المشتبه في انتمائهم إلى ''منظمات إرهابية''[٢٥].

٧٦ - وتلقّى الفريق شهادات وتقارير تفيد بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان ارتُكبت ضد أفراد متهمين بإقامة صلات مع منظمات إرهابية. وتبدو شرائح معينة من السكان الليبيين مستهدفة على نحو خاص،

---

(٢٣) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ''غســان ســلامة، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، يســتنكر بشــدة مقتل ٣٦ رجلا تم العثور على جثثهم في منطقة الأبيار ويدعو إلى تحقيقات فورية ونزيهة''، نشـرة صـحفية، ٢٩ تشـرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. يمكن الاطلاع عليهـا من الموقع التـالي: https://unsmil.unmissions.org/srsg-ghassan-salamé-strongly-condemns-killings-36-men-whose-bodies-found-al-abyar-calls-prompt.

(٢٤) هيومن رايتس ووتش، ''ليبيا: مقتل ١٦ مدنياً في غارات على درنة''، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. يمكن الاطلاع عليه من الموقع التالي: www.hrw.org/news/2017/11/05/libya-16-civilians-killed-derna-airstrikes.

(٢٥) مقابلات أُجريت مع محتجزين سابقين في السجون التي تديرها الجماعات السلفية، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

لا سيما السكان المشردين من بنغازي إلى غرب ليبيا، والأُسر التي ينتمي بعض أفرادها إلى الجماعات المسلحة الثورية أو الإسلامية، مثل مجلس شورى ثوار بنغازي وعلماء التيارات الصوفية وأتباعها[٢٦].

٧٧ - ويُستغلُّ الخطاب المضاد للإرهاب الذي صاغته تلك الجماعات للحصول على الدعم المالي والسياسي من حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي، ولاكتساب الشرعية على الصعيد الدولي.

٥ - استغلال المهاجرين في البغاء واغتصابهم وبيعهم في المزادات واسترقاقهم

٧٨ - في عام ٢٠١٦، فككت إيطاليا إحدى أكثر شبكات البغاء نشاطاً. وكانت خيوطها تمتد من نيجيريا إلى إيطاليا مروراً بليبيا[٢٧]. وحتى الآن، كشف التحقيق عن تورط مجموعة من النيجيريين والليبيين الذين تفيد التقارير بأنهم يستخدمون مستودعات في سبها وطرابلس. وكانت هذه الأماكن مخصصة لممارسة البغاء، حيث كانت شابات نيجيريات يتعرضن للاعتداءات الجنسية. وكانت امرأة، تُدعى ''ماما''، وهي نيجيرية مقيمة في جزيرة صقلية، تدير الشبكة وإيراداتها المتأتية من الاتجار بالفتيات. وكانت الأموال المتأتية من الاستغلال الجنسي تُنقل مباشرة إلى ''ماما'' لتسديد تكاليف نقل الشابات إلى صقلية. ويحقق الفريق حالياً في حالات أخرى من الاعتداء والاستغلال الجنسيين للمهاجرين في ليبيا (انظر التوصيتين ٩ و ١١).

٧٩ - وأفادت مهاجرات شابات أُجريت معهن مقابلات في إيطاليا أنهن تعرضن للاغتصاب بصورة منهجية في مراكز الاحتجاز الليبية. ففي أحد مراكز الاحتجاز هذه الذي أشار إليه المهاجرون باسم ''البيت الأبيض''، كان الحراس الليبيون والأفارقة ينتقون الشابات لاغتصابهن بصورة جماعية (انظر التوصيتين ٩ و ١١).

٨٠ - وحسبما أفاد به ناشطون ليبيون في مجال حقوق الإنسان قابلهم الفريق، فإن بيع المهاجرين ممارسة شائعة منذ عقود في ليبيا. ونظراً لكون الاشتباكات في صبراتة أغلقت البوابة الرئيسية المؤدية إلى أوروبا، فقد لجأ المهربون إلى طرح المهاجرين للبيع بأعلى الأسعار في مزادات (انظر الفقرة ١١٥).

٨١ - وبحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، نقلت المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا ١٤ ٠٠٠ شخص من بين المهاجرين البالغ عددهم ١٨ ٠٠٠ مهاجر والمحتجزين في معسكرات أحمد الدباشي، إلى مركزي طرابلس وغريان للاحتجاز[٢٨].

هاء - اختلاس أموال الدولة وتمويل الجماعات المسلحة

٨٢ - لم يُسفر إطلاق عمليتي الكرامة وفجر ليبيا، في أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠١٤ على التوالي، عن تدهور الحالة السياسية والأمنية في ليبيا تدهوراً كبيراً فحسب، بل أدى أيضاً إلى تسريع استنزاف ثروات البلد بصورة هائلة. وأدى غياب آليات مراقبة فعالة، وتواطؤ أعضاء المؤسسة السياسية، واكتساب الجماعات المسلحة لمكانة كبيرة إلى اختلاس أموال الدولة بمستويات لم يسبق لها مثيل. وبينما كانت

(٢٦) هيومن رايتس ووتش، ''ليبيا: هجمات جديدة على مواقع صوفية''، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. يمكن الاطلاع عليه من الموقع التالي: www.hrw.org/news/2017/12/07/libya-new-wave-attacks-against-sufi-sites.

(٢٧) مواد قدمها مكتب المدعي العام في مدينة باليرمو.

(٢٨) مقابلة أُجريت مع رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا، تونس العاصمة، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

الرغبة في تمويل العمليات السياسية والعسكرية هي التي تدفع أفراد هذه الشبكات في البداية، فإنهم أقاموا منذئذ شبكات من المصالح الخاصة في جميع المجالات. فعلى سبيل المثال، تستخدم الجماعات المسلحة (والجهات الراعية لها) الاعتمادات المستندية وبطاقات السحب وتهريب الوقود والاتجار بالمنتجات المدعومة والنفقات الخارجة عن الميزانية جميعها كقنوات لاختلاس أموال الدولة الليبية.

٨٣ - وسيحاول الفريق، في الفروع التالية، تحديد هوية الآليات المتبعة في اختلاس الأموال العامة والجهات الفاعلة المتورطة في ذلك، لا سيما من خلال تهريب الوقود والاعتمادات المستندية، وكذلك شبكات تهريب البشر والاتجار بهم. ويحقق الفريق حالياً أيضاً في أنشطة اتجار أخرى، وعلى وجه الخصوص الاتجار بالعقاقير والمصنوعات اليدوية الأثرية، وهو ما سيدرجه في تقريره النهائي.

١ - اختلاس الأموال العامة

تهريب الوقود

٨٤ - كشف ديوان المحاسبة الليبي في تقريره لعام ٢٠١٤ أن كميات المنتجات النفطية المكررة المستوردة زادت زيادة كبيرة في عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠١٢ (انظر الجدول ١). ووفقاً لما ذكره عدة خبراء ليبيين في مجال الطاقة، لا يمكن تفسير هذه الزيادة بالاستهلاك الداخلي وحده، مما يثير تساؤلات بشأن الأسباب الكامنة وراءها.

الجدول ١

كميات المنتجات النفطية المكررة المستوردة، ٢٠١٢-٢٠١٦

(بالأطنان المترية)

السنة	*وقود السيارات من فئة ٩٥ أوكتان*	*الديزل*	*زيت الوقود*	*غاز الطهي*	*الكيروسين (بنوعيه)*	***المجموع***
٢٠١٢	٢ ٥٤٠ ٢١٣	١ ٤١٥ ٢٠٠	٨٨ ٦٣٩	٧١ ٨٥٠	١ ٣٣٩	**٤ ١١٧ ٢٤٤**
٢٠١٣	٣ ١٥٤ ٢١٨	٣ ٢١٩ ٢٥٩	٢٥١ ٣٥٨	١٣٨ ٩٨٦	١٣ ٦٧٩	**٦ ٧٧٧ ٥٠٠**
٢٠١٤	٣ ٢٦٩ ٥٨٠	٤ ١٤١ ٨٤٧	٣٩١ ١٧٣	٢٢٧ ٢٣٦	٨٢ ٣٢٦	**٨ ١١٢ ١٦٢**
٢٠١٥	٣ ٢٨٦ ٤٠٤	٣ ٢٥٢ ٩٧٠	٣٠٧ ٨٨٠	٢٢٣ ٠٢١	-	**٧ ٠٧٠ ٢٧٥**
٢٠١٦	٣ ٥٤٢ ٨٠٣	٢ ١٤٦ ٦٩١	٨٦٢ ٤٩٨	٢٢٣ ٨٥٢	-	**٦ ٧٧٥ ٨٦٤**

المصدر: ديوان المحاسبة.

٨٥ - ووفقاً لما ذكرته مصادر سرية، بلغت الميزانية المخصصة لاستيراد المنتجات النفطية المكررة حوالي ٥ بلايين دولار حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ويمثل ذلك زيادة بنسبة ٧١ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦.

الجدول ٢
الإنفاق على الواردات من الوقود

(بدولارات الولايات المتحدة)

السنة	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
المجموع	٦ ٥٥٧ ٢٣٧ ٢٨٥	٧ ٢٤١ ٠١٨ ٩٦٣	٣ ٧٥٩ ٩٠٩ ٥٩١	٢ ٨٩٠ ٤٣٩ ٧٨١	٥ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ (تقريبا)

المصدر: ديوان المحاسبة.

٨٦ - ووفقاً للمصادر السرية ذاتها، تُستخدَم نسبة ٤٣ في المائة من إجمالي الواردات في إنتاج الطاقة؛ وتُسلَّم نسبة ٥ في المائة إلى المؤسسات العامة (بما في ذلك الجيش ومختلف قوات الأمن)؛ وتُخصَّص نسبة ٢ في المائة للخطوط الجوية الليبية. ويُخصَّص الرصيد المتبقي البالغ ٥٠ في المائة للاستهلاك الخاص. وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، لم يأتِ ذلك سوى بمبلغ ٧٥ مليون دولار من الإيرادات. وفي المقابل، كان ينبغي أن تصل الإيرادات المقدرة إلى ما لا يقل عن ٥٠٠ مليون دولار. ويشكل هذا الفرق مؤشراً على حجم الاتجار الذي يحدث.

٨٧ - والمؤسسة الوطنية للنفط هي السلطة الوحيدة في ليبيا المخولة بإجراء عمليات شراء المنتجات النفطية المكررة في الأسواق الدولية. وتخصص الحكومة الأموال في ميزانيتها لهذا الغرض. وبغية تحديد الاحتياجات من الواردات، هناك لجنة غير رسمية تعقد اجتماعات منتظمة وتتولى رئاستها المؤسسة الوطنية للنفط. ولكل من شركة البريقة لتسويق النفط والشركة العامة للكهرباء وشركة مليته للنفط والغاز وشركة سرت لإنتاج وتصنيع النفط والغاز وكذلك مصانع الإسمنت والصلب تمثيل في هذه اللجنة[٢٩].

٨٨ - وشركة البريقة لتسويق النفط هي شركة تابعة مملوكة بالكامل للمؤسسة الوطنية للنفط، وهي مسؤولة عن تخزين وتوزيع المنتجات النفطية. ولها تأثير كبير في تحديد كمية المنتجات المكررة التي يتعين استيرادها. والطلب في السوق هو المعيار الوحيد الذي تتبعه شركة البريقة في توفير الوقود، وقد رفضت هذه الشركة تنفيذ آليات مراقبة أقوى على شركات التوزيع الأربع المسموح لها بشراء الوقود من منشآتها[٣٠]. وتمارس بعض الميليشيات المسيطرة على منشآت شركة البريقة، لا سيما في الزاوية وسبها، تأثيراً في قرارات الشركة (انظر الفقرة ٢٣٢).

٨٩ - وتوجد شبكة الزاوية للتهريب في صميم هذه الأنشطة غير المشروعة. وتعمل عدة جماعات مسلحة في تهريب الوقود، وهي مسؤولة عن تحويل وجهة أموال الدولة. وتسهم أنشطتها إلى حد كبير في تفاقم العنف وانعدام الأمن في غرب ليبيا، مما يهدد السلام والاستقرار في ليبيا والبلدان المجاورة. كما تؤدي أعمالها إلى زيادة أسعار الوقود وحرمان السكان المحليين من إمكانية الحصول عليه. ويرد وصف مفصل لهذه الشبكة في المرفق ١٣.

(٢٩) مقابلة أُجريت مع مسؤولي المؤسسة الوطنية للنفط، طرابلس، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

(٣٠) هذه الشركات هي شركة الشرارة الذهبية للخدمات النفطية، وشركة ليبيا للنفط المشتركة، وشركة الراحلة للخدمات النفطية، وشركة خدمات الطرق السريعة.

٩٠ - وكلف قائد حرس المنشآت النفطية، الراحل العميد علي الأحرش، كتيبة النصر بمسؤولية حماية مصفاة الزاوية في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٤. ومنذ ذلك الحين وكتيبة النصر تنظِّم تهريب الوقود بالتعاون مع الجماعات المسلحة في الزاوية وصبراتة والعجيلات وورشفانة. وتعاونت معظم هذه الجماعات مع عمليات فجر ليبيا في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

٩١ - ومن المصفاة إلى الناقلة المستخدمة للتهريب، يمر الوقود بعدة مراحل. وبما أن كتيبة النصر تسيطر على المصفاة، فإنها في أفضل وضع يسمح لها بشراء الوقود في المصفاة بسعر السوق الرسمية البالغ ٠،١٥ دينار. وهي تستخدم تراخيص صادرة عن شركات التوزيع أو مالكي محطات الوقود وفقاً للتقسيم المتفق عليه للفوائد. وخلال الربع الأخير من عام ٢٠١٧، كان اللتر الواحد يباع بسعر يتراوح بين ٠،٨٥ و ١ دينار في السوق السوداء في الزاوية. وفي زوارة، كان الوقود يُشترى في السوق السوداء بسعر يتراوح بين ١،٧٥ دينار ودينارين وكان يصل أحياناً إلى ٤ دنانير، وهو ما يعادل ستة وعشرين ضعفاً السعر الرسمي المدعوم.

٩٢ - وحصل الفريق على أدلة أخرى تدل على تواطؤ عناصر من حرس السواحل في الزاوية مع محمد كشلاف (انظر المرفق ١٤).

الاعتمادات المستندية

٩٣ - منذ عام ٢٠١٤ والفساد المؤسسي يتزايد في ليبيا في ظل غياب سلطات مراقبة فعالة. ووضعت شبكات تضم قادة بعض الجماعات المسلحة مخططات لاختلاس الأموال العامة، لا سيما من خلال إساءة استخدام الاعتمادات المستندية.

٩٤ - ويُقدِّر ديوان المحاسبة القيمة الإجمالية للاعتمادات المستندية الصادرة في عام ٢٠١٦ بحوالي ٥ بلايين دولار. ويفتقر الديوان إلى الموارد اللازمة لتحديد عدد الاعتمادات المستندية التي أُسيء استخدامها منذ عام ٢٠١٤. ولم يكن في وسعه أن يتفحّص سوى عيِّنة من هذه الاعتمادات. وعلاوة على ذلك، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أمر محافظ مصرف ليبيا المركزي دوائره بألا تُطلع ديوان المحاسبة على المعلومات المتعلقة بهذه الاعتمادات[٣١]. ورغم ذلك، استطاع الديوان في تقريريه العامّين لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ أن يوثق حالات إساءة استخدام للاعتمادات المستندية تبلغ قيمتها مئات الملايين من الدولارات.

٩٥ - ويُصدر مصرف ليبيا المركزي الاعتمادات المستندية من خلال المصارف التجارية المسؤولة عن منحها لعملائها الذين يستوفون المتطلبات القانونية والتجارية. والهدف من الاعتمادات المستندية هو تمويل الواردات إلى ليبيا، ومع ذلك يُساء استخدامها، على سبيل المثال، من أجل الحصول على العملة الصعبة التي تُودع في حسابات مصرفية أجنبية أو يتم ضخها في السوق السوداء الليبية عن طريق سماسرة العملة. ويشجع اتساع الهوّة بين سعر الصرف الرسمي والسعر في السوق السوداء هذه الممارسات[٣٢].

(٣١) دفع مصرف ليبيا المركزي بأن ديوان المحاسبة لم يحترم أنظمة السرية المصرفية عن طريق إعلان معلومات متصلة بالحسابات المصرفية لبعض الأفراد في تقاريره السابقة.

(٣٢) يبلغ السعر الرسمي ١،٤ دينار ليبي مقابل دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة ويبلغ السعر الحالي في السوق السوداء ٩،٥ دينار مقابل دولار واحد.

ووفقاً لعيِّنة من ديوان المحاسبة لاعتمادات مستندية أُسيء استخدامها، فإن نسبة ١٤ في المائة فقط من القيمة الإجمالية تعادل واردات فعلية[٣٣].

٩٦ - وتستخدم الشبكات المتورطة في هذه الممارسات شركات تجارية عامة (شركات صورية)، وهي غير مؤهلة للحصول على الاعتمادات المستندية ومع ذلك تمنحها إياها المصارف دون مراعاة الأنظمة السارية (انظر المرفق ١٥). وتوضح الحالات التالية تورط الجماعات المسلحة في هذا المخطط.

المصرف الليبي الخارجي ومصرف الجمهورية

٩٧ - هناك مصرفان يثيران القلق بوجه خاص. وذكر كبار المديرين في المصارف التجارية أرقاماً للفريق تؤكد نطاق هذه العمليات لاختلاس الأموال العامة. ففي مصرف الجمهورية، حصلت ١٠ شركات تعمل لصالح جماعات مسلحة موجودة في منطقة تاجوراء بطرابلس على اعتمادات مستندية بقيمة بليون دولار حتى شباط/فبراير ٢٠١٦[٣٤]. وفي المصرف الليبي الخارجي، بلغت قيمة الاعتمادات المستندية التي أصدرها هذا المصرف بليون دولار أمريكي أيضاً حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٦[٣٥]. وتعرض مديرو هذين المصرفين لضغوط شديدة. ورغم أن الفريق لم يتمكن من التثبت من هذه الأرقام، فإنها تبين نطاق هذه العمليات.

٩٨ - وأصدر المصرف الليبي الخارجي ومصرف الجمهورية عشرات الاعتمادات المستندية لشركتي الوتر وحدائق طرابلس، على التوالي (انظر المرفقين ١٦ و ١٧). وتعود ملكية الشركتين إلى الفرد نفسه، وهو أبو بكر الطاهر أبو بكر بو سهمين[٣٦]. ووفقاً لعدة مصادر، أقام بو سهمين علاقات تجارية مع هيثم التاجوري، قائد كتيبة ثوار طرابلس. واستغلت الجماعات المسلحة في طرابلس نفوذها في العاصمة بُغية إجبار المسؤولين التنفيذيين في المصارف على إصدار اعتمادات مستندية لا تمتثل لأنظمة مصرف ليبيا المركزي.

٩٩ - وكان نادر الزيدي شخصية رئيسية تعمل لصالح شركة الوتر. وقام أيضاً بدور رئيسي في تنظيم اختطاف عمرو الحجاج، الذي كان قد أشار إلى المخالفات المتعلقة بإصدار المصرف الليبي الخارجي للاعتمادات المستندية. كما هدد مباشرة أحد موظفي المصرف من أجل إصدار اعتماد مستندي لصالح شركة الوتر[٣٧].

١٠٠ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، اختطفت مجموعة من الرجال يرتدون أزياء عسكرية عمرو يخلف الحجاج، مساعد مدير عام المصرف الليبي الخارجي، في حي الأندلس في طرابلس. وأُصيب الحجاج برصاصة في ساقه أثناء عملية الاختطاف. واحتُجز لعشرة أيام في مركز احتجاز غير رسمي في منطقة تاجوراء. وأشارت مصادر مختلفة، بما فيها الحجاج نفسه، إلى أن عملية الاختطاف وقعت بعد تلقّيه تهديدات بسبب تقديمه تقرير إلى ديوان المحاسبة والنيابة العامة ومصرف ليبيا المركزي في ٣ أيار/مايو

(٣٣) ليبيا، ديوان المحاسبة، *التقرير السنوي لعام ٢٠١٦*، صفحة ١٣١.

(٣٤) مقابلات أجريت في إسطنبول في آب/أغسطس ٢٠١٥ وتونس العاصمة في شباط/فبراير ٢٠١٦.

(٣٥) مقابلة، تونس العاصمة، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(٣٦) أبو بكر الطاهر أبو بكر بو سهمين هو المفوض العام لشركتي الوتر وحدائق طرابلس. كما يشغِّل شركات أخرى تخضع للتحقيق حالياً.

(٣٧) مقابلات أُجريت مع مصادر، تونس العاصمة، أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٢٠١٦. وفي ذلك التقرير، وصف الحجاج المخالفات المتصلة بإصدار الاعتمادات المستندية وغير ذلك من المخططات المستخدمة في الفساد في المصرف الليبي الخارجي.

١٠١ - كما تلقّى كبار المديرين في مصرف الجمهورية تهديدات مباشرة من كتيبة ثوار طرابلس لإصدار اعتمادات مستندية لصالح شركة الحدائق في عام ٢٠١٥. ووفقاً لشهادات جمعها الفريق، هدد هيثم التاجوري مباشرة أحد أعضاء الإدارة العليا للمصرف. وقد وقعت عدة حالات من هذه التهديدات.

قوة الردع الخاصة

١٠٢ - يميل القادة البارزون إلى مخاطبة المسؤولين الرفيعي المستوى مباشرة من أجل تقديم طلباتهم للحصول على الاعتمادات المستندية. وتكشف الوثيقة الواردة في المرفق ١٨ الكيفية التي يخاطب بها قائد قوة الردع الخاصة مباشرة رئيس عمليات مصرف ليبيا المركزي، نيابة عن شركة خاصة، من أجل إصدار اعتماد مستندي.

واو - الاتجار بالبشر وتمويل الجماعات المسلحة

١٠٣ - تخصصت الجماعات المسلحة، التي كانت طرفاً في تحالفات سياسية وعسكرية أكبر، في أنشطة التهريب غير المشروعة، ولا سيما تهريب البشر والاتجار بهم[٣٨]. ويشير الارتفاع الشديد في أعداد المهاجرين منذ عام ٢٠١٤ إلى أن الهجرة غير القانونية في ليبيا ليست حكراً على جماعات مسلحة معزولة بل تشارك فيها تحالفات أكبر بكثير. وكانت معظم الجماعات المسلحة الضالعة في هذه الأنشطة غير المشروعة مرتبطة اسمياً بالمؤسسات الأمنية الرسمية. وفي عام ٢٠١٤، بلغ عدد المهاجرين الذين عبروا من ممر وسط البحر الأبيض المتوسط (الأغلبية العظمى عن طريق ليبيا) ١٧٠ ٦٦٤ مهاجراً، مقارنة بـ ٢٩٨ ٤٥ مهاجراً و ١٥١ ١٥ مهاجراً في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٢ على التوالي[٣٩].

---

(٣٨) يستخدم التقرير مصطلح ''الاتجار بالبشر'' على النحو الوارد تعريفه في الفقرة (أ) من المادة ٣ من بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

(٣٩) أريزو ملكوتي، "Assessing the risks of migration along the central and eastern Mediterranean routes: Iraq and Nigeria as case study countries"، (جنيف، المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٦). يمكن الاطلاع عليه من الموقع التالي: https://publications.iom.int/system/files/dfid_report_2016_final_sml.pdf.

الشكل ٢

أعداد المهاجرين الوافدين الذين سلكوا ممرات غرب البحر الأبيض المتوسط ووسطه وشرقه، ٢٠١٢-٢٠١٦

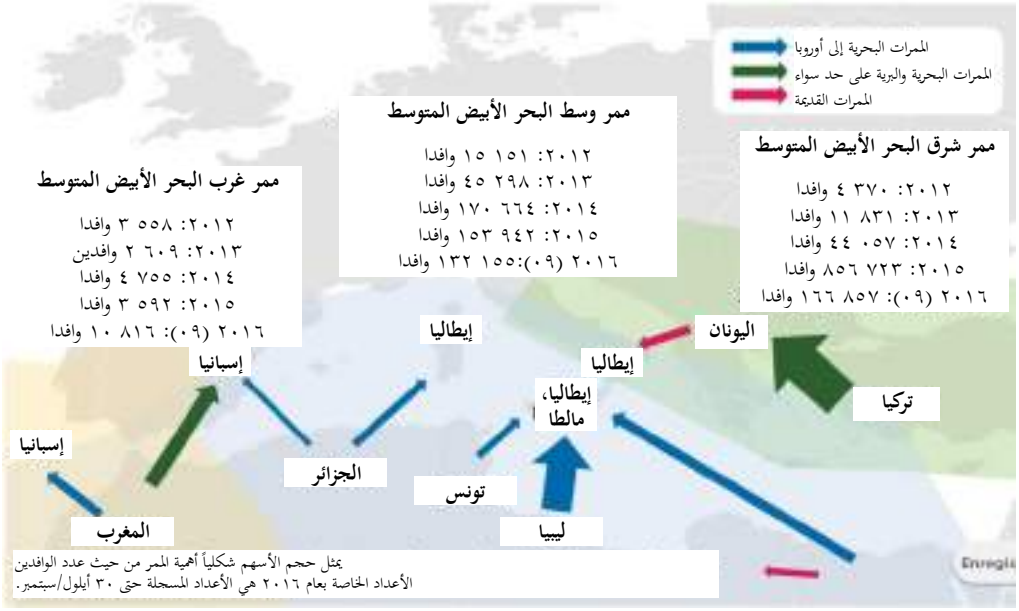

المصدر: أريزو ملكوتي، "Assessing the risks of migration along the central and eastern Mediterranean routes: Iraq and Nigeria as case study countries" (جنيف، المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٦). متاح على الرابط التالي: https://publications.iom.int/system/files/dfid_report_2016_final_sml.pdf.

١ - دور قوة الردع الخاصة وصلاتها بالمهربين

١٠٤ - قوة الردع الخاصة جماعةٌ مسلحة تابعة لوزارة الداخلية في حكومة الوفاق الوطني، تضطلع بمهام الشرطة والأمن، بما في ذلك التحقيق مع المتَّجرين بالبشر واعتقال المهاجرين غير القانونيين.

١٠٥ - وتكشف شهادات المهاجرين، القادمين من إريتريا، أن قوة الردع الخاصة اعتقلتهم عند حلولهم بطرابلس قادمين من بني وليد في تموز/يوليه ٢٠١٦. وأكدوا أنهم فور اعتقالهم من قبل قوة الردع، تم تسليمهم لقاء أجور إلى مختلف شبكات تهريب المهاجرين من أجل مواصلة رحلاتهم إلى الزاوية وصبراتة.

١٠٦ - وسُلِّم بعضهم إلى مركز احتجاز معيتيقة، بينما اقتيد آخرون إلى مركزي أبو سليم وتاجوراء للاحتجاز. ومن الناحية النظرية، تقع هذه المراكز الثلاثة تحت مسؤولية جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية التابع لوزارة الداخلية. وتوجّب على أفراد المجموعة المحتجزة في معيتيقة أن يدفعوا إلى قوة الردع الخاصة مبلغاً يتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ دولار عن كل فرد لإطلاق سراحهم ونقلهم من طرابلس إلى صبراتة.

١٠٧ - وأخبر أربعة بنغلاديشيين الفريق بأنهم حلوا بطرابلس قادمين من دكا في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٥، حاملين تأشيرات عمل ليبية سارية المفعول. وفور وصولهم، صادرت قوة الردع الخاصة جوازات سفرهم واحتجزتهم لمدة ثلاثة أشهر في معيتيقة. ونُقلوا بعد ذلك إلى صبراتة وأُرسلوا على متن زوارق رغماً عنهم إلى أوروبا بعد أن ابتزتهم عناصر من قوة الردع الخاصة، ودفعوا لتلك العناصر ٣٠٠ دولار نقداً.

١٠٨ - وينظر الفريق حالياً في ما إذا كانت قيادة قوة الردع الخاصة على علم بما يجري من تواطؤ واتجار ضمن صفوفها.

٢ - دور المهربين الإريتريين

١٠٩ - في طرابلس، ما فتئت شبكة منظمة تنظيماً جيداً من المهربين القادمين من شرق أفريقيا تعمل منذ عام ٢٠٠٨. وتشير شهادات متعددة جمعتها وتأكدت منها السلطات القضائية إلى أن زعيمَي هذه الشبكة هما إريتريان يعيشان في طرابلس، وهما إرمياس غِرماي وعبد الرزاق فتوي[٤٠].

١١٠ - وهما يقومان بدور رئيسي في تنظيم التهريب من موطن المهاجرين إلى إيطاليا مقابل الحصول على مبالغ كبيرة. وزعم أشخاص أُجريت معهم مقابلات أن فتوي يعمل كوسيط ويتلقّى مبالغ تصل إلى ١ ٥٠٠ دولار على الشخص الواحد لتيسير إطلاق سراح المهاجرين المحتجزين في مراكز الاحتجاز الرسمية في طرابلس وإرسالهم إلى صبراتة.

١١١ - وأبلغ فرد ينتمي إلى إحدى الجماعات المسلحة من طرابلس الفريق بأن فتوي وغرماي يدفعان رسوم ضخمة إلى جماعات مسلحة بارزة لمواصلة أنشطتهما وضمان سلامتهما. ولديهما أيضاً معسكرات احتجاز خاصة في تاجوراء وأبو سليم وقرقارش، يحرسها أشخاص من غرب أفريقيا. ومن هناك ينقلان المهاجرين إلى صبراتة أو الزاوية.

٣ - استخدام مرافق الاحتجاز التابعة للدولة لأغراض الاتجار بالبشر

١١٢ - جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية مسؤول عن ٢٤ مركزاً من مراكز الاحتجاز ويعمل به ٥ ٠٠٠ موظف. وبموجب التشريعات الليبية، يوضع المهاجرون رهن الاحتجاز لأنهم يعتبرون أجانب مقيمين بشكل غير قانوني، رهناً بما تقوم به السلطات القضائية من تحقيقات[٤١].

١١٣ - وتشير الوكالات الدولية إلى أن الجهاز ليس لديه سيطرة على مراكز الاحتجاز التابعة له[٤٢]. فالإدارة لا وجود لها تقريباً، والسجلات المتعلقة بالمهاجرين المحتجزين رديئة المستوى. وقد أقر وزير من حكومة الوفاق الوطني في إحدى المناقشات[٤٣] بأن الجماعات المسلحة أقوى من السلطات في التعامل مع تدفقات المهاجرين. وأكد مهاجرون متعددون كذلك أن الجماعة المسلحة المحلية تسيطر على المراكز التي احتُجزوا فيها (انظر التوصيتين ١٠ و ١١).

---

(٤٠) مواد قدمها مكتب المدعي العام في مدينة باليرمو.

(٤١) ليبيا، القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠١٠ بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية، المادة ١١. بموجب هذا القانون، يعتبر الرعايا الأجانب مهاجرين غير شرعيين في حال عدم تسوية أوضاعهم في غضون شهرين من بدء نفاذ هذا القانون.

(٤٢) مقابلة أجريت في تونس العاصمة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. انظر أيضاً مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ''المفوض السامي لحقوق الإنسان: معاناة المهاجرين في ليبيا تثير سخط الضمير الإنساني''، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. يمكن الاطلاع عليه من الموقع التالي: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=22393&LangID=A.

(٤٣) اجتماع المائدة المستديرة في تونس العاصمة، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

٤ - المهرِّبون في صبراتة

١١٤ - صبراتة هي نقطة انطلاق المهاجرين الرئيسية إلى إيطاليا. والمدينة منقسمة بين جماعتين مسلحتين متناحرتين ضالعتين في تهريب المهاجرين[٤٤]. فالمنطقة الشرقية تخضع لسيطرة الجماعة المسلحة المسماة مصعب أبو قرين الوادي. أما المنطقة الغربية فتخضع لسيطرة كتيبة الشهيد أنس الدباشي بقيادة أحمد الدباشي.

كتيبة الشهيد أنس الدباشي

١١٥ - كان أحمد الدباشي (الملقب بـ ''العمو'')، قائد كتيبة الشهيد أنس الدباشي، هو المهرِّب الرئيسي في صبراتة منذ عام ٢٠١٤ حتى طرْده منها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وقد أدلى مهاجرو غرب أفريقيا الذين جرى إنقاذهم في لامبِدوزا في نيسان/أبريل ٢٠١٧ بشهادات في إيطاليا عن طريقة عمل الدباشي.

١١٦ - وأفادوا بأنهم أُجبِروا على الاتصال بأسرهم لطلب تحويل أموال إلى حسابات مصرفية محددة في أوروبا أو أفريقيا أو الشرق الأوسط. ففي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٧، اضطر كل منهم إلى دفع ما يصل إلى ٠٠٠ ٢ دولار مقابل سفره. وكانت الأموال تُنتزع على أيدي حرس مسلحين منهم ليبيون ونيجيريون وغامبيون، يعملون لمدة ثلاثة أشهر لسداد تكاليف هجرتهم هم أنفسهم إلى أوروبا. وأبحر الأشخاص الذين أجريت مقابلات معهم، في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧، مع اثنين من حراسهم السابقين من صبراتة إلى لامبِدوزا.

١١٧ - ويحقق الفريق حالياً في مسألة إنشاء وحدة مكافحة الهجرة غير الشرعية، الكتيبة ٤٨ مشاة، وتمويلها من جانب حكومة الوفاق الوطني (انظر المرفق ١٩). ورغم أنه كان من المفترض أنها أُنشئت تحت إمرة وزارة الدفاع ورئيس أركان الجيش، فقد ذكرت مصادر بأن شقيق العمو، محمد الدباشي، كان هو قائدها الفعلي. وفي آب/أغسطس ٢٠١٧، بدا أن كتيبة الدباشي تحولت من الاتجار بالبشر إلى حراسة المهاجرين لصالح حكومة الوفاق الوطني[٤٥].

١١٨ - وعلاوة على ذلك، أفادت عدة مصادر علنية[٤٦] بإبرام صفقة مزعومة مع الدباشي للسيطرة على تدفقات الهجرة من صبراتة. وعلى الرغم من نفي تلك المعلومات[٤٧]، فقد اندلعت إثرها اشتباكات عنيفة بين الجماعتين المسلحتين المتنافستين الضالعتين في أعمال التهريب. وهُزِم أحمد الدباشي وفرّ من صبراتة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وقام المجلس الرئاسي بحل الكتيبة ٤٨ مشاة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

---

(٤٤) تهريب المهاجرين جريمةٌ تنطوي على إتاحة دخول شخص ما على نحو غير مشروع مقابل منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى إلى دولة هو ليس من رعاياها ولا من المقيمين فيها.

(٤٥) Steve Scherer and Aidan Lewis, "Armed group seeks legitimacy with Tripoli migrant deal, source says", Reuters, ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، يمكن الاطلاع عليه من الموقع التالي: https://af.reuters.com/article/africaTech/idAFL5N1M036X.

(٤٦) Declan Walsh and Jason Horowitz, "Italy, Going It Alone, Stalls the Flow of Migrants. But at What Cost?", *New York Times*، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، يمكن الاطلاع عليه من الموقع التالي: www.nytimes.com/2017/09/17/world/europe/italy-libya-migrant-crisis.html.

(٤٧) زيارة الفريق الرسمية إلى روما، وزارة الخارجية، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

دور مصعب أبو قرين

١١٩ - يعمل مصعب أبو قرين (الملقب بـــ ''الدكتور'')، أحد قادة كتيبة الوادي، في الجزء الشرقي من صبراتة. ولديه صلات بشبكة مهربين تتألف من جماعات مسلحة سلفية في طرابلس وسبها والكفرة. وقد أجرى الفريق مقابلات مع ثلاثة مهاجرين إريتريين أفادوا بأنهم أُخذوا من مركز احتجاز معيتيقة التابع لقوة الردع الخاصـــة إلى مركز أبو قرين في صـــبراتة في تموز/يوليه ٢٠١٦. واحتجزهم حراس أفارقة في حظيرة لصيانة الطائرات ينظِّم منها أبو قرين الرحلات إلى إيطاليا على متن زوارق مطاطية قابلة للنفخ.

١٢٠ - وقال الأشـــخاص الذين أجريت المقابلات معهم إنهم دفعوا لأبي قرين ٥٠٠ ١ دولار نقداً عبر وسيط نيجيري لكي يعبروا البحر الأبيض المتوسط[٤٨]. ووفقاً لمصادر رسمية، فإن مصعب أبو قرين يعيش بمنأى عن كل عقاب على أنشطته في تهريب المهاجرين لأنه يتعاون مع قوة الردع الخاصة في مجال مكافحة المتجرين بالمخدرات واستهلاك الكحول ومكافحة الصلات المزعومة بين المتجرين في صبراتة والزاوية وبين الكيانات المدرجة في القائمة، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (QDe.115)[٤٩].

١٢١ - وقد احتدمت المنافســـة بين أبي قرين والدباشـــي، إذ ســـعى كل منهما إلى احتكار أعمال الاتجار في صـــبراتة. وبدءاً من ٢١ أيلول/ســـبتمبر، دعم أبو قرين غرفة عمليات محاربة تنظيم الدولة في مكافحة الجماعة المســـلحة المســـماة الكتيبة ٤٨ مشـــاة. ويلاحظ الفريق أن الطرفين المتحاربين، غرفة عمليات محاربة تنظيم الدولة الإسلامية والكتيبة ٤٨ مشاة، كانتا تتلقيان التمويل رسمياً من حكومة الوفاق الوطني حتى نشب النزاع في صبراتة.

الشكل ٣

شارتا غرفة عمليات محاربة تنظيم الدولة والكتيبة ٤٨ مشاة

المصدر: بيان غرفة عمليات محاربة تنظيم الدولة صـــبراتة رقم ٤، ٢٠ أيلول/ســـبتمبر ٢٠١٧، يمكن الاطلاع عليه من المـــوقـــع الـــتـــالي: www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=1915450248721040&id=1663383153927752؛ وبيان الكتيبة ٤٨ مشاه بشأن مهامها، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، يمكن الاطلاع عليـــه من الموقع التـــالي: www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=1570690352973776&id=1394267367282743

ملاحظة: تحتوي شارتا الجماعتين على عناصر متشابهة (نسر والعلم الليبي) دلالةً على صلتهما بوزارة الدفاع في حكومة الوفاق الوطني.

(٤٨) مقابلة أُجريت في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(٤٩) ''بيان غرفة عمليات محاربة تنظيم الدولة صـــبراتة رقم ٤''، ٢٠ أيلول/ســـبتمبر ٢٠١٧. يمكن الاطلاع عليه من الموقع التالي: https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=1915450248721040&id=1663383153927752.

الزاوية

كتيبة النصر وحرس السواحل

١٢٢ - يؤدي ميناء الزاوية دور الموزِّع بين طرابلس وصبراته (انظر S/2017/466، المرفق ١٧). ووفقاً للمقابلات التي أُجريت مع بعض المهاجرين والتقارير القضائية، فقد كانت كتيبة النصر[٥٠]، التي يرأسها محمد كشلاف، وحرس السواحل في الزاوية، على صلة بتنظيم أحمد الدباشي (انظر الفقرة ١١٥). وقد دفع العديد من المهاجرين مبالغ تتراوح من ٠٠٠ ١٠٠ فرنك إلى ٠٠٠ ١٥٠ فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي (من ١٨٠ إلى ٢٧٠ دولاراً في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧) إلى سمسار من بوركينا فاسو يتوسط بين كشلاف والمهاجرين.

١٢٣ - وأكّد آخرون ممن أُجريت مقابلات معهم، الذين سافروا في نيسان/أبريل ٢٠١٧، أن جماعتهم غادرت الزاوية ليلا، مكدَّسة على متن زورق مطاطي قابل للنفخ طوله ١٠ أمتار[٥١]. وأوقفهم في عرض البحر رجال كانوا على متن قارب رسمي ويرتدون زي خفر السواحل. فأطلقوا طلقات في الهواء واستولوا على أموال الركاب ومقتنياتهم الثمينة. وعندما اقترب الزورق من الشواطئ الإيطالية، عاد القارب الرسمي ذاته للاستيلاء على محرك الزورق المطاطي. وقد أُبلِغ عن حوادث مماثلة من قبل (انظر S/2017/466، الفقرة ١٠٥).

المنطقة الجنوبية

كتيبة سُبل السلام

١٢٤ - وصف الإريتريون والإثيوبيون ممن أُجريت معهم مقابلات عمليات نقلهم، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، من الحدود السودانية إلى الكفرة[٥٢]. فأفادوا بأن دليلا إريتريا، يُدعى أفرا وايكي، قام بنقلهم وتسليمهم إلى جماعة مسلحة، هي كتيبة سُبل السلام، المنتسبة إلى الجيش الوطني الليبي وتأتمر بأمر عبد الرحمن هاشم من قبيلة الزوية في الكفرة[٥٣].

١٢٥ - وقال الأشخاص الذي أُجريت معهم مقابلات إنهم أُدخِلوا سجناً حراسه يرتدون زي الشرطة ويقودون سيارات الشرطة الرسمية. وكان على كل مهاجر تحويل مبلغ يصل إلى ٣٠٠ دولار أمريكي إلى حساب مصرفي أجنبي مقابل الإفراج عنه. وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، تمكنوا من استئناف رحلتهم إلى بني وليد برفقة دليل إريتري آخر يُعرف باسم وَدي إسحاق.

دور جماعات التبو المسلحة والجماعات المسلحة السودانية

١٢٦ - أشارت بعض المصادر إلى المشاركة النشطة للجماعات المسلحة من التبو ودارفور في تهريب المهاجرين، بدعم من المرتزقة الدارفوريين في الجنوب. وهي تعمل في منطقة تمسة تحديداً، جنوب غربي

---

(٥٠) تُعرَف أيضاً باسم وحدة إسناد الزاوية التابعة لجهاز حرس المنشآت النفطية - فرع المنطقة الغربية.

(٥١) مقابلات أُجريت مع مهاجرين من غرب أفريقيا في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

(٥٢) مقابلات أُجريت في كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(٥٣) جماعة مسلحة تحمل اسم مؤسسها أبو عبد الرحمن. ويُطلَق على قائد الجماعة عادةً عبد الرحمن، وهو من المتعاطفين مع السلفيين في ليبيا.

جبل الهروج ومرزق والكفرة[٥٤]. والتبو يديرون مخازنهم الخاصة للمهاجرين بينما توفر الجماعات المسلحة الدارفورية الحماية والحراسة للمتجرين.

١٢٧ - وقد تمخضت التطورات الأخيرة عن محاولات لمحاربة الجماعات الضالعة في تهريب المهاجرين. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، زعمت جماعة مسلحة تدعى ''صقور الصحراء'' يرأسها القائد التباوي بَرَكة شديمي، أنها أغلقت الحدود مع النيجر والسودان وتشاد لوقف الاتجار بالبشر[٥٥]. وبالمثل، أنشأ ائتلاف من الجماعات المسلحة مرتبط ببلدية مرزق قوة خاصة به أيضاً لحماية الحدود. ويحقق الفريق حالياً في هذه القرارات، ولا سيما الدوافع السياسية والمالية الكامنة وراءها.

سادسا - تنفيذ حظر توريد الأسلحة

ألف - لمحة عامة

١٢٨ - لا تزال الجماعات المسلحة في ليبيا تستفيد من الدعم الخارجي في صورة تدخلات مباشرة وكذلك إمدادات بالعتاد. ويشمل هذا الدعم قدرات متطورة من قبيل تسديد ضربات جوية موجهَّة ليلا وتوفير الذخائر المتطورة. ولا تزال البلدان المجاورة تشهد عبور الأعتدة العسكرية من ليبيا، بما في ذلك المركبات المدرعة.

١٢٩ - وقد أثبتت عمليات الضبط أن الأعتدة تُنقل عبر ليبيا وكذلك عبر الحدود الوطنية. ويمكن أن تتفاقم هذه المسألة في حالة عدم توفير التأمين الكافي للأعتدة التي قُدِّمت بشأنها طلبات إعفاء إلى اللجنة، ومن ثم يجري تحويل مسارها واستغلالها.

باء - عمليات نقل الأعتدة إلى ليبيا أثناء الثورة (من شباط/فبراير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١١)

١٣٠ - أحاط الفريق علماً بتقرير أوضح أن حوالي ٣٠٠ مركبة نُقلت برعاية قطر من الإمارات العربية المتحدة (في ذلك الوقت كانت الحكومتان لا تزالان متعاونتين على دعم معارضة نظام القذافي) إلى السودان[٥٦]. وفي السودان، زُوِّدت المركبات بأسلحة ونُقِلت إلى جماعات مسلحة ليبية. ووفقاً للتقرير والمعلومات التي حصل عليها الفريق، أُجريت عملية النقل بناءً على اتفاق متفاوض عليه بين عبد الحكيم بلحاج وقطر. وسيواصل فريق الخبراء تحقيقاته في هذا الأمر.

جيم - عمليات نقل الأعتدة بعد الثورة (من أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إلى آب/أغسطس ٢٠١٤)

١ - خطر تحويل مسار شهادات المستخدم النهائي وإساءة استعمالها

١٣١ - في الفقرة ١٣ (أ) من القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١)، خفف مجلس الأمن بدرجة كبيرة القيود المتعلقة بحظر توريد الأسلحة. وأبرزت تقارير لاحقة للفريق تحويل مسار الأسلحة والأعتدة ذات الصلة بجميع

---

(٥٤) مقابلة أُجريت مع أحد أعضاء بلدية سبها في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

(٥٥) المرصد، ''قوة صقور الصحراء التباوية تعلن إطلاق عملية عسكرية على الحدود الجنوبية''، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. يمكن الاطلاع عليه من الموقع التالي: https://almarsad.co/2017/09/17/قوة-صقور-الصحراء-التباوية-تعلن-إطلاق-ع/.

(٥٦) Jérôme Tubiana and Claudio Gramizzi, *Tubu Trouble: State and Statelessness in the Chad-Sudan-Libya Triangle*, HSBA Working Paper 43, Small Arms Survey, 2017), p. 137(Geneva.

أنواعها إلى أيدي جماعات مسلحة خارج سيطرة الدولة، مع الادعاء كذباً بأن السلطات الليبية هي الطرف المرسَل إليه (انظر S/2015/128، الفقرات ١٣٥ و ١٤٣ و ١٤٦). وفي الفقرة ١١ من القرار ٢٠٩٥ (٢٠١٣)، حث مجلس الأمن الحكومة الليبية على تحسين رصد الأسلحة وما يتصل بها من معدات، بما في ذلك عن طريق استخدام شهادات المستخدم النهائي.

١٣٢ - وأبرز الفريق في تقرير سابق أن عدة عمليات من عمليات النقل المخطَر بها استعملت شهادات مستخدم نهائي موقع عليها من جانب القيادة السياسية لوزارة الدفاع ووزارة الداخلية، على التوالي (S/2016/209، المرفقان ٣١ و ٣٨). وكان خالد الشريف، نائب وزير الدفاع، أبرز من وقع على شهادات المستخدم النهائي لعمليات النقل الواسعة النطاق للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكذلك الذخيرة[٥٧].

شركة النجمة البيضاء والمشتريات في إطار المؤتمر الوطني العام

١٣٣ - واصل الفريق تحقيقاته بشأن الأعتدة المخطر بها والقائمة على شهادات المستخدم النهائي التي وقعها خالد الشريف. وحصل الفريق على وثائق وإفادات تشير إلى أن خالد الشريف استخدم الشركة الليبية النجمة البيضاء غطاء لشراء الأعتدة وحوّل المدفوعات من خلال شركة صورية مسجلة في تونس تُدعى شركة البيان للتجارة الدولية (Société Al Bayan de Commerce International) (البيان).

١٣٤ - وتشير إحدى شهادات المستخدم النهائي إلى احتمال وقوع انتهاك لحظر توريد الأسلحة في منتصف عام ٢٠١٣. ففي ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، قدمت بلغاريا إخطاراً غير مكتمل إلى اللجنة بخصوص نقل ٠٠٠ ٠٢٨ ٢ طلقة من عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم. وكانت الشركة البلغارية المصدِّرة هي Vazovski Machinostroitelni Zavodi (VMZ) والوسيط هو شركة AIK Trading Limited المسجلة في قبرص. ورداً على استفسار الفريق، أشارت بلغاريا إلى أن ترخيص تصدير الذخيرة أُلغي في يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. بيد أنه في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣، استملت شركة AIK Ltd دفعة كاملة قدرها ٢٦٤ ٣٨١ يورو من شركة البيان، مما يشير إلى أن التسليم كان قد تم بالفعل قبل صدور ترخيص (انظر المرفق ٢٠).

١٣٥ - واستعرض الفريق المعاملة المالية المعنية انطلاقاً من الحساب المصرفي التونسي لشركة البيان. فمن كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى أيار/مايو ٢٠١٥، تلقت الشركة أموالا من عدة حسابات ليبية تفوق ٢٥٣ مليون دولار. وفي الفترة نفسها، حولت الشركة نفس المبلغ تقريباً إلى شركات وشركات تجارية في الخارج في عدة بلدان. وكشفت تحقيقات إضافية عن دفع مبلغ مليوني يورو إلى شركة يونانية. ويسلط التدقيق في المعاملات الضوء على دور الشركة الليبية النجمة البيضاء بوصفها واجهة زائفة لخالد الشريف وأعوانه (انظر المرفق ٢٠).

١٣٦ - وكان وسيط يوناني هو من عرَّف المصنِّع اليوناني على خالد الشريف. وحضر أول لقاء في طرابلس في أوائل عام ٢٠١٣ كل من خالد الشريف وعبد الحكيم بلحاج ومدير شركة النجمة البيضاء. وأعقبت ذلك زيارة إلى المصنع في اليونان (انظر تأشيرة الدخول إلى أثينا في المرفق ٢٠). ووقّعت شركة

(٥٧) شملت عمليات نقل برعاية شركة Charso Limited المسجلة في قبرص والتي يملكها سلوبودان تيزيتش. وقد أبلغ الفريق سابقاً عن شركة Charso Limited وسلوبودان تيزيتش (S/2015/128، الفقرة ١٣٥). فقد كان هذا الشخص مدرجاً من قبل على قائمة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا لتقديمه المساعدة في نقل أسلحة إلى ليبريا في انتهاك لحظر توريد الأسلحة الذي كان مفروضا آنذاك في ما يتعلق بليبريا.

النجمة البيضاء عقد شراء ١٨١ شاحنة وقود بناءً على تعليمات خالد الشريف. إلا أن الدفعة الأولى البالغة مليوني يورو سُدِّدت من خلال وساطة الحساب المصرفي التونسي لشركة البيان. وفي وقت كتابة التقرير، تشير التحقيقات إلى أن خالد الشريف كان طرفاً في شركة النجمة البيضاء واستخدمها وسيطاً لمشتريات وزارة الدفاع.

١٣٧ - فقد استُخدمت شركة البيان قناةً للأموال الواردة من شركات ليبية لحجب مصدر الأموال. ويتبين من المعاملة الصادرة إلى الشركة اليونانية أن شركة النجمة البيضاء استخدمت شركة البيان لتحويل أموال. وتسلط الضوء أيضاً على صلة خالد الشريف الوثيقة بالنجمة البيضاء في شراء المعدات لصالح وزارة الدفاع في طرابلس.

٢ - عمليات نقل الأعتدة غير المُخطَر بها

قضية دي ليفا

١٣٨ - ألقت السلطات الإيطالية القبض على ماريو دي ليفا وزوجته أناماريا فونتانا وأندريا باردي وأحالتهم إلى المحاكمة في ما يتصل بانتهاكات حظر توريد الأسلحة المفروض على ليبيا في الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥. وقد حمَّلت التقارير الأولية للسلطات الإيطالية الأفراد الثلاثة المسؤولية عما يلي:

> ”ارتكاب أفعال رامية إلى تزويد الحكومة المؤقتة في ليبيا... بطائرات إسعاف يسهل تحويلها لأغراض الاستخدام العسكري، و ٩٠٠ ١٣ بندقية هجومية، وطائرات هليكوبتر عسكرية سوفياتية الصنع، وقذائف، وغير ذلك من الأعتدة ذات الاستخدام المزدوج؛
>
> وإدخال أسلحة حربية إلى السوق الليبية، وكذلك قذائف أرض-جو وقذائف مضادة للدبابات، منتجة في الاتحاد الروسي وبلدان أوروبا الشرقية...“

١٣٩ - وأجريت المفاوضات المؤدية إلى اتفاقات تصدير العتاد في إيطاليا، والصومال، وكوت ديفوار، والعراق، وليبيا، والسودان، وأنغولا، ونيجيريا، والاتحاد الروسي، وأرمينيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وجنوب السودان، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وباكستان، وجورجيا، ومصر. ولم تمر الأعتدة من الأراضي الإيطالية.

١٤٠ - وأثناء تفتيش مكاتب السيد باردي في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، عُثر على وثائق مكتوبة بخط اليد تبين تفاصيل المواد التالية:

- ٣ طائرات هليكوبتر حربية من طراز A129 Mangusta، مقابل ما مجموعه ٠٠٠ ٢٠٠ ٦ يورو، كل منها مجهز بنظام أسلحة يشتمل على مدفع GATLING و ٨ قذائف جو-أرض من طراز 114 Hellfire
- ٩٥٠ ١٣ بندقية M14 من عيار ٧,٦٢ × ٥١ ملم، سعرها ٥٠٠ ٢ يورو للواحدة
- ٢٦ نظام قاذفة صواريخ متعددة طراز Lynx، سعرها ٠٠٠ ٥٠٠ ٤ يورو للواحدة
- ١٠٠ صاروخ KOM8-S، سعر كل منها ٠٠٠ ٨٥ يورو
- ١٠٠ صاروخ BM8-S، سعر كل منها ٠٠٠ ٥٩ يورو

- ١٠٠ صاروخ S-8DM، سعر كل منها ٠٠٠ ٨٨ يورو
- ١٠٠ صاروخ S-OM، سعر كل منها ٠٠٠ ٨٨ يورو
- ١٠٠ S-8PM، سعر كل منها ٠٠٠ ١٢٨ يورو
- ١٢ جهاز تحكم عن بعد لإطفاء محركات الطائرات وطائرات الهليكوبتر، سعر كل واحد ٠٠٠ ٨٥٠ ٥ يورو

١٤١ - وكشف التحقيق عن معلومات لدى شركة إيطالية مفادها أن وجهة البنود المذكورة أعلاه كانت مدينة مصراتة الليبية.

١٤٢ - وقدمت السلطات الإيطالية إلى الفريق كمية كبيرة من الوثائق المتعلقة بالقضية. ويعمل الفريق على ترجمة هذه الوثائق لتيسير تحقيقه في شأن مزيد من الأفراد والشركات والتجمعات والتدفقات المالية المرتبطة بالقضية.

١٤٣ - وتشير التقارير الأولية أيضاً إلى أن شبكة الأسلحة قد تكون ذات صلة بعمل أفرقة خبراء أخرى وبناءً عليه فسيجري نشر الوثائق المترجمة عند الاقتضاء.

دال - عمليات فعلية أو محتملة لنقل أعتدة عسكرية إلى ليبيا منذ تعزيز الحظر على توريد الأسلحة (آب/أغسطس ٢٠١٤)

١ - المستجدات في التحقيقات الجارية

محاولة إعادة نقل طائرات مروحية تشيكية من طراز Mi-24v إلى ليبيا

١٤٤ - أبلغ الفريق سابقاً (S/2017/466، المرفق ٣٨) عن محاولة إعادة نقل طائرات مروحية من طراز Mi-24v باعتها الشركة التشيكية المملوكة للدولة LOM Praha s.p. إلى الإمارات العربية المتحدة، إلى ليبيا. واتصل الفريق بالسلطات التشيكية، التي أكدت أن سبع طائرات Mi-24v بيعت إلى الإمارات العربية المتحدة، وأن رخصة التصدير صدرت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وسُلِّمت هياكل الطائرات بعد الفحص والترميم وصناديق التروس والوحدات الإضافية لتوليد الطاقة إلى الإمارات العربية المتحدة في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٧. وبعدما اتصل الفريق بالسلطات التشيكية، عُلِّق تسليم محركات TV3-117V لحين ورود مزيد من الإيضاحات من الإمارات العربية المتحدة. ويقوم الفريق بمتابعة هذه المسألة بانتظام مع السلطات التشيكية، وقد طلب بياناً من المشتري، شركة AAL Group Ltd.

تقديم طائرات الشحن المدنية خدمات إلى الجماعات المسلحة

١٤٥ - بعد إبلاغ الفريق عن تقديم طائرات شحن مدنية الدعم إلى الجماعات المسلحة المنتسبة إلى حفتر (S/2017/466، المرفق ٣٥)، بدأ أحد المنافذ الإعلامية المولدوفية يبحث في شأن شركات النقل الجوي المولدوفية المعنية بالأمر[٥٨]. وأكد التحقيق الذي أجراه أن غريغور غيلان هو مالك شركة Grixona/Sky Prim Air المسجلة الآن باسم Terra Avia SRL. وابنه، فلاديمير غيلان، أسس شركة

(٥٨) Rise Moldova, "Avioane De Razboi", 30 November 2017، يمكن الاطلاع عليه من الموقع التالي: www.rise.md/video-avioane-de-razboi.

Oscar Jet بالاشتراك مع مالك بلال. وكان هذا الأخير مساهماً في شركة Veteran Avia، وهي شركة أرمينية برزت في تقارير سابقة للفريق في ما يتصل بعمليات نقل الأسلحة (انظر S/2015/128، الفقرة ١٧٣؛ و S/2016/209، الفقرة ١٤١).

١٤٦ - ووفقاً لنفس المقال، شرعت السلطات المولدوفية في تحقيقات بشأن أنشطة شركات النقل الجوي في ليبيا (انظر المرفق ٢١). وسيقوم الفريق بالمتابعة مع السلطات المولدوفية.

قاعدة الخادم الجوية

١٤٧ - يتبين من الصور أدناه أعمال التطوير المستمرة في قاعدة الخادم الجوية في شرق ليبيا (انظر S/2017/466، الفقرتان ١٢٤ و ١٢٥).

الشكل ٤

صورتان ساتليتان لقاعدة الخادم الجوية، آذار/مارس ٢٠١٧ (إلى اليسار) وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (إلى اليمين)

المصدر: Digital Globe, WorldView 2، ٣ آذار/مارس ٢٠١٧، و GeoEye 1، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

الشكل ٥

صورة ساتلية لموقف الطائرات الجنوبي بقاعدة الخادم الجوية، آذار/مارس ٢٠١٧

المصدر: DigitalGlobe, WorldView 2، ٣ آذار/مارس ٢٠١٧.

الشكل ٦

صورة ساتلية لموقف الطائرات الجنوبي بقاعدة الخادم الجوية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

المصدر: Digital Globe, GeoEye 1، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

ملاحظة: زاد حجم موقف الطائرات الجديد ذي السطح المقوّى إلى الضِعف مع مواصلة تمهيد الأرض على جانبي موقف الطائرات بين حظيرتي صيانة الطائرات.

الشكل ٧

صورة ساتلية لمدخل قاعدة الخادم الجوية، آذار/مارس ٢٠١٧

المصدر: DigitalGlobe, WorldView 2، ٣ آذار/مارس ٢٠١٧.

الشكل ٨

صورة ساتلية لمدخل قاعدة الخادم الجوية، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

المصدر: Digital Globe, GeoEye 1، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

ملاحظة: أُقيم مزيد من الحواجز في محيط المدخل وشُـيِّد ما يحتمل أن يكون أماكن تفتيش. وازداد وجود المركبات الثابتة حيث أُدرجت ضمن تأمين المدخل.

الضربات الجوية

١٤٨ - استمرت الدول الأعضاء في توجيه ضربات جوية في غرب ليبيا وشرقها على حد السواء. ومنذ التقرير السابق للفريق (S/2017/466، الفقرة ١٣٤)، تلقى الفريق تقارير مستقلة مؤيدة بالأدلة من عدة مصادر سرية تفيد بتوجيه مصر ضربات جوية ضد أهداف في الهلال النفطي لدعم استعادة الجيش الوطني الليبي للسيطرة على عدد من المحطات النفط.

١٤٩ - ويواصل الفريق التحقيق في غارات جوية أخرى شنتها مصر على ما أُفيد بأنها قوافل كانت تحاول نقل أسلحة من ليبيا إلى مصر في ٢٧ حزيران/يونيه، و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧[٥٩]. وحتى الآن، لم ترد مصر على استفسارات الفريق بشأن الحوادث المذكورة أعلاه.

---

(٥٩) Reuters, "Egyptian air strikes hit 12 vehicles crossing from Libya"، ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧، يمكن الاطلاع عليه من الموقع التالي: https://www.reuters.com/article/us-egypt-security/egyptian-air-strikes-hit-12-vehicles-crossing-from-libya-military-idUSKBN19I1OY و Reuters, "Egyptian air force says strikes arms convoy at Libya border"، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، يمكن الاطلاع عليه من الموقع التالي: https://www.reuters.com/article/us-egypt-security/egyptian-air-force-says-strikes-arms-convoy-at-libya-border-idUSKBN١CS٢٠R؛ و "US central command hails Egyptian airstrikes in Wahat" Egypt Today

١٥٠ - وبالإضافة إلى هذه الضربات، وجهت القوات الجوية المصرية عدداً من الضربات الجوية في مدينة درنة في ليبيا ومحيطها، احتجت مصر بعدها بالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة في رسالة موجهة إلى مجلس الأمن. وهذه هي الحالة الوحيدة التي احتج فيها بلد بالمادة ٥١ في ما يتعلق بليبيا خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير.

١٥١ - ووجهت الولايات المتحدة ضربات أخرى في ٢٦ أيلول/سبتمبر و ١٧ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (انظر ما ورد سابقاً عن الضربات الجوية في S/2017/466، الفقرة ١٤٦)[٦٠]. ووفقاً لتقارير وسائط الإعلام، أكدت الولايات المتحدة مراراً أنها وجهت ضرباتها الجوية بالتنسيق مع حكومة الوفاق الوطني.

القوات الخاصة

١٥٢ - يحقق فريق الخبراء حالياً في تقرير أعده فراد عسكريون تابعون للولايات المتحدة يعملون داخل ليبيا من أجل احتجاز مصطفى الإيمان وترحيله من البلد[٦١].

١٥٣ - وقد راسل الفريق الولايات المتحدة بشأن تقديم المزيد من التفاصيل عن الضربات ونشاط القوات الخاصة، وكان ذلك قبل وقت قصير من إعداد هذا التقرير.

ذخائر المدفعية الموجهة

١٥٤ - عقب إبلاغ فريق الخبراء عن ذخائر المدفعية الموجهة (S/2017/466، الفقرات ١٥٧ إلى ١٥٩)، تلقى الفريق رداً من الحكومة الصينية يشير إلى أن شركة China North Industries Corporation (NORINCO) لم تصدّر قط قذائف مدفعية موجهة من طراز GP-1 أو GP-6 إلى ليبيا. ولا توجد معلومات عما إذا كانت المقذوفات ذات الوسوم المبينة في التقرير قد صُدّرت إلى بلد ثالث.

١٥٥ - وعقب صدور التقرير السابق للفريق، أشارت وسائل التواصل الاجتماعي في ليبيا[٦٢] إلى أن قذيفة مدفعية موجهة من طراز GP-1 قد استُخدمت في ورشفانة.

---

٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، يمكن الاطلاع عليه من الموقع التالي: www.egypttoday.com/Article/1/30371/U-S-Central-Command-hails-Egyptian-airstrikes-in-Wahat.

(٦٠) United States Africa Command "US conducts precision strikes in Libya"، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، يمكن الاطلاع عليه من الموقع التالي: http://www.africom.mil/media-room/pressrelease/29954/u-s-conducts-precision-strikes-in-libya؛ و United States Africa Command, "US conducts airstrikes in coordination with Libyan Government of National Accord" ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، يمكن الاطلاع عليه من الموقع التالي: http://www.africom.mil/media-room/pressrelease/30110/u-s-conducts-airstrikes-in-coordination-with-the-libyan-government-of-national-accord.

(٦١) انظر: "Statement by President Donald J. Trump on the Apprehension of Mustafa al-Imam for His Alleged Role in the September 11, 2012 attacks in Benghazi, Libya Resulting in the Deaths of Four Americans", The White House, 30 October 2017, www.whitehouse.gov/the-press-office/2017/10/30/statement-president-donald-j-trump-apprehension-mustafa-al-imam-his.

(٦٢) انظر الموقع التالي: www.facebook.com/libyanaht1/posts/1507514629356237.

الشكل ٩

صورة لذخيرة المدفعية الموجهة المبلغ عنها في ورشفانة

المصدر: www.facebook.com/libyanaht1/posts/1507514629356237،
و https://twitter.com/thelibyatimes/status/927208153728651271.

الشكل ١٠

صورة لذخيرة المدفعية الموجهة المبلغ عنها في ورشفانة

المصدر: www.facebook.com/libyanaht1/posts/1507514629356237،
و https://twitter.com/thelibyatimes/status/927208153728651271.

ملاحظة: الوسوم الموجودة على القذيفة هي كالتالي: GP-1A (نوع الذخيرة)؛ 155 mm (العيار)؛ 2/319 (تشير إلى رقم دفعة الإنتاج)؛ 2008 (تاريخ التصنيع)؛ A-IX-II (الحشوة المتفجرة).

١٥٦ - وراسل فريق الخبراء الحكومية الصينية للحصول على تفاصيل بشأن المستخدِم النهائي للصنف المصدَّر.

الأعتدة المتفجرة التي صادرها الجيش الوطني الليبي

١٥٧ - تتسق حالة السفينة *المختار* (انظر الفقرات ١٨٩ إلى ٢٠٤) مع ما جاء في التقرير السابق للفريق عن عمليات نقل الأسلحة المنتظمة من مصراتة إلى مجلس شورى ثوار بنغازي. وقد تلقى الفريق تسجيلات مصورة لوحدات متخصصة تابعة للجيش الوطني الليبي وهي تُبطل مفعول أجهزة متفجرة يدوية الصنع في بنغازي والمناطق المحيطة بها. ويُظهر جزء من هذه التسجيلات عملية مصادرة جرت في أوائل عام ٢٠١٧ لصناديق كبيرة ملفوفة بطبقات متعددة من رقائق البلاستيك كانت على متن سفينة تبحر من مصراتة. واحتوت الصناديق المصادَرة على متفجرات، من ضمنها حبال تفجير، وما زالت عليها ملصقات مميزة للشركة المصنِّعة. وورد على الملصقات معلومات الشركة التالية:

KAPEKS URETIM PATLAYICI MADDELER TIC LTD.STI
Umit Mah 2528 Sok.No3 Cankaya Ankara
Posta Kodu 06810 Turkiye
T +90(312)4737488
F +90(312)4736151.
www.kapeks.com.tr

الشكل ١١

صورة لإحدى صناديق حبال التفجير من إنتاج شركة Kapeks، تبيِّن علامة التحذير الخاصة بالمتفجرات ولفافة مغلفة من حبال التفجير فوق الصندوق

المصدر: سري، ٢٠١٧.

الشكل ١٢

صورة لأحد صناديق حبال التفجير التي تنتجها شركة كابكس وعليه رمز التحذير بوجود متفجرات، وفوق الصندوق لفافة مفتوحة لحبل تفجير.

المصدر: سري، ٢٠١٧.

١٥٨ - ويُعرض حبل التفجير ذاته على الموقع الشبكي للشركة (www.kapeks.com.tr/detonating-cord,22,22). ورداً على استفسارات فريق الخبراء، أعلنت السلطات التركية أن الشركة لم تسجل أي صادرات إلى ليبيا في الفترة ما بين ١ آذار/مارس ٢٠١١ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

٢ - استمرار مخاطر تحويل الأسلحة وفقدانها

فقدان أعتدة أُرسل إخطار بشأنها

١٥٩ - فريق الخبراء على بينة من فقدان بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بندقيتي هجوم ومسدسين وذخائر متصلة بهذه الأسلحة في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وقد أُبلغت اللجنة بفقدان تلك الأعتدة. وإضافة إلى ذلك، يقوم الفريق بالتحقيق في احتمال فقدان عتاد لدولة عضو كان مخصصاً للحماية الدبلوماسية. وبالنظر إلى فقدان السابقة عتاد أرسلت بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية إخطاراً بشأنه (S/2015/128، المرفق ٢٠)، فقد أعرب الفريق عن قلقه من عدم كفاية التدابير المتخذة لتأمين العتاد المبلغ عنه أثناء الاستيراد وحين دخوله البلد (انظر التوصيتين ١ و ٢).

١٦٠ - كما واجهت البعثة صعوبات في إرسال وحدة حراسة الأمم المتحدة، مع الأسلحة المرتبطة بها، إلى طرابلس. وتسلط جميع الحالات المذكورة أعلاه الضوء على عدم تحكم حكومة الوفاق الوطني في موانئ الاستيراد والتصدير الرئيسية ومنشآت التخزين المرتبطة بها حتى عندما توافق اللجنة مسبقاً على الشحنات (انظر التوصية ٢).

١٦١ - وقد اتصلت كل من البعثة ودول أعضاء وشركات خاصة بفريق الخبراء للحصول على توضيحات بشأن هوية وحدات قوات الأمن داخل ليبيا التي تستفيد من الاستثناء من حظر توريد المعدات العسكرية غير الفتاكة المنصوص عليها في الفقرة ١٠ من القرار ٢٠٩٥ (٢٠١٣) (انظر التوصية ٣).

هاء – عمليات نقل العتاد العسكري من ليبيا

١٦٢ – خلال العام الماضي، أظهرت ديناميات التدفقات غير المشروعة للأسلحة والأعتدة ذات الصلة بها نحو البلدان المجاورة انخفاضاً في عدد القوافل الكبيرة للمعدات العسكرية الثقيلة، وكان الاستثناء الرئيسي هو قيام جماعات مسلحة من دارفور بنقل مركبات مشاة مدرعة وهي عائدة من ليبيا إلى السودان.

١ – زيارة خليفة حفتر إلى تونس العاصمة

١٦٣ – في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، توجه خليفة حفتر إلى تونس العاصمة للاجتماع مع الرئيس التونسي، الباجي قائد السبسي. وتشكل رحلة فريق حمايته الأمنية بمعدات عسكرية كبيرة انتهاكاً خطيراً لحظر الأسلحة.

١٦٤ – واستناداً إلى تحليل التسجيل المصور والصور الصادرة عن شعبة الإعلام الحربي التابعة للجيش الوطني الليبي، فإن المعدات التي نُقت من ليبيا شملت على الأقل ما يلي:

- ٣٠ بندقية ذاتية التعبئة
- ٢ من بنادق الرماية الدقيقة
- ٢ من قاذفات القنابل اليدوية
- أكثر من ٣٠ مسدساً (من عيار ٩ ملم)
- منظومة واحدة مضادة للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع مركبة على السقف

١٦٥ – ووفق التسجيلات المصورة التي وثّقت زيارته، فإنه سافر على متن طائرة خاصة وحط فريق حمايته الأمنية في مطار تونس قرطاج على متن طائرة شحن من طراز IL-76TD. وقد طلب فريق التحقيق الحصول على مزيد من التفاصيل من السلطات التونسية لتعميق تحقيقه.

الشكل ١٣

صورة لقوات الحماية الخاصة لحفتر أمام طائرة شحن من طراز IL-76TD

المصدر: شعبة الإعلام الحربي، القيادة العامة للجيش الوطني الليبي، انظر تسجيل الفيديو على قناة الشعبة، يمكن الاطلاع عليه من الموقع التالي: www.youtube.com/watch?time_continue=2&v=qf9ZfK96GNs.

الشكل ١٤

صورة لعناصر وحدة حماية حفتر وهم يحملون الأسلحة والأعتدة ذات الصلة بها

المصدر: شعبة الإعلام الحربي، القيادة العامة للجيش الوطني الليبي.

الشكل ١٥

صورة لوحدة حماية ومعها قاذفة قنابل يدوية

المصدر: شعبة الإعلام الحربي، القيادة العامة للجيش الوطني الليبي.

١٦٦ - وكان حفتر قد سافر من شرق ليبيا إلى تونس العاصمة على متن طائرة نفاثة من طراز Falcon 900 تحمل على ذيلها الرقم P4-RMA. وهذه الطائرة النفاثة من نوع فالكون مملوكة لشركة مقرها في الإمارات العربية المتحدة تُدعى Sonnig International Group Ltd وتُشغلها شركة Golden Eagle Trading FZE، التي مقرها في دبي ولكنها مسجلة في الجزر الهولندية الكاريبية.

الشكل ١٦

صورة للطائرة من طراز Falcon 900 التي استخدمها حفتر

المصدر: شعبة الإعلام الحربي، القيادة العامة للجيش الوطني الليبي.

٢ - عمليات النقل عبر الحدود التونسية

١٦٧ - قدم فريق الخبراء في تقريره السابق معلومات مفصلة عن الهجوم الذي شنته في آذار/مارس ٢٠١٦ جماعات منتسبة لكيانات مدرجة في قائمة الجزاءات على مدينة بن قردان الحدودية التونسية. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، نُفذت عمليات مصادرة للأسلحة والأعتدة ذات الصلة القادمة من ليبيا كانت في معظمها غير ذات أهمية (انظر الجدول ٣).

الجدول ٣

عمليات مصادرة الأسلحة والأعتدة ذات الصلة القادمة من ليبيا

التاريخ	*المكان*	*العتاد*
١٢ تموز/يوليه ٢٠١٧	صفاقس	مخبأ أسلحة غير محدد
٧ شباط/فبراير ٢٠١٧	سكة (رمادة)	٦ قاذفات قنابل يدوية؛ و ١ بندقية AKM واحدة ذاتية التعبئة

المصدر: سرّي.

٣ - عمليات النقل إلى النيجر

١٦٨ - منذ الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، لاحظ فريق الخبراء اتجاهاً متحولاً للتدفقات غير المشروعة للأسلحة والذخائر القادمة من ليبيا إلى النيجر. ووفقاً للسلطات النيجيرية، قلّما ظهرت أي قوافل تقودها جماعات مسلحة أو تجار أسلحة خلال العامين الماضيين. وعوضاً من ذلك، يجري تسريب المسدسات والبنادق الفارغة الطلقات والذخائر الفارغة باستمرار إلى شمال النيجر. وفي معظم الحالات، يتم تحويل هذه البنادق لتُستخدم في إطلاق الذخيرة الحية. وكما ذُكر سابقاً، فقد قام الفريق أيضاً بتوثيق طلقات فارغة تم تحويلها إلى ذخيرة حية (انظر S/2017/466).

١٦٩ - ويرجع الطلب على هذه الأسلحة إلى تزايد انعدام الأمن في ما يتعلق باكتشاف العديد من حقول الذهب في المناطق الحدودية للنيجر مع ليبيا والجزائر. ويمتد حقل الذهب الرئيسي من شمال واحتي بيلما وديركو إلى دجادو والحدود الليبية. أما ثاني حقول الذهب المكتشفة حديثاً، فيمتد على طول الحدود الجزائرية شمال أرليت.

الأسلحة والذخيرة الفارغة الطلقات

١٧٠ - واصل الفريق تحقيقه في الأسلحة الفارغة الطلقات المعدَّلة التي نُقلت من ليبيا إلى النيجر (S/2017/466، المرفق ٤٦)، لا سيما تلك الأصناف التي تم التعرف على رقمها التسلسلي. ومن بين الجهات التي جرى التركيز عليها في التحقيق شركةُ Retay Arms Limited، الموجود مقرها في مدينة كونيا بتركيا، خصوصاً في ما يتعلق بالأسلحة التالية:

- Retay Baron HK، الرقم التسلسلي: 15-014686
- Retay Baron HK، الرقم التسلسلي: 15-014691
- Retay Baron HK، الرقم التسلسلي: 15-000729
- Retay Baron HK، الرقم التسلسلي: 15-013912
- Retay Baron HK، الرقم التسلسلي: 057054
- Retay Falcon، الرقم التسلسلي: 16-001899
- Retay Falcon، الرقم التسلسلي: 16-002581
- Retay Falcon، الرقم التسلسلي: 16-004403

١٧١ - وقد أكدت السلطات التركية أن شركة Retay Silah Oto. Ins. Gida San. Ve Tic. Ltd. كانت قد مُنحت رخصة لصنع العلامة التجارية ''Retay'' وطرازي الأسلحة Baron HK و Falcon.

١٧٢ - كما واصل فريق الخبراء تحقيقاته بشأن شركة Saric Arms الموجود مقرها في مدينة كونيا بتركيا، وتحديداً في ما يتعلق بالأسلحة التالية:

- Sa-Ka Pointer F96، الرقم التسلسلي: 14-2062
- Falcon Kurtulus، الرقم التسلسلي: 12-65185
- Falcon Sport، الرقم التسلسلي: 12-78490

١٧٣ - وأكدت السلطات التركية أن شركة SA-KA Av Tufekleri San.Ltd. Sti كانت قد مُنحت رخصة لصنع الطراز F96، بيد أن الشركة أعلنت أنها لا تصنع الطرازين Falcon Kurtulus و Falcon Sport. وقد بيع المسدس Sa-Ka Pointer F96 الموسوم بالرقم التسلسلي 14-2062 إلى شركة Kurtulus Sila Sanayii الموجود مقرها في بيشهير/أوزوملو (تركيا) في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤، ثم صُدّر إلى الأردن في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

١٧٤ - كما وصل فريق الخبراء تحقيقاته بشأن شركة Zira Silah، الموجود مقرها في مدينة إسطنبول بتركيا، في ما يتعلق بالسلاح التالي:

- Blow F92، الرقم التسلسلي: 12-093268

١٧٥ - ويتبين مما أبلغت عنه السلطات التركية أن شركة Silah San. Ve. Tic. Ltd. Sti. كانت قد مُنحت رُخصة لصنع العلامة التجارية Blow والطراز F92.

١٧٦ - ولم تكتمل بعد التحقيقات التي تجريها السلطات التركية في هذه المسألة، وسيواصل فريق الخبراء التحقيق في المسار الذي سلكته هذه الأعتدة للوصول إلى ليبيا.

الأسلحة والأعتدة ذات الصلة التي صودرت في عام ٢٠١٧

١٧٧ - تلقى فريق الخبراء صوراً وقوائم عن الأسلحة التي صادرتها قوات الدرك في الفترة من أواخر عام ٢٠١٦ إلى تموز/يوليه ٢٠١٧ في مناطق أرليت وبيلما وديركو وماداما (انظر الجدول ٤).

الجدول ٤

الأسلحة التي صودرت في مناطق أرليت وبيلما وديركو وماداما، من أواخر ٢٠١٦ إلى تموز/يوليه ٢٠١٧

العتاد	*العدد*
بندقية من فئة AK ذاتية التعبئة	٥٧
رشاش كلاشنكوف متعدد الأغراض PKM	٣
بندقية رماية دقيقة Dragunov	٢
بندقية ذات التعبئة FN FAL	٩
بندقية	١
بندقية تعمل بضغط الهواء	٤
قاذفة قنابل يدوية	١
رشاش قصير من عيار ٩ ملم	١
قنبلة صاروخية من طراز RPG-7	٤
قاذفة صواريخ غير معروفة النوع	٤
سلاح يدوي	١١
ذخيرة	٦ ١٩٧
مخازن ذخيرة	١٥١

المصدر: الدرك الوطني في النيجر.

١٧٨ - وأطلعت منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات فريق الخبراء على صور وبيانات عن أسلحة وذخيرة صودرت في النيجر إلى غاية آذار/مارس ٢٠١٧ (انظر الجدول ٥). وبالنسبة لغالبية تلك الأسلحة، فمن المحتمل جداً أن مصدرها هو ليبيا.

الجدول ٥

الأسلحة والذخيرة التي صودرت في النيجر إلى غاية آذار/مارس ٢٠١٧

العتاد	*العدد*	*بلد الصنع*
بندقية من فئة AK ذاتية التعبئة	٨٤	الاتحاد الروسي (٢٤)، ألمانيا الشرقية (٥)، بلغاريا (٤)، بولندا (١٠)، تشيكوسلوفاكيا (١)، الجزائر (٢)، رومانيا (١٤)، الصين (١٦)، العراق (٢)، مصر (٤)، هنغاريا (١)، يوغوسلافيا (١)
مسدسات فارغة الطلقات (٩×٢٢ ملم)	٦٢	تركيا (٤٩)
بندقية ذاتية التعبئة من عيار ٧,٦٢×٥١ ملم	١٠	بلجيكا (٦)، فرنسا (٤)
قاذفات قنابل يدوية	٥	بلغاريا (٥)
مسدسات نصف آلية	٣	البرازيل (١)، تشيكوسلوفاكيا (١)، فرنسا (١)
بندقية ذاتية التعبئة من عيار ٥,٥٦×٤٥ ملم	٢	إسرائيل (٢)
بندقية تعمل بضغط الهواء	٢	تركيا (٢)
بندقية قناصة	١	رومانيا (١)

المصدر: منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات.

١٧٩ - وتحمل البنادق العشر ذاتية التعبئة البولندية من طراز KBk-AKMS وسوماً باللغة العربية. وكانت هذه الطرازات قد نُقلت إلى ليبيا في أواخر عقد السبعينات من القرن الماضي.

١٨٠ - وتحمل البنادق الخمس من طراز AK-103-2 أرقاماً تسلسلية تتماشى مع البنادق ذاتية التعبئة التي نُقلت إلى ليبيا بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، على نحو ما أبلغ عنه فريق الخبراء ومع البنادق التي تم توثيقها أيضاً في عام ٢٠١٦ في تونس (انظر S/2017/466، المرفق ٤٤).

١٨١ - وتحمل البنادق المصرية من طراز AKMS أرقاماً تسلسلية قريبة من تلك التي سجلها فريق الخبراء على متن السفينة *لطف الله ٢* [٦٣] (انظر S/2013/99، المرفقان الثالث عشر والرابع عشر).

١٨٢ - كما أن البنادق ذاتية التعبئة من طراز FN FAL، التي تحمل الأرقام التسلسلية 55953/989893 و 147722/1260623، أرقامها قريبة من تلك التي سُجلت على متن سفينة *لطف الله ٢* . وربما تنتمي إلى نفس الدفعة المصدرة إلى وزارة الدفاع الليبية بموجب العقدين 995754 و 1004805 في تموز/يوليه ١٩٧٣.

١٨٣ - ويبدو أن بندقية الرماية الدقيقة الرومانية من طراز PSL التي تحمل الرقم التسلسلي G-3229، وهو رقم قريب أيضاً من أرقام الأسلحة الموثقة على متن *لطف الله ٢* ، هي من نفس الشحنة التي صدرتها رومانيا إلى ليبيا في أواخر عقد السبعينات من القرن الماضي.

(٦٣) السفينة *لطف الله ٢* هي سفينة كانت تهرب الأسلحة من ليبيا إلى الجمهورية العربية السورية وصادَرتها السلطات اللبنانية. وقد بلّغ فريق الخبراء سابقاً عن تحقيقاته بشأن سفينة *لطف الله ٢* ، وكانت لها أهمية ليس فقط كحالة تدل على انتهاك الجزاءات، بل أيضاً كوسيلة لمعرفة ملامح المخزونات الليبية قبل عام ٢٠١٢.

٤ - عمليات النقل إلى تشاد

١٨٤ - خلال الولاية السابقة، سافر فريق الخبراء مرتين إلى تشاد، ولكن لم يتمكن من معاينة العتاد الذي صودر من جانب السلطات التشادية أو من جانب عملية بارخان بقيادة فرنسا. ومن المتوقع حدوث انتهاكات لحظر توريد الأسلحة بسبب التحركات المنتظمة للجماعات المسلحة بين تشاد وليبيا. كما وردت تقارير منتظمة عن توغل القوات المسلحة التشادية داخل الأراضي الليبية.

١٨٥ - وفي ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٧، تسللت عناصر من جماعة المعارضة التشادية ”مجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية“ (انظر الفقرة ٣٥) إلى شمال تشاد من جنوب ليبيا لتصل إلى دارفور معززة بعدد من المركبات ومدججة بالسلاح[٦٤]. وبعد أن عبروا الحدود التشادية، اشتبكوا مع قوات خاصة وقتلوا عدداً من الرجال وانسحبوا إلى الحدود الليبية بغنيمة كبيرة من الأسلحة والذخائر (انظر الشكلين ١٧ و ١٨).

الشكل ١٧

صورة للأسلحة التي سرقتها عناصر المعارضة التشادية في شمال تشاد قبل انسحابها إلى ليبيا

المصدر: تسجيل مصور على صفحة فيسبوك الخاصة بمجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية، ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٧. يمكن الاطلاع عليه من الموقع التالي:
www.facebook.com/CONSEILDECOMMANDEMENTMILITAIREPOURLESALUTDELAREPUB/videos/312258809238650/.

(٦٤) RFI Africa, “Le Niger s’apprête à extrader le rebelle tchadien Mahamat Hassan Boulmaye”, 20 October 2017. يمكن الاطلاع عليه من الموقع التالي: www.rfi.fr/afrique/20171019-le-niger-s-apprete-extrader-le-rebelle-tchadien-mahamat-hassan-boulmaye.

الشكل ١٨

صورة لبندقية ذاتية التعبئة من طراز Galil ACE 32 وعليها وسم القوات الخاصة التشادية

المصدر: تسجيل مصور على صفحة فايسبوك الخاصة بمجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية، ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٧.

ملاحظة: يدل مختصر DGSSIE على الإدارة العامة لأجهزة الأمن ومؤسسات الدولة.

١٨٦ - كما تحدث انتهاكات منتظمة لحظر توريد الأسلحة نتيجة لحركة الأفراد المسلحين والجماعات المسلحة الصغيرة التي تستكشف مناجم الذهب الواقعة على طول الحدود الليبية التشادية. بيد أنه لم ترد أي تقارير عن وقوع عمليات مصادرة كبيرة في تلك المنطقة الحدودية بوجه أعم منذ منتصف عام ٢٠١٥.

٥ - عمليات النقل إلى السودان

١٨٧ - في أعقاب هجوم شنته عناصر من حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي في دارفور في أيار/مايو ٢٠١٧، استولت القوات السودانية على عدد من المركبات المدرعة كانت هذه الجماعة قد جلبتها من ليبيا.

الشكل ١٩

صورة لمركبات مدرعة تم الاستيلاء عليها في دارفور

المصدر: حكومة السودان.

الشكل ٢٠

صورة لمركبات مدرعة تم الاستيلاء عليها في دارفور

المصدر: حكومة السودان.

الشكل ٢١

صـــورة لمركبات مدرعة مع عناصـــر من حركة جيش تحرير الســـودان/جناح مني مناوي قبيل تنفيذ الهجوم في دارفور في أيار/مايو ٢٠١٧

المصدر: حكومة السودان.

١٨٨ - ويعمل فريق الخبراء مع فريق الخبراء المعني بالسـودان من أجل معرفة المصـدر الأصـلي للمركبات والطريقة التي دخلت بها إلى ليبيا.

٦ - عمليات النقل عبر البحر

عملية المصادرة الأولى على متن سفينة المختار

١٨٩ - في ١ أيار/مايو ٢٠١٧، قامت عملية صـــوفيا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط بتفتيش سفينة *المختار* في المياه الدولية قبالة الساحل الليبي. وكانت السفينة قد غادرت من ميناء مصـــراتة وأبلغ ربانها عن أنها كانت متجهة إلى بنغازي. وخلال عملية التفتيش، تم اكتشـــاف عدد من الأسلحة والذخائر وما يتصل بها من عتاد، فقامت القوة البحرية للاتحاد الأوروبي بمصادرتها بما أنها كانت قد نُقلت خارج المياه الإقليمية الليبية. وأتيحت معظم هذه المواد في ما بعد للفريق لتفتيشـــها، باســـتثناء قاذفة قنابل يدوية وقنبلة صـــاروخية، تم التخلص منهما لأسـباب تتعلق بالسـلامة. وترد أدناه أمثلة على المواد التي تمت مصادرتها (انظر الأشكال ٢٢ إلى ٣٦).

منظومات إطلاق الصواريخ المستقلة التوجيه:

الشكل ٢٢

صورة لقنبلة صاروخية من طراز RPG-26

المصدر: فريق الخبراء، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

الشكل ٢٣

صورة لقنبلة صاروخية من طراز RPG-27

المصدر: فريق الخبراء، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

الشكل ٢٤

صورة لقنبلة صاروخية من طراز RPG-27

المصدر: فريق الخبراء، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

١٩٠ - وأُفيد بأن جميع المواد الثلاثة المبينة في الأشكال من ٢٢ إلى ٢٤ هي من منتجات شركة Joint Stock Company Scientific Production Association Bazalt (JSC SPA Bazalt)؛ غير أن الاتحاد الروسي أكد أنه لم يتمكن من العثور على مزيد من المعلومات على أساس الوسوم المبينة. وتتطابق هذه الوسوم مع تلك الموجودة على أسلحة صودرت في عملية منفصلة تم تنفيذها بموجب نظام الجزاءات الخاص باليمن. ويُجري فريق الخبراء تحقيقاً في إمكانية أن تكون هذه المواد نسخاً عن منتجات روسية صُنعت في بلد ثالث.

الشكل ٢٥

صورة لقنبلة صاروخية من طراز RPO-A Shmel

المصدر: فريق الخبراء، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

١٩١ - وتشير أبحاث الفريق إلى أن القنبلة الصاورخية من طراز RPO-A Shmel (انظر الشكل ٢٥) قد صُنعت من قبل مكتب تصميم الأجهزة KBP في الاتحاد الروسي. ورداً على استفسارات فريق الخبراء، أشار الاتحاد الروسي إلى أن هذا الجهاز كان واحداً من شحنة ضمت ألف صنف صُدرت إلى ليبيا في عام ٢٠٠٧.

١٩٢ - ومن الجدير بالذكر أن جهاز RPO-A Shmel يوصف بأنه قاذفة لهب، وهو سلاح حراري ضغطي لا ذخيرة مضادة للدبابات.

الشكل ٢٦

صورة لقاذفة قنابل يدوية من طراز WPF 89-2

المصدر: فريق الخبراء، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

١٩٣ - وقاذفة القنابل اليدوية من طراز WPF 89-2 هي منظومة أخرى من الأسلحة الحرارية الضغطية. ورداً على استفسارات فريق الخبراء، أفادت حكومة الصين، حيث تُصنع هذه المنظومة، بأنه ”لم تصدَّر إلى ليبيا قط أي من قاذفات صواريخ المتفجرات الوقودية الهوائية“، ولكنها لم تشر إلى المكان أو التاريخ الذين جرى فيهما تصدير المنظومة المبينة في الشكل ٢٦.

١٩٤ - ويبدو أن هذا السلاح كان جزءاً من نفس دفعة قاذفات صواريخ من طراز WPF سبق تبيانها في تقرير عن التجارة الإلكترونية للأسلحة في ليبيا(٦٥).

١٩٥ - كما تم التعرف على القذائف المضادة للدبابات المبينة في الأشكال ٢٧ إلى ٣٠ من دون أجهزة الإطلاق الخاصة بها.

(٦٥) N.R. Jenzen-Jones and Graeme Rice, “The online trade of light weapons in Libya”, Small Arms Survey, Security Assessment in North Africa, Dispatch No. 6, April 2016. يمكن الاطلاع عليه من الموقع التالي: www.smallarmssurvey.org/de/sana/publications/listed-in-chronological-order/dispatches/sana-dispatch-6.html.

الشكل ٢٧

صورة لقذائف من طراز 9M111M

المصدر: فريق الخبراء، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

الشكل ٢٨

صورة لقذائف من طراز 9M111M

المصدر: فريق الخبراء، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

الشكل ٢٩

صورة لقذيفة من طراز 9M113

المصدر: فريق الخبراء، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

الشكل ٣٠

صورة لقذيفة من طراز 9M131M

المصدر: فريق الخبراء، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

١٩٦ - وأُبلغ عن أن قذائف 9M111M و 9M113 و 9M131M كلها منتجات لمكتب تصميم الأجهزة KBP في الاتحاد الروسي. وأشارت استفسارات الفريق مع الاتحاد الروسي إلى أن القذيفة من طراز 9M131M رقم ١٣٥٨ كانت قد صُدرت إلى ليبيا في عام ٢٠٠٨ كجزء من شحنة ضمت ٥٠٠ صنف من هذه القذائف.

١٩٧ - كما يبدو أن القذيفة من طراز 9M131M هي من نفس دفعة القذيفة التي ذُكرت في تقرير عن تجارة الأسلحة في ليبيا التي تتم على شبكة الإنترنت[٦٦].

طلقات النيران المضادة للدبابات

الشكل ٣١

صورة لطلقة بندقية عديمة الارتداد من طراز OG-9

المصدر: فريق الخبراء، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(٦٦) المرجع نفسه.

الشكل ٣٢

صورة لطلقة شظايا من طراز OG-7VMZ من عيار ٤٠ ملم

المصدر: فريق الخبراء، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

الشكل ٣٣

صورة لطلقات بندقية عديمة الارتداد من طراز PG-9

المصدر: فريق الخبراء، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

الشكل ٣٤

صورة لطلقات PG-7

المصدر: فريق الخبراء، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

١٩٨ - وتبين من تحريات فريق الخبراء أن المواد المبينة في الأشكال ٣١ إلى ٣٤ هي من صنع شركة Vasovski Mashinostroitelni Zavodi EAD في بلغاريا. وقد ردت بلغاريا على استفسارات الفريق، مشيرة إلى أن الطلقات من طراز OG-7VMZ لم تكن من صنع VMZ JSCo، وأن هذه الشركة لم تصنع أي أصناف تحمل رقم دفعة الإنتاج المبين في الصورة.

١٩٩ - أما بقية الذخائر، فقد صُنعت كلها في بلغاريا في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥؛ ولكن، لم يُحتفظ بأي سجلات تصدير لأن القانون البلغاري يُلزم الشركات بأن تحتفظ بالسجلات لمدة ١٠ سنوات فقط. وهذا يوحي بأن عملية التصدير الأصلية قد جرت قبل عام ٢٠١١، على الرغم من أنه لا يمكن تأكيد أن تلك الأصناف قد دخلت ليبيا قبل ذلك التاريخ.

الرشاش المتعدد الاستعمالات من طراز MAG من عيار ٧,٦٢

الشكل ٣٥

صور لرشاش متعددة الاستعمالات من طراز MAG من عيار ٧,٦٢

المصدر: فريق الخبراء، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

الشكل ٣٦
صورة لذخيرة من عيار ٧,٦٢

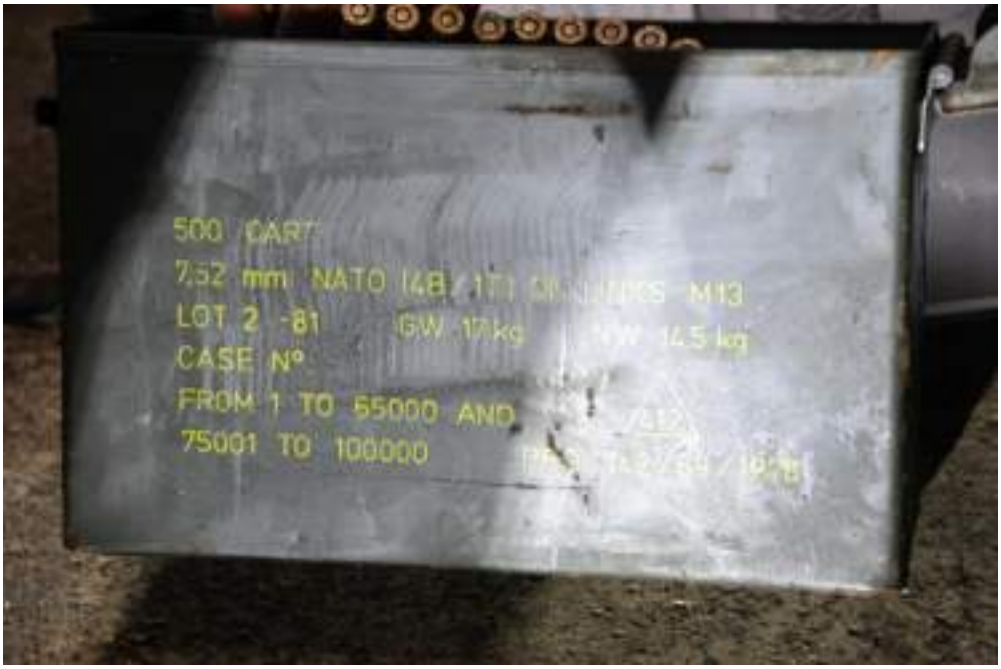

المصدر: فريق الخبراء، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٢٠٠ - وتشير الوسوم على الرشاش كما على الذخيرة إلى أنهما من صنع شركة Fabrique Nationale d'Herstal (FN Herstal) في بلجيكا. وقد أشارت السلطات البلجيكية إلى أن الذخيرة قد صُنعت في عام ١٩٨١؛ ولكنها لم تعد لديها محفوظات عن هذه الذخائر. أما الرشاش، فقد كان جزءاً من شحنة صُدرت إلى ليبيا في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦.

٢٠١ - وبالإضافة إلى هذه الأصناف، تضمنت عملية المصادرة أيضاً منظومة هاون كاملة من عيار ٦٠ ملم (بما في ذلك بطاقة المدى)، ورشاش ثقيل من عيار ١٢,٧ ملم، وثلاثة بنادق هجومية، ومخازن ذخيرة، وصمامات هاون، وشحنات دفع، وذخائر من عيارات مختلفة.

٢٠٢ - وتشير الردود التي تلقاها فريق الخبراء على استفساراته حتى الآن إلى أن جزءاً على الأقل من هذه الشحنة منشؤه مخزونات أسلحة النظام السابق، بيد أن الافتقار الظاهر لوجود صادرات مباشرة لقاذفات القنابل من طراز WPF-2 إلى ليبيا قد يوحي بأن بعض عناصر الشحنة قد دخلت ليبيا بعد عام ٢٠١١.

عملية المصادرة الثانية على متن سفينة المختار

٢٠٣ - في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، قامت القوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط مرة أخرى باعتراض سفينة المختار في المياه الدولية قبالة الساحل الليبي، حيث كانت تُبحر من مصراتة إلى بنغازي، وعُثر على أسلحة وذخيرة يجري نقلها خارج المياه الإقليمية الليبية. وفي تلك المناسبة، كانت السفينة تحمل خمس بنادق هجومية ورشاشين متوسطين وذخيرة من ٨٧٧ طلقة من عيار ٧,٦٢ ملم.

وتم التخلص من الأسلحة والذخيرة دون أن يتمكن الفريق من الوصول إليها، الأمر الذي حال دون إجراء مزيد من التحقيقات بشأن أصولها.

٢٠٤ - وفي أعقاب عمليتي المصادرة كلتيهما، سُمح للسفينة وطاقمها بمواصلة أنشطتهم، ولكن من دون الأعتدة العسكرية التي تمت مصادرتها.

سابعاً - وحدة مؤسسات الدولة واختلاس أموال الدولة

ألف - حالة الاقتصاد الليبي

٢٠٥ - أبرز مصرف ليبيا المركزي، في بيانه الذي يغطي فترة تسعة أشهر من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الأزمة الاقتصادية والركود اللذين يمر بهما الاقتصاد الليبي. فقد بلغ العجز في الإيرادات ٦,٥ بلايين دينار ليبي. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى نقص إيرادات النفط وانخفاض الإيرادات الجمركية. حيث لم تتمكن المؤسسة الوطنية للنفط من إنتاج ١,٢ مليون برميل يومياً، وهو مستوى الإنتاج اللازم لتحقيق توازن في القطاعين المالي والنفطي. وقد انخفضت الإيرادات الجمركية بمقدار ٦٠ مليون دينار ليبي، وفقاً لما ذكره البنك الدولي، في حين أبلغ مصرف ليبيا المركزي عن انخفاض قدره ١٠٥ ملايين دينار ليبي.

٢٠٦ - ووفقاً لما ذكره البنك الدولي، فإن الجماعات المحلية تحصّل الإيرادات الجمركية على الحدود، دون أن تبلغ السلطات المركزية بذلك. وحسب البيانات التي أُدلي بها أثناء مناقشات دارت خلال اجتماع بشأن الاقتصاد الليبي في آب/أغسطس ٢٠١٧، فإن إجمالي العجز في الإيرادات خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٧ بلغ ٥,٩ بلايين دينار ليبي. وقد سجلت الإيرادات غير النفطية من الضرائب والمكوس والرسوم انخفاضاً كبيرا أيضاً. حيث لم تتلقَّ الحكومة، من الإيرادات المتوقعة البالغ قدرها ١٢,٥ بليون دينار ليبي، سوى ٧,٤ بلايين دينار ليبي، أي ما يقل عن المبلغ المتوقع بنسبة ٤١ في المائة.

باء - مصرف ليبيا المركزي

٢٠٧ - لا يزال فرعا مصرف ليبيا المركزي، في البيضاء وطرابلس، يعملان على نحو منفصل. ولم يكن بمقدور الفريق إجراء تقييم مباشر للحالة، حيث لم يتمكن، على الرغم من محاولاته العديدة، من مقابلة محافظ المصرف المركزي في طرابلس، السيد الصديق الكبير.

٢٠٨ - ووفقاً للتقارير التي وردت مؤخراً، فقد دعا رئيس المجلس الرئاسي، السيد فايز السراج، إلى توحيد المصرفين[٦٧].

٢٠٩ - ورداً على ذلك، أصدر المصرف المركزي في طرابلس بياناً[٦٨] شدد فيه على ضرورة أن يتم أي إجراء يُتخذ لتوحيد المؤسسات الموازية على أسس قانونية بتكليف جهة متخصصة بمراجعة أعمال كلا

---

(٦٧) Housam Najjair, "Sarraj calls for unification of Central Bank of Libya", *Libya Observer*, 23 November 2017. يمكن الاطلاع عليه من الموقع التالي: https://www.libyaobserver.ly/inbrief/sarraj-calls-unification-central-bank-libya.

(٦٨) Abdulkader Assad, "Libya's Central Bank hints at rejecting Al-Sirraj's call for unification with eastern parallel bank", *Libya Observer*, 26 November 2017. يمكن الاطلاع عليه من الموقع التالي:

المصرفين ليتحمل كل منهما المسؤولية الناجمة عن أعماله. وبالإضافة إلى ذلك، سرد بيان المصرف المركزي أسباب الأزمة الاقتصادية والمالية التي تمر بها ليبيا، وذكر أنه لا يمكن للمصرف المركزي وحده معالجتها.

٢١٠ - وقد رد محافظ مصرف ليبيا المركزي، في رسالته المؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، على الملاحظات الواردة في التقرير السابق للفريق (S/2017/466، الفقرات ٢١٠ و ٢١٣ إلى ٢١٥). ويعكف الفريق حالياً على دراسة ذلك الرد، وسيُجري المزيد من المناقشات مع المحافظ.

جيم - المؤسسة الليبية للاستثمار

٢١١ - يلاحظ الفريق أن الرئيس الجديد لمجلس إدارة المؤسسة الليبية للاستثمار ورئيسها التنفيذي، علي محمود حسن، بصدد اتخاذ إجراءات لإحكام سيطرته على فرعي المؤسسة (LYe.001). بيد أن سلسلة من دعاوى الاستئناف والأحكام القضائية التي لم يُبت فيها بعدُ تطيل حالة الغموض السائدة بشأن مدى قرب انتهاء هذه الانقسامات. وكما ورد في تقرير سابق، فقد انقسمت المؤسسة إلى مكتبين منفصلين أحدهما في طرابلس والآخر في مالطة. وتتوفر لدى المؤسسة الليبية للاستثمار في مالطة إمكانية الوصول بالدرجة الأولى إلى الأصول الموجودة بحوزة صندوق الثروة السيادي (S/2016/209، الفقرتان ٢٢٧ و ٢٢٩). ويواصل الفريق رصد تطورات الحالة.

٢١٢ - وكما ورد في تقرير سابق (S/2017/466، الفقرتان ٢٢٢ و ٢٢٣)، فإن إنشاء لجنة تسييرية جديدة تسبب في نزاع قضائي لا يزال جاريا حتى الآن. فقد طعن عبد الماجد بريش في قرار المجلس الرئاسي رقم ١١٥ لعام ٢٠١٦ الذي أُنشأت بموجبه اللجنة التسييرية. وقد ألغت المحكمة العليا الليبية القرار. ثم أصدر المجلس الرئاسي القرار رقم ٢٩ لعام ٢٠١٧ الذي أُنشأت بموجبه لجنة إدارة مؤقتة برئاسة علي محمود حسن. وشكَّل المجلس الرئاسي أيضاً مجلس الأمناء الذي عيَّن بدوره مجلس الإدارة التي يترأسها علي محمود حسن.

٢١٣ - والتقى الفريق بعلي محمود حسن مرتين. وادعى أن الخلاف الذي حدث في تموز/يوليه بشأن تعيين رئيس مجلس الإدارة قد حُلَّ. وأكد كذلك أن جميع المصارف والمؤسسات، الليبية منها والأجنبية، تتعامل حالياً مع مجلس الإدارة الحالي. وأنه يزاول عمله بانتظام في كل من طرابلس ومالطة، خلافاً لما كان عليه الأمر حين كان للمكتبين رئيسان مختلفان في آن واحد.

٢١٤ - أما السيد بريش فقد أبلغ الفريق بأن النزاع القانوني لا يزال قائماً. وأنه جرى ضم طعنه في القرار ٢٩ لعام ٢٠١٧ مع طعنه في تشكيل مجلس الأمناء ومجلس الإدارة. وحسب ما أفاد به، فإن المحكمة الإدارية في طرابلس عقدت جلسة استماعها الأولى في القضية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ويُتوقع صدور قرار نهائي بشأنها بحلول نهاية العام.

٢١٥ - وفي تطور آخر، قدمت الحكومة المؤقتة في شرق البلاد طعناً في قرار المجلس الرئاسي تشكيل مجلس أمناء جديد. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، قضت المحكمة الإدارية في بنغازي بوقف تنفيذ

---

www.libyaobserver.ly/economy/libyas-central-bank-hints-rejecting-al-sirrajs-call-unification-eastern-parallel-bank.

القرار المذكور. ووفقاً لما ذكره علي محمود حسن، فإن هذه الخطوة اتُّخذت دون علم المجلس الرئاسي. وذكر كذلك أن المحكمة العليا أمرت بوقف تنفيذ ذلك الحكم.

٢١٦ - وتدل قضية أخرى رفعها حسن بوهادي أمام المحكمة التجارية في لندن على حالة الغموض التي تلف إدارة المؤسسة الليبية للاستثمار. وفي ١٧ آذار/مارس ٢٠١٦، أصدرت المحكمة التجارية حكمها (انظر المرفق ٢٢). وكانت القضية تتعلق بتبديد الشكوك حول الجهة التي تتمتع بصلاحية إصدار تعليمات في الدعاوى القانونية التي رفعتها المؤسسة الليبية للاستثمار ضد شركتي Goldman Sachs Ltd و Société Générale.

٢١٧ - وأجلت المحكمة التجارية النظر في القضية، لأن المجلس الرئاسي لم يبلغ حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بالجهة التي تتولى قيادة المؤسسة الليبية للاستثمار ولم تقدم لها توضيحات في هذا الصدد. ويلاحظ الفريق أنه على الرغم من تشكيل مجلس أمناء ومجلس إدارة جديدين، فإن المجلس الرئاسي لم يوافِه بما يلزم من الإيضاحات.

٢١٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أعلن مجلس إدارة المؤسسة الليبية للاستثمار عن إجراء تغييرات في إدارة الشركات التابعة للمؤسسة. وقد أثار ذلك حفيظة رئيس مجلس النواب، عقيلة صالح، الذي اعتبر هذه القرارات باطلة. وطعن علي القطراني، عضو المجلس الرئاسي، في رسالته المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، في شرعية قرار المجلس الرئاسي رقم ١٢٥٣ لعام ٢٠١٧ الذي أذن للمؤسسة الليبية للاستثمار، في ظروف استثنائية، بتعديل الهيكل التنظيمي لمجلس إدارة الشركات التابعة لها.

دال - المؤسسة الوطنية للنفط

٢١٩ - لم يُحرَز أي تقدم في محاولات توحيد المؤسسة الوطنية للنفط منذ توقيع الاتفاق الذي أُبرم في فيينا في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٦ (انظر S/2017/466، الفقرة ١٩٧). ويحافظ مجلسا الإدارة المتنافسان على قنوات اتصال، لكن انعدام الثقة بينهما وعدم استعدادهما لإجراء المزيد من المناقشات يلقيان بظلالهما على العلاقة بينهما. ولا تزال المؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس تتمتع بدور قيادي، سواء من حيث التمتع بالشرعية الدولية أو السيطرة الفعلية على المرافق والبنى التحتية المختلفة.

٢٢٠ - وأعيد تشكيل مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط في شرق البلاد في آب/أغسطس ٢٠١٧. وعُيِّن فرج محمد سعيد رئيساً جديداً لمجلس الإدارة، خلفاً لناجي المغربي. وتم كذلك تعيين ثلاثة أعضاء جدد[٦٩]. وقد نما إلى علم الفريق أن فرج محمد سعيد كان يتردد في تولي ذلك المنصب حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ولا تزال الأسباب التي دفعته إلى تغيير رأيه غير واضحة. وقد شغل محمد مفتاح عطية منصب الرئيس بالنيابة في الفترة التي كان فيها المنصب شاغراً.

(٦٩) 'Thini government appoints new eastdern NOC directors', *Libya Herald*, 22 August 2017، يمكن الاطلاع عليه من الموقع التالي: www.libyaherald.com/2017/08/22/thinni-government-appoints-new-eastern-noc-directors.

ثامناً – منع الصادرات غير المشروعة من النفط، بما في ذلك النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة، بموجب القرارين ٢١٤٦ (٢٠١٤) و ٢٣٦٢ (٢٠١٧)

ألف – منع الصادرات النفطية غير المشروعة

٢٢١ – لم تبلغ السلطات الليبية اللجنة، خلال ولايتها الحالية، عن أي تصدير غير مشروع للنفط الخام، ولم تدرج اللجنة أي سفن في القائمة بسبب تورطها في هذا التصدير. ومع ذلك، تلقى الفريق معلومات تفيد بأن هناك شركتين تحاولان، فيما يُزعَم، تصدير النفط الخام من ليبيا بصورة غير مشروعة.

٢٢٢ – وفي إحدى هاتين الحالتين على الأقل، كان الأمر يتعلق بمحاولة المؤسسة الوطنية للنفط في بنغازي الالتفاف على فقدانها للشرعية اللازمة لإجراء عمليات تجارية من هذا القبيل. واجتمع الفريق مع رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط، مصطفى صنع الله، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ في طرابلس. وقد أكد أن المؤسسة الوطنية للنفط في بنغازي تحاول باستمرار توقيع هذه الاتفاقات غير المشروعة. وهذه مسألة هامة لا بد من معالجتها، لأن الكثير من الشركات الأجنبية تتجاهل حقيقة مؤداها أن المؤسسة الوطنية للنفط في شرق البلاد ليست المؤسسة الشرعية المخول لها قانوناً تصدير النفط الخام (انظر التوصية ٧).

١ – قضية شركة Volont

٢٢٣ – في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، تلقى فريق الخبراء معلومات تتعلق بشركة Volont Shipping and Trading المسجلة في جزر مارشال. وأفادت المعلومات بأن الشركة وقعت، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، اتفاقاً لشراء النفط الخام من المؤسسة الوطنية للنفط في بنغازي (انظر المرفق ٢٣).

٢٢٤ – وبعد إجراء تحريات من قبل الفريق، أقرت الشركة بأنها وقعت الاتفاق، لكنها ذكرت أنه لم يتم العثور على أي سفينة لشحن النفط الخام. ولذلك لم تُجرَ عملية التصدير.

٢ – قضية شركة Limbado

٢٢٥ – في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، تلقى فريق الخبراء معلومات تتعلق بشركة مسجلة في جزر فرجن البريطانية تسمّى Limbado Finance Ltd. وأفادت المعلومات بأن الشركة وقعت، في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، اتفاقاً لشراء النفط الخام من المؤسسة الوطنية للنفط في بنغازي (انظر المرفق ٢٤).

٢٢٦ – ووجه الفريق رسالةً إلى الشركة ظلت بلا رد. ولم تتمكن تحريات الفريق المتعددة من إثبات ما إذا كان قد تم العثور في تاريخه على سفينة لشحن النفط الخام وما إذا كانت عملية التصدير قد أُجريت أم لا.

باء – منع الصادرات من المنتجات النفطية المكررة

٢٢٧ – لا يزال تهريب الوقود من ليبيا وفي داخلها يشكل نشاطاً مزدهراً. فهو يدر تدفقات لا يُستهان بها من الإيرادات على كل من الجماعات المسلحة المحلية والشبكات الإجرامية العابرة للحدود.

٢٢٨ – وحكومة الوفاق الوطني والمؤسسات المعنية، ولا سيما ديوان المحاسبة الليبي، على علم بالمشكلة وهي على استعداد لاتخاذ التدابير اللازمة لوقف التهريب. ومنذ آب/أغسطس ٢٠١٧، لاحظ الفريق أن خفر

السواحل الليبي قد نجح في زيادة عملياته التي تستهدف السفن الضالعة في الاتجار بالمنتجات النفطية المكررة (انظر الفقرة ٢٤٤). وأعلن مصرف ليبيا المركزي أنه يدرس حالياً إمكانية إعادة النظر في إعانات الوقود، بسبب قلقه من تدهور الاقتصاد. وسيؤدي تخفيض هذه الإعانات إلى جعل التهريب أقل إغراءً[٧٠].

٢٢٩ - وأدى إلقاء القبض على فهمي موسى بن خليفة (المعروف أيضاً باسم فهمي سليم)، وهو من كبار المهربين في زوارة، في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٧ (انظر S/2016/209، الفقرة ٢٠٥)، وكذلك الاشتباكات العنيفة التي وقعت في صبراتة خلال شهر أيلول/سبتمبر وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، إلى توقف مؤقت لتهريب الوقود في المنطقة الغربية[٧١]. ومنذ ذلك الحين، بدأت عمليات التهريب من جديد.

٢٣٠ - وثمة عامل آخر يوليه الفريق الاهتمام، وهو إلقاء القبض على دارِن ديبونو (Darren Debono) في إيطاليا وأفراد آخرين ينتمون إلى الشبكة الإجرامية نفسها التي ينتمي إليها فهمي سليم[٧٢]. وقد يترتب على ذلك أثر رادع سيتعين تقييمه.

١ - عمليات التصدير غير المشروعة عن طريق البحر

٢٣١ - على الرغم من عدم توفر أرقام دقيقة، فإن معظم عمليات التصدير غير المشروع للمنتجات النفطية المكررة بحراً في ليبيا تتم في منطقة زوارة. ويأتي الوقود المهرَّب من مصفاة الزاوية التي تُرسَل إليها وتُخزَّن فيها المنتجات المكررة المستوردة. ومنها يُوزَّع الوقود على أربع شركات توزيع[٧٣]، لكي تقوم بتوصيله إلى محطات الوقود المرخصة. ويُكلَّف مراقبون اقتصاديون تابعون لوزارة الاقتصاد ومتمركزون في مناطق ليبيا المختلفة بإعطاء الإذن لشركات التوزيع قبل إصدارها للتراخيص. وقد أعرب رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط عن امتعاضه الشديد من عدم تحكم وزارة الاقتصاد في عملية الترخيص[٧٤].

٢٣٢ - ولا يزال الأفراد المشار إليهم في التقارير السابقة ضالعين في عملية التهريب هذه، ولا سيما محمد كشلاف (انظر S/2017/466، الفقرة ٢٤٥). فهو يتحكم في مغادرة الشاحنات الصهريجية من خلال

---

(٧٠) Abdulkader Assad, “Central Bank of Libya rises the flag over deteriorating economy”, *Libya Observer*, 15 November 2017 . يمكن الاطلاع عليه من الموقع التالي: www.libyaobserver.ly/economy/central-bank-libya-raises-red-flag-over-deteriorating-economy.

(٧١) Sami Zaptia, “Libyan illegal migration trafficking and fuel ‘king of smuggling’ arrested”, Libya Herald, 25 August 2017. يمكن الاطلاع عليه من الموقع التالي: www.libyaherald.com/2017/08/25/libyan-illegal-migration-trafficking-and-fuel-kingpin-of-smuggling-arrested/.

(٧٢) Matthew Vella, “Italians arrest ex-Malta football player Darren Debono in Lampedusa on fuel smuggling suspicions”, *Malta Today*, 20 October 2017. . يمكن الاطلاع عليه من الموقع التالي: www.maltatoday.com.mt/news/national/81487/italians_arrest_malta_darren_debono_fuel_smuggling#.WjkYgNv3Ucg.

(٧٣) هذه الشركات هي شركة الشرارة الذهبية للخدمات النفطية، وشركة ليبيا للنفط المشتركة، وشركة الراحلة للخدمات النفطية، وشركة الطرق السريعة.

(٧٤) ‘Sanallah hits out on fuel smugglers’, Libya Business News, 9 January 2017، يمكن الاطلاع عليه من الموقع التالي: https://www.libya-businessnews.com/2017/01/09/sanalla-hits-out-at-fuel-smugglers/.

كتيبة النصر التابعة له ويتقاضى نسبة مئوية معينة من كل شاحنة محمَّلة بالوقود المهرَّب. ويتقاضى سواق الشاحنات أيضاً مبلغاً إضافياً عن تهريبهم للوقود.

٢٣٣ - ولا يُسلَّم الوقود الذي يجري تهريبه دائماً إلى محطات البنزين الموجودة في منطقة زوارة. فالعديد من المحطات، لا سيما في المناطق الريفية، لا وجود لها سوى على الورق. وتشير المصادر إلى وجود ما لا يقل عن ٣٠ مستودعاً من مستودعات الوقود غير المشروع في منطقة زوارة. ويملك هذه المستودعات المهرِّبون والميسِّرون الذين يستخدمونها لتخزين الوقود قبل نقله غير المشروع.

٢٣٤ - ومن هذه المنشآت، يُنقَل الوقود على متن شاحنات صهريجية أصغر حجماً إلى ميناء زوارة، حيث يتم تحميله في ناقلات صغيرة الحجم أو في قوارب صيد مزودة بخزانات معدلة. ثم تقوم هذه الناقلات أو القوارب بدورها بإمداد السفن التي تهرّب النفط من ليبيا. ويوجد حوالي ٧٠ زورقاً - تكون إما ناقلات صغيرة أو سفن صيد ذات شباك مخروطية - تُستخدم خصيصاً لهذا النشاط.

٢٣٥ - وهناك طريقة بديلة للتهريب، تقوم فيها الشاحنات بنقل الوقود إلى إحدى محطات الضخ المختلفة الثلاث الواقعة على الشاطئ بين زوارة وبو كماش. وهذه المحطات الثلاث هي مرسى تيبودا وسيدي علي ومصنع بو كماش الكيميائي (انظر المرفق ٢٥). وفي محطات الضخ، يستخدم المهربون أنابيب مخصصة لتحميل الوقود على السفن التي تقف منتظرةً قبالة الشاطئ على بعد ميل واحد أو ميلَيْن.

٢٣٦ - وتُبحر السفن التي تهرّب الوقود من جنوب مالطة إلى خليج قابس بتونس. وحين تقترب من الساحل الليبي بمسافة تتراوح بين ٤٠ و ٦٠ ميلا بحرياً، تقوم بتعطيل نظام التعرف الآلي الخاص بها، ثم تتوجه إلى شرق زوارة. وبعد تحميل الوقود عليها (وهي عملية تستغرق مدة قد تصل إلى ثلاثة أيام)، تعود إلى مالطة. وعلى النحو المذكور في التقارير السابقة (انظر S/2016/209، الفقرة ٢٠٢)، فإن السفن تنتظر على بعد ١٢ ميلا بحرياً على الأقل قبالة الساحل، خارج المياه الإقليمية المالطية. وتُفرَّغ الوقود المحمَّل عليها إلى سفن أخرى تحمله إلى وجهته النهائية.

٢٣٧ - ويوجد في زوارة ما لا يقل عن ٢٠ شبكة تهريب نشطة يعمل فيها حوالي ٥٠٠ شخص. ولا يزال إخوة فهمي سليم (انظر S/2016/209، الفقرة ٢٠٥)، وخاصة نبيل وحافظ وحكيم وفاطمي، نشطين ويقومون بأنشطتهم بشكل رئيسي انطلاقاً من محطة ضخ مرسى تيبودا. ويشتري المهربون المحليون الوقود المهرَّب، وهو من نوع زيت الغاز بنسبة كبريت ٠,١ بالمائة (المعيار ٨٢١٧ المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس)، بـ ٠,١٥ دينار للتر الواحد، ويبيعونه لسفن التهريب بسعر يتراوح بين ٠,٤٥ و ١,٢٥ دينار للتر الواحد.

٢ - السفن المدرجة في القائمة

٢٣٨ - في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٧، أصبحت السفينة *Capricorn* (رقم التسجيل لدى المنظمة البحرية الدولية 8900878) أول سفينة تُدرَج في قائمة الجزاءات، لانتهاكها للتدابير المتصلة بمحاولات التصدير غير المشروع للمنتجات النفطية المكررة من ليبيا، عملا بالفقرة ١٠ من القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤)، بصيغتها الموسَّعة والمعدلة بموجب الفقرة ٢ من القرار ٢٣٦٢ (٢٠١٧) (انظر المرفق ٢٦).

٢٣٩ - وفي أعقاب إدراج السفينة *Capricorn* في القائمة، قامت في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٧، بعملية شحن من سفينة إلى أخرى جرى خلالها نقل غير مشروع لزيت الغاز الليبي إلى ناقلة أخرى تُسمى *Lynn S.*. وفي ٢ آب/أغسطس ٢٠١٧، أصبحت *Lynn S.* السفينة الثانية التي تُدرَج في قائمة الجزاءات (انظر المرفق ٢٧).

٢٤٠ - ومن الجدير بالذكر أنه لم يقم أي من السفينتين، لا *Capricorn* ولا *Lynn S.*، في أعقاب إدراجهما في القائمة بالعودة إلى ليبيا لإعادة حمولتهما إليها، حسبما تقتضيه الفقرة ٥ من القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤). وقد أبلغت السلطات السورية اللجنة، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، بأن *Capricorn* كانت محملة بـ ٣ ١٣٠ طناً من زيت الغاز وأنها أفرغت حمولتها في ناقلات تابعة للشركة السورية لنقل النفط في ١١ آب/أغسطس ٢٠١٧ (انظر المرفق ٢٧). وليس ثمة أي دلائل تثبت أو تنفي ما إذا كانت *Lynn S.* قد أفرغت حمولتها.

٢٤١ - ويبدو أن كلتا السفينتين لا تزالان تباشران عملهما، ويتصرف كل منهما طبقاً للأنماط السلوكية التي عادةً ما تنتهجها السفن الضالعة في أنشطة غير مشروعة، مثل تشغيل نظام التعرف الآلي الخاص بهما وتعطيله بين الفينة والأخرى. ووفقاً لما أفادت به السلطات التنزانية، فقد تم شطب تسجيل سفينة *Capricorn* من سجل تنزانيا زنجبار الدولي للسفن في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٢٤٢ - وقد عبر كل من السفينتين، Capricorn و *Lynn S.*، قناة السويس في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، على التوالي. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، طلبت مصر من اللجنة توجيهات بشأن نطاق التدابير الواردة في الفقرتين ١٠ (أ) و (ب) من القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤)، ولا سيما من حيث مدى انطباق هذه التدابير على السفن التي تعبر قناة السويس. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أبلغت اللجنة مصر أن الفقرة ١٠ (ب) لا تنظّم مجرد عبور سفينة من السفن المدرجة في القائمة في قناة السويس.

٢٤٣ - ويرى الفريق أن الأساس المنطقي نفسه الذي يبرر منع سفن مدرجة في القائمة من دخول الموانئ ينبغي أن ينطبق أيضاً على القنوات البحرية. حيث إنه إذا مُنعت السفن المدرجة في القائمة من عبور أي قنوات بحرية، مثل قناة السويس، فسيَضيق عليها الخناق وستُضطر إلى إعادة النفط أو المنتجات النفطية المحمَّلة عليها إلى ليبيا (انظر التوصية ٦).

٣ - السفن الضالعة في تهريب الوقود

٢٤٤ - في ٢٠١٧، صادر خفر السواحل الليبي عدة سفن بالقرب من زوارة في عام ٢٠١٥، في أعقاب ادعاءات تفيد بتورطها في تهريب الوقود (انظر المرفق ٢٨).

الجدول ٦

السفن التي صادرها خفر السواحل

الاسم	*رقم التسجيل لدى المنظمة البحرية الدولية*	*العلم*	*تاريخ المصادرة*	*الجزء من المرفق ٦*
Stark	7105419	متنازع عليه (آخر علم، جمهورية الكونغو الديمقراطية)	٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧	ألف
Ruta	8711899	أوكرانيا	٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧	باء
Rex/Amargi	7105421	متنازع عليه (آخر علم رفعته، جمهورية تنزانيا المتحدة)	٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٦	جيم

المصدر: سري.

٢٤٥ - وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أطلق خفر السواحل الليبي النار على سفينة يُزعَم أنها ضالعة في تهريب الوقود. هي السفينة *Goeast* (رقم التسجيل لدى المنظمة البحرية الدولية 7526924) التي تشغلها شركة أوكرانية وترفع علم جزر القمر. وبعد الحادث، سمحت السلطات التركية للناقلة بأن ترسو وتدخل إلى أحد موانئها. وقد اتصل الفريق بالسلطات التركية، غير أنه لم يتلق منها أي معلومات عن حمولة السفينة. ولا يزال الفريق يسعى للتأكد مما إذا كانت سفينة *Goeast* قد شحنت الوقود بصورة غير مشروعة (انظر المرفق ٢٩).

٢٤٦ - والسفينة *Noor* (رقم التسجيل لدى المنظمة البحرية الدولية 8312459)، المسجلة تحت العلم التنزاني، هي إحدى السفن الأخرى التي تثير الاهتمام وتخضع حالياً لتحقيق الفريق (انظر المرفق ٣٠).

٤ - عمليات التصدير غير المشروعة عن طريق البر

٢٤٧ - تجري عمليات التصدير غير المشروعة للمنتجات النفطية المكررة براً في جميع أنحاء ليبيا على مستويات مختلفة. ورغم أنه لا توجد أرقام في هذا الشأن، فإن شبكات التهريب متمرِّسة بشكل أكبر في غرب البلد وجنوبه.

٢٤٨ - وكما ورد في تقرير سابق (انظر S/2017/466، الفقرة ٢٥٢)، فإن الوقود يُنقَّل في غرب ليبيا من الزاوية إلى زوارة وغيرها من القرى المجاورة. ومن هناك، يهرَّب براً إلى تونس. ويقوم المهرّبون من زوارة بعبور الحدود بصورة غير قانونية على طول مسارات تقع جنوب رأس جدير وعلى مقربة من العسة. وتزاول شبكات التهريب الأخرى أيضاً أنشطتها غير المشروعة في منطقتي الوازن والذهيبة الحدوديتين[٧٥].

(٧٥) 'Tunisian army captures seven fuel smugglers in Libyan border firefight', Libya Herald, 16 August 2017، يمكن الاطلاع عليه من الموقع التالي: www.libyaherald.com/2017/08/16/tunisian-army-captures-seven-fuel-smugglers-in-libyan-border-firefight.

تاسعاً – تنفيذ تدابير تجميد الأصول

ألف – الأصول المجمَّدة المملوكة لأفراد

٢٤٩ – أجرى الفريق في وقت سابق تحليلا للحسابات المصرفية لثلاث شركات صورية ومترابطة كان يملكها الراحل المعتصم القذافي ويوجد مقرها في مالطة (LYi.014) (انظر S/2017/466). وقد قدمت مالطة إلى الفريق مزيداً من التفاصيل عن حركة الأموال في الحسابات المصرفية لشركة Moncada. وهي حالياً قيد التمحيص.

٢٥٠ – ويواصل الفريق تحقيقاته لتحديد أصول الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة.

باء – الأصول المجمدة المملوكة لكيانات مدرجة في القائمة

٢٥١ – كما أبرز الفريق ذلك في تقرير سابق (S/2016/209، الفقرة ٢٥٤)، فإن الرئيس التنفيذي للمؤسسة الليبية للاستثمار في تلك الفترة، حسن بوهادي، ادعى أن للمؤسسة أصولا مجمدة تبلغ قيمتها ٦٥ بليون دولار. ويقوم الفريق حالياً بتقييم مدى صحة هذه الادعاءات، آخذاً في اعتباره ما ورد من ادعاءات بأن تجميد الأصول هو السبب في انخفاض قيمة هذه الأصول.

٢٥٢ – والمسائل التي يُوجه انتباه الفريق إليها هي ما يلي:

- تُحجَر على المؤسسة الليبية للاستثمار إدارة استثماراتها. فهي غير قادرة على أن تكفل تحقيق أدوات الاستثمار لعائدات تنافسية.
- لا يجوز للمؤسسة الليبية للاستثمار إعادة استثمار الإيرادات المتأتية من الاستثمارات التي حلت آجال استحقاقها.
- لم تسمح السلطات التنظيمية في الدول الأعضاء للمؤسسة الليبية للاستثمار بالقيام بإدارة أصولها إدارة فعلية. ولذلك، امتنع مديرو أموالها وأمناء أصولها عن إدارة أصولها.
- لا يزال مديرو الأموال الخارجيون يتقاضون أتعابهم من دون أن يقوموا بإدارة الأموال.
- تطبق المصارف الجزاءات تطبيقاً صارماً.
- أما الدول الأعضاء فتنتهج نهجاً مختلفة في ذلك. وتبقى أصول بعض الشركات التابعة لها مجمدة، على الرغم من إصدار اللجنة مذكرة المساعدة على التنفيذ رقم ١.
- المؤسسة الليبية للاستثمار غير قادرة على الاستفادة من الفرص الاستثمارية على النحو الأمثل.
- بسبب التدابير التقييدية أصبح الحصول على تراخيص لإدارة أموال ممتلكاتها الحالية أصبح إما مستحيلا أو يستغرق وقتاً طويلا جداً.
- تُوضَع الأرباح المتأتية من التوزيعات النقدية، التي توزعها صناديق الأسهم الخاصة، في حسابات مجمدة لا تدر سوى فوائد ضئيلة جداً.

٢٥٣ – وقد تأكد الفريق، إثر المشاورات التي أجراها مع عدد من الدول الأعضاء ومديري الأموال والموظفين السابقين في المؤسسة الليبية للاستثمار ورئيسها التنفيذي الحالي من أن مبلغ ٦٧ بليون دولار

يمثل مجموع أصول المؤسسة، بما في ذلك أصول الشركات التابعة لها. ويقر رئيس مجلس إدارة المؤسسة بأن هذا المبلغ جرى تقييمه في عام ٢٠١٢ وأنه من الصعب تقييمه في الحالة الراهنة. وفي الواقع، كان الفريق قد أفاد بأن مجموع الأصول كان يبلغ ٥٦ بليون دولار في عام ٢٠١٠ (S/2013/99، الفقرة ٢١٨).

٢٥٤ - وقد أخبرت المؤسسة الليبية للاستثمار الفريق الآن بأن الأصول المجمدة تناهز ٣٤ بليون دولار. وأوضحت المؤسسة كذلك أن ١٧ بليون دولار من هذا المبلغ يُحتفظ بها لدى المصرف المركزي. وطلب الفريق إيضاحات وتفاصيل بشأن الكيفية التي يستخدم بها المصرف المركزي تلك الأموال. وعلاوة على ذلك، فإن الفريق ينتظر الحصول على معلومات مفصلة، من المؤسسة، بشأن الأصول المجمدة وأصول الشركات التابعة والحالات التي تواجه فيها المؤسسة مشاكل في إدارة الأصول. وستمكّن تلك المعلومات الفريق من تحسين فهمه للآثار الفعلية التي خلفتها الجزاءات على أصول المؤسسة.

٢٥٥ - ويقوم الفريق حالياً باستعراض أداء مديري الأموال الخارجيين، بالنظر إلى تناقض التعليقات على عملهم.

٢٥٦ - ولاحظ الفريق أن جهات فاعلة مختلفة، منها المؤسسة الليبية للاستثمار، تقترح إدخال تعديلات على أحكام تجميد الأصول. وسيكون من المفيد في إطار النظر في هذه التعديلات إجراء جرد مفصل للأصول المجمدة، بما في ذلك ملكيتها. والإدارة السليمة للأصول أمرٌ بالغ الأهمية، سواء من قبل المؤسسة أو القيّمين على أموالها. وقد لا تتوفر بالضرورة لدى الدول الأعضاء، التي توجد بها الأحكام القانونية اللازمة لتنفيذ تجميد الأصول، إجراءات للحصول على تقارير بشأن مكان الأصول المملوكة للكيانات والأفراد المدرجين في القائمة وإدارتها (انظر التوصية ٤).

٢٥٧ - وعلى نفس المنوال، يقوم الفريق حالياً بدراسة إدارة أصول الشركات التابعة للمؤسسة الليبية للاستثمار.

٢٥٨ - وسيجري الفريق مزيداً من التحريات لتحديد مكان الأصول المجمدة وللحصول على تفاصيل بشأنها، لكي يعرف ما إذا كان قد جرى التعامل معها وفقاً للقرارات ذات الصلة ولمذكرة المساعدة على التنفيذ رقم ١. وقد أبدت بعض الدول الأعضاء ترددها في تقديم التفاصيل، وأوضحت واحدة منها أن الإلزام بتجميد الأصول يتم إعلام المؤسسات المالية بها، لكنها لا تحصل على تفاصيل بشأن الأصول المجمدة عملا بالإعلان عن التدابير (انظر التوصية ٥).

عاشراً - تنفيذ حظر السفر

٢٥٩ - لم يتبين حدوث أي انتهاك لحظر السفر.

حادي عشر – التوصيات

يوصي الفريق بما يلي:

حظر توريد الأسلحة

يوصي الفريق اللجنة بما يلي:

التوصية ١: دعوة حكومة الوفاق الوطني إلى أن تجري جرداً لمعداتها العسكرية وتشجيعها على موافاة اللجنة بنتائج هذا الجرد في أقرب وقت ممكن (انظر الفقرتين ١٥٩ و ٢٠٢).

التوصية ٢: دعوة حكومة الوفاق الوطني إلى أن تحدّد موانئ معينة لدخول ليبيا لأغراض تسليم الأعتدة بموجب إجراءات الإعفاء. وينبغي أن تكون هذه الموانئ خاضعة لسيطرتها وأن تحتوي على الآليات الملائمة لتسلم هذه الشحنات ولمناولتها وتخزينها بصورة مأمونة، وذلك لمنع تسريبها (انظر الفقرتين ١٥٩ و ١٦٠).

التوصية ٣: أن تنشر علناً، وعقب إحاطة يقدمها المنسِّق عملا بالفقرة ٦ من القرار ٢٢٧٨ (٢٠١٦)، هيكل قوات الأمن الخاضعة لسيطرة حكومة الوفاق الوطني، بغية مساعدة الدول الأعضاء على الإذن بتقديم المساعدة الأمنية إلى ليبيا (انظر الفقرة ١٦١).

تجميد الأصول

يوصي الفريق اللجنة بما يلي:

التوصية ٤: تشجيع الدول الأعضاء على تحليل ما تقوم به المؤسسات المالية الموجودة في أراضيها من مناولة الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية المجمدة عملا بالقرارات ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١) و ٢٠٠٩ (٢٠١١)، وذلك لضمان التنفيذ الصحيح لتلك القرارات (انظر الفقرة ٢٥٦).

التوصية ٥: تشجيع الدول الأعضاء على تزويد الفريق بتفاصيل كاملة عن الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية المجمدة، عملا بقرارات مجلس الأمن، سواء المملوكة منها للكيانات أو الأفراد (انظر الفقرة ٢٥٨).

التدابير المتعلقة بمحاولات تصدير النفط الخام بصورة غير مشروعة من ليبيا

يوصي الفريقُ مجلسَ الأمن بما يلي:

التوصية ٦: توسيع نطاق التدابير الواردة في الفقرة ١٠ (ب) من القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤) بحيث يشمل حظر عبور القنوات البحرية على السفن التي تدرجها اللجنة في القائمة (انظر الفقرتين ٢٤٢ و ٢٤٣).

ويوصي الفريق اللجنة بما يلي:

التوصية ٧: تشجيع حكومة الوفاق الوطني على أن تُطلع اللجنة على الآلية المستخدمة لإجازة الصادرات القانونية للنفط، عملا بالفقرة ٣ من القرار ٢٣٦٢ (٢٠١٧) (انظر الفقرة ٢٢٢).

معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات

يوصي الفريق اللجنة بما يلي:

التوصية ٨: النظر في المعلومات التي قدمها الفريق في السابق منفصلةً بشأن الأفراد الذين تنطبق عليهم معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع.

التوصية ٩٠: الإسهام في إنهاء مناخ الإفلات من العقاب السائد حالياً في ليبيا بالنظر في إخضاع من يرتكبون انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني للجزاءات بموجب نظام الجزاءات المتعلق بليبيا (انظر الفقرتين ٦٤ و ٨٠-٧٨).

توصيات عامة

يوصي الفريقُ مجلسَ الأمن بما يلي:

التوصية ١٠: تشجيع الدول الأعضاء، بما فيها تلك التي تشارك في إجلاء المهاجرين من مراكز الاحتجاز في ليبيا، والمنظمات الدولية والإقليمية، على تبادل المعلومات مع الفريق بشأن ظروف احتجاز المهاجرين والأفراد أو الكيانات الضالعة في الاتجار بالأشخاص وغسل الأموال والابتزاز والانتهاك والاستغلال الجنسيين (انظر الفقرات من ٧٨ إلى ٨٠).

التوصية ١١: تشجيع حكومة الوفاق الوطني على أن تنفِّذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو(انظر الفقرات ٧٨ و ٧٩ و ١١٣).

Annexes

Contents

		Page
Annex 1	Abbreviations and acronyms	73
Annex 2	Overview of the evolution of the Libyan sanctions regime	75
Annex 3	Mandate and appointment	78
Annex 4	Institutions/individuals consulted	79
Annex 5	Outgoing correspondence	80
Annex 6	Responsiveness table	82
Annex 7	IDPs from Benghazi	83
Annex 8	Historical background of the presence of Chadian armed groups in Libya since 2014	84
Annex 9	Role of the Libyan and Sudanese commanders in charge of foreign armed groups in Libya	85
Annex 10	Communiqué of the “Man-Made River Project” Administration on 22 October 2017	89
Annex 11	Attack on UNSMIL convoy in Zawiyah on 28 June 2017	91
Annex 12	The reply of Ashraf Bin Ismail	92
Annex 13	The Zawiyah Smuggling Network	99
Annex 14	Collusion between the Coast Guards unit in Zawiyah and al-Nasr Brigade	100
Annex 15	List of some characteristic violations of letters of credit regulations	102
Annex 16	Misused LC by al-Watar Company	103
Annex 17	Misused LC by Hadaeq Tarablus Company	104
Annex 18	LC request by the SDF	105
Annex 19	Decision n°126 of 31 January 2017 from the GNA’s Ministry of Defence creating the “Brigade 48”	107
Annex 20	AIK trading and White Star Company	108
Annex 21	Moldovan civilian cargo planes	117
Annex 22	London Court judgment in LIA case	119
Annex 23	Volont case	130
Annex 24	Limbado case	134
Annex 25	Pumping stations for fuel smuggling in Zuwarah area	138
Annex 26	Capricorn	139
Annex 27	Lynn S	146
Annex 28	Vessels impounded by the Libyan Coast Guards	151
Annex 29	Goeast	157
Annex 30	Noor	159

Annex 1 Abbreviations and acronyms

AAS	Ansar Al-Sharia
AIB	Arab Investment Bank
AIS	Automatic Identification System
APM	anti-personnel mines
AQIM	Al-Qaida in the Islamic Maghreb
ARSC	Ajdabiya Revolutionaries Shura Council
BDB	Benghazi Defence Brigades
BRSC	Benghazi Revolutionaries Shura Council
CAR	Conflict Armament Research
CBL	Central Bank of Libya
CCMSR	Conseil du commandement militaire pour le salut de la République
CID	Criminal Investigation Department
Committee	Committee established pursuant to Security Council resolution 1970 (2011) concerning Libya
Council	United Nations Security Council
DCIM	Department Combating Illegal Migration
DMSC	Shura Council of Mujahideen in Derna
EU	European Union
EUC	End-user certificate
EUR	Euro
Ex-JEM	Justice and Equality Movement/Abdallah Jana
FACT	Front pour l'alternance et la concorde au Tchad
GNA	Government of National Accord
GNC	General National Congress
HoR	House of Representatives
IAEA	International Atomic Energy Agency
IAN	Implementation Assistance Notice
ICC	International Criminal Court
IED	Improvised explosive device
IMF	International Monetary Fund
IMO	International Maritime Organization
IOM	International Organization for Migration
ISIL	Islamic State in Iraq and the Levant
JEM	Justice and Equality Movement
LAFICO	Libyan Arab Foreign Investment Company
LAIP	Libyan African Investment Portfolio
LC	Letters of credit
LFB	Libyan Foreign Bank
LIA	Libyan Investment Authority
LLIDF	Libyan Local Investment and Development Fund
LNA	Libyan National Army
LPA	Libyan Political Agreement
LTP	Long Term Portfolio
LYD	Libyan Dinar
MANPADS	Man Portable Air Defence System
MIC	Military Industrial Corporation
MMR	Man Made River

MNLA	Mouvement national pour la libération de l'Azawad
MUJAO	Mouvement pour l'unification et le jihad en Afrique de l'ouest
NGO	Non-governmental organization
NOC	National Oil Corporation
NSG	National Salvation Government
NTC	National Transitional Council
OHCHR	Office of the High Commissioner for Human Rights
OPCW	Organization for the Prohibition of Chemical Weapons
Panel	Panel of Experts
PC	Presidency Council
PFG	Petroleum Facilities Guard
PFLL	Popular Front for the Liberation of Libya
RFC	Rassemblement des forces pour le changement
RPG	Rocket Propelled Grenade
SDF	Special Deterrence Force
SDN	Specially Designated National
SLA	Sudan Liberation Army
SLA/MM	Sudan Liberation Army/Minni Minawi
SLA/Unity	Sudan Liberation Army/Unity
SRSG	Special Representative of the Secretary-General
SWIFT	Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication
TRB	Tripoli Revolutionaries Brigade
UAE	United Arab Emirates
UNDSS	United Nations Department for Safety and Security
UNHCR	United Nations High Commissioner for Refugees
UNMAS	United Nations Mine Action Service
UNSMIL	United Nations Support Mission in Libya
USD	United States Dollars

Annex 2 Overview of the evolution of the Libyan sanctions regime

1. By resolution 1970 (2011), the Security Council expressed grave concern at the situation in Libya, condemned the violence and use of force against civilians and deplored the gross and systematic violation of human rights. Within that context, the Council imposed specific measures on Libya, under Chapter VII of the Charter of the United Nations, including the arms embargo, which relates to arms and related materiel of all types, including weapons and ammunition, military vehicles and equipment, paramilitary equipment, and spare parts for the aforementioned, in addition to the provision of armed mercenary personnel. The arms embargo covers both arms entering and leaving Libya. The Council also imposed a travel ban and/or an asset freeze on the individuals listed in the resolution. Furthermore, the Council decided that the travel ban and the asset freeze were to apply to the individuals and entities designated by the Committee established pursuant to resolution 1970 (2011) concerning Libya involved in or complicit in ordering, controlling or otherwise directing the commission of serious human rights abuses against persons in Libya.

1. By resolution 1973 (2011), the Security Council strengthened the enforcement of the arms embargo and expanded the scope of the asset freeze to include the exercise of vigilance when doing business with Libyan entities, if States had information that provided reasonable grounds to believe that such business could contribute to violence and use of force against civilians. Additional individuals subject to the travel ban and asset freeze were listed in the resolution, in addition to five entities subject to the freeze. The Council decided that both measures were to apply also to individuals and entities determined to have violated the provisions of the previous resolution, in particular the provisions concerning the arms embargo. The resolution also included the authorization to protect civilians and civilian populated areas under threat of attack in Libya. In addition, it included a no-fly zone in the airspace of Libya and a ban on flights of Libyan aircraft.

2. On 24 June 2011, the Committee designated two additional individuals and one additional entity subject to the targeted measures. By resolution 2009 (2011), the Security Council introduced additional exceptions to the arms embargo and removed two listed entities subject to the asset freeze, while allowing the four remaining listed entities to be subjected to a partial asset freeze. It also lifted the ban on flights of Libyan aircraft.

3. By resolution 2016 (2011), the Security Council terminated the authorization related to the protection of civilians and the no-fly zone. On 16 December 2011, the Committee removed the names of two entities previously subject to the asset freeze.

4. In resolution 2040 (2012), the Council directed the Committee, in consultation with the Libyan authorities, to review continuously the remaining measures with regard to the two listed entities – the Libyan Investment Authority and the Libyan Africa Investment Portfolio – and decided that the Committee was, in consultation with the Libyan authorities, to lift the designation of those entities as soon as practical.

2. In resolution 2095 (2013), the Council further eased the arms embargo in relation to Libya concerning non-lethal military equipment.

5. By resolution 2144 (2014), the Council stressed that Member States notifying to the Committee the supply, sale or transfer to Libya of arms and related materiel, including related ammunition and spare parts, should ensure such notifications contain all relevant information, and should not be resold to, transferred to, or made available for use by parties other than the designated end user.

6. By resolution 2146 (2014), the Council decided to impose measures, on vessels to be designated by the Committee, in relation to attempts to illicitly export crude oil from Libya and authorized Member States to undertake inspections of such designated vessels.

7. By resolution 2174 (2014), the Council introduced additional designation criteria and requested the Panel to provide information on individuals or entities engaging or providing support for acts that threaten the peace, stability of security of Libya or obstructing the completion of the political transition. The resolution strengthened the arms embargo, by requiring prior approval of the Committee for the supply, sale or transfer of arms and related materiel, including related ammunition and spare parts, to Libya intended for security or disarmament assistance to the Libyan government, with the exception of non-lethal military equipment intended solely for the Libyan government. The Council also renewed its call upon Member States to undertake inspections related to the arms embargo, and required them to report on such inspections.

8. By resolution 2213 (2015), the Council extended the authorizations and measures in relation to attempts to illicitly export crude oil from Libya until 31 March 2016. The resolution further elaborated the designation criteria listed in resolution 2174 (2014).

9. By resolution 2214 (2015), the Council called on the 1970 Committee on Libya to consider expeditiously arms embargo exemption requests by the Libyan government for the use by its official armed forces to combat specific terrorist groups named in that resolution.

10. By resolution 2259 (2015), the Council confirmed that individuals and entities providing support for acts that threaten the peace, stability or security of Libya or that obstruct or undermine the successful completion of the political transition must be held accountable, and recalled the travel ban and assets freeze in this regard.

11. By resolution 2278 (2016) the Council extended the authorizations and measures in relation to attempts to illicitly export crude oil, while calling on the Libyan Government of National Accord (GNA) to improve oversight and control over its oil sector, financial institutions and security forces.

12. By resolution 2292 (2016), the Council authorized, for a period of twelve months, inspections on the high seas off the coast of Libya, of vessels that are believed to be carrying arms or related materiel to or from Libya, in violation of the arms embargo.

13. By resolution 2357 (2017), the Council extended the authorizations set out in resolution 2292 (2017) for a further 12 months.

14. By resolution 2362 (2017), the Council extended until 15 November 2018 the authorizations provided by and the measures imposed by resolution 2146 (2014), in relation to attempts to illicitly export crude oil from Libya. These measures were also applied with respect to vessels loading,

transporting, or discharging petroleum, including crude oil and refined petroleum products, illicitly exported or attempted to be exported from Libya.

15. To date the Committee has published four implementation assistance notices which are available on the Committee's website.[1]

[1] Available under http://www.un.org/sc/committees/1970/notices.shtml.

Annex 3 Mandate and appointment

1. By resolution 2213 (2015), the Council extended the mandate of the Panel of Experts established pursuant to resolution 1973 (2011) for a period of thirteen months, to carry out the following tasks: to assist the Committee in carrying out its mandate as specified in paragraph 24 of resolution 1970 (2011); to gather, examine and analyse information from States, relevant United Nations bodies, regional organizations and other interested parties regarding the implementation of the measures decided upon in resolution 1970 (2011), 1973 (2011) and modified in resolutions 2009 (2011), 2040 (2012), 2095 (2013), 2144 (2014), 2146 (2014), 2174 (2014) and 2213 (2015) in particular incidents of non-compliance; to make recommendations on actions that the Council, the Committee, the Libyan government or other States may consider to improve implementation of the relevant measures. By resolution 2362 (2017), the Council extended the mandate of the Panel of Experts until 15 November 2018, and decided that the Panel shall provide to the Council an interim report on its work no later than 28 February 2018, and a final report to the Council, after discussion with the Committee, no later than 15 September 2018 with its findings and recommendations.

2. In resolution 2095 (2013) the Council also encouraged the Panel, while mindful of the responsibility of the United Nations Support Mission in Libya (UNSMIL), to assist the Libyan authorities to counter illicit proliferation of all arms and related materiel of all types, in particular heavy and light weapons, small arms and man-portable surface-to-air missiles (MANPADS), and to secure and manage Libya's borders, to continue to expedite its investigations regarding sanctions non-compliance, including illicit transfers of arms and related materiel to and from Libya, and the assets of individuals subject to the assets freeze established in resolutions 1970 (2011) and 1973 (2011) and modified in resolution 2009 (2011), 2040 (2012) and 2095 (2013) and encouraged UNSMIL and the Libyan government to support Panel investigatory work inside Libya, including by sharing information, facilitating transport and granting access to weapons storage facilities, as appropriate.

3. In resolution 2146 (2014), the Council expanded the Panel's mandate to the measures imposed by that resolution and directed the Panel to monitor the implementation of these measures.

4. In resolution 2174 (2014) the Council requested the Panel to provide information on individuals and entities who meet additional designation criteria related to acts that threaten the peace, stability or security of Libya, or obstruct or undermine the successful completion of its political transition.

Annex 4 Institutions/individuals consulted

List of institutions/individuals consulted

This list excludes certain individuals, organisations or entities with whom the Panel met, in order to maintain the confidentiality of the source(s) and not to impede the ongoing investigations of the Panel.

Belgium	
Organizations:	European Union External Action Service, World Customs Organisation, NGOs
Cyprus	
Private entities	Various
Egypt	
Private entities	Various
France	
Government	Ministry of Foreign Affairs, Ministry of Defence, Ministry of Economy and Finance, Presidency
Greece	
Private entities	Various
Italy	
Government:	Ministry of Defence, Ministry of Finance, Ministry of Foreign Affairs, Ministry of Interior, Ministry of Justice, Bank of Italy, Ministry of Transport
Libya	
Government	Presidency Council, National Oil Corporation, Chief of Staff, Libyan Investment Authority, Port Authority, Coast Guards
Sudan	
Government	Ministry of Defence, Ministry of Interior, Ministry of Foreign Affairs
Tunisia	
Organizations	EUBAM, UNSMIL, World Bank, IOM, UNODC, UNMAS, Amnesty International, International Crisis Group
Embassies	EU Delegation, France, Turkey, UK, USA
Private entities	Various
Turkey	
Private entities	Various
United Kingdom	
Government:	Foreign & Commonwealth Office, HM Treasury,
Organizations:	Libyan Investment Authority
USA	
	United Nations and Permanent Missions

Annex 5 Outgoing correspondence

Panel official outgoing correspondence to Member States since the drafting of its previous report (S/2017/128)

OC no.	Addressee	About	Date
2278 mandate			
47	Turkey	Arms Embargo	7-Apr-17
48	Czech Republic	Arms Embargo	7-Apr-17
49	Malta	Arms Embargo	3-May-17
50	SC President		4-May-17
51	Italy	Arms Embargo	4-May-17
52	EUAVFOR cc EU Delegation in New York	Arms Embargo	1-Jun-17
53	Chair of the Committee	Report follow up	8-Jun-17
54	China	Arms Embargo	8-Jun-17
55	Chair of the Committee	Report follow up	21-Jun-17
56	Chair of the Committee	Oil Measures	11-Jul-17
57	Chair of the Committee	Oil Measures	17-Jul-17
2362 mandate			
58	World Customs Organization	Arms Embargo	14-Aug-17
59	Libya	Visa	14-Aug-17
60	Tunisia	Visa	16-Aug-17
61	Chair of the Committee	Oil Measures	23-Aug-17
62	Chair of the Committee	Oil Measures	28-Aug-17
63	Sudan	Visit	29-Aug-17
64	Qatar	Arms Embargo	1-Sep-17
65	Turkey	Arms Embargo	1-Sep-17
66	France	Arms Embargo and Assets Freeze	5-Sep-17
67	Egypt	Visit	13-Sep-17
68	Chad	Visit	13-Sep-17
69	Sudan	Visit	13-Sep-17
70	Djibouti	Oil Measures	15-Sep-17
71	Saint Vincent and the Grenadines	Oil Measures	15-Sep-17
72	Tanzania	Oil Measures	15-Sep-17
73	Spain	Visit	22-Sep-17
74	Italy	Visit	25-Sep-17
75	France	Visit	25-Sep-17
76	Turkey	Arms Embargo	27-Sep-17
77	IOMAX cc USA	Arms Embargo	2-Oct-17
78	Chair of the Committee	Oil Measures	3-Oct-17
79	Lebanon	Oil Measures	4-Oct-17
80	RF	Arms Embargo	11-Oct-17
81	China	Arms Embargo	11-Oct-17
82	Bulgaria	Arms Embargo	11-Oct-17
83	Tanzania	Oil Measures	11-Oct-17
84	Djibouti	Oil Measures	11-Oct-17
85	Saint Vincent and the Grenadines		11-Oct-17
86	UAE	Arms Embargo	12-Oct-17
87	Egypt	Oil Measures	18-Oct-17
88	Night Owl Optics_cc US	Arms Embargo	18-Oct-17

OC no.	Addressee	About	Date
89	Belgium	Arms Embargo	18-Oct-17
90	Turkey	Arms Embargo	18-Oct-17
91	Malta	Oil Measures	18-Oct-17
92	Chair of the Committee	Oil Measures	18-Oct-17
93	Comoros	Oil Measures	19-Oct-17
94	Turkey	Oil Measures	26-Oct-17
95	Uvas-Trans Ltd cc Ukraine	Oil Measures	26-Oct-17
96	Libya	Oil Measures	30-Oct-17
97	Spain	Visit	30-Oct-17
98	Niger	Armed Groups	2-Nov-17
99	Chad	Armed Groups	2-Nov-17
100	United Maritime Services Ltd. cc UK	Oil Measures	2-Nov-17
101	Tanzania	Oil Measures	2-Nov-17
102	Tunisia	Oil Measures	2-Nov-17
103	International Atomic Energy Agency		2-Nov-17
104	Limbado Finance cc UK	Oil Measures	7-Nov-17
105	Volont S&T cc Marshall Islands	Oil Measures	7-Nov-17
106	Panama	Oil Measures	7-Nov-17
107	China	Arms Embargo	7-Nov-17
108	Alfamarine cc Lebanon	Oil Measures	7-Nov-17
109	Morgan cc Lebanon	Oil Measures	7-Nov-17
110	Netherlands	Bilateral meeting	8-Nov-17
111	Egypt	Arms Embargo	9-Nov-17
112	Dr. Ali, LIA	Asset Freeze	11-Nov-17
113	Turkey	Oil Measures	14-Nov-17
114	China	Arms Embargo	14-Nov-17
115	Alfamarine Shipping cc Lebanon	Oil Measures	14-Nov-17
116	Volont S&T	Oil Measures	14-Nov-17
117	Chair of the Committee	Oil Measures	15-Nov-17
118	Libya	Oil Measures	17-Nov-17
119	Evalend cc Greece	Oil Measures	17-Nov-17
120	Lebanon	Oil Measures	22-Nov-17
121	Netherlands	Asset Freeze	24-Nov-17
122	FM Capital	Asset Freeze	18-Nov-17
123	USA	Arms Embargo	27-Nov-17
124	Tanzania	Asset Freeze	27-Nov-17
125	Oman	Oil Measures	8-Dec-17

Annex 6 Responsiveness table

Table showing level of responsiveness by Member States or Organizations to requests for information and/or visit from the Panel from 7 April 2017 until 8 December 2017

Member State or Organization	Number of letters sent	Requested info fully supplied	Info partially supplied	No answer / information not supplied	Request for visit
Belgium	1	1			
Bulgaria	1	1			
Chad	2			1	Pending
China	3		2	1	
Comoros	1			1	
Czech Republic	1	1			
Djibouti	2	1	1		
Egypt	3		2	1	Pending
France	2			1	Granted
Italy	2	2			Granted
Lebanon	2			2	
Libya	2			2	
Malta	2	1	1		
Netherlands	1			1	
Niger	1			1	
Oman	1			1 (recent)	
Panama	1			1	
Qatar	1			1	
Russian Federation	1	1			
Spain	2	2			Pending
St Vincent and Grenadines	2			2	
Sudan	2	2			Granted
Tanzania	4	2		2	
Tunisia	2	1		1	
Turkey	5	2	2	1	
United Arab Emirates	1			1	
United States	1			1	
Alfamarine	1		1		
EU NAVFOR	1	1			
FM Capital	1				
IAEA	1			1	
IOMAX	1		1		
Limbado Finance	1			1	
Morgan	1			1	
Night Owl	1			1	
United Maritime Services	2		2		
UVS-Trans Ltd	1			1	
Volont S&T	1	1			
World Customs Organization	1	1			Granted

Annex 7 IDPs from Benghazi

Extract of Document by Human Rights Solidarity – Numbers based on The Red Crescent Society (Libya)

Report to Panel of Experts established pursuant to resolution 1973

Benghazi Internally Displaced People based on a Report by the Red Crescent Society – Libya

- The Red Crescent Society - Libya (RCSLY) published a report[i], on 18th April 2015, on the numbers of IDP's in Libya. The report was the most detailed and comprehensive on numbers of IDP's in Libya, unfortunately CRSLY did not update the report since.
- The total number of IDP's, as of 1st April 2015, was 557'212 persons (103'821 families),
- Number of IDP's from Benghazi, as of 1st April 2015,
  - The report listed 40 locations (cities & towns) which reported registered IDP's,
  - Twelve (12) locations reported IDP's **only from Benghazi**,
    - 108'830 IDP's in Benghazi from Benghazi[ii] (21'730 families),
    - 70'633 IDP's in 11 locations from Benghazi (13'406 families),
    - Total of 179'463 IDP's from Benghazi only were registered in 12 locations (35'136 families),
    - This is about 32% of the total IDP's reported by CRSLY on 1st April 2015,
  - Thirteen (13) locations reported IDP's from 2 or more locations including from Benghazi,
    - 278'215 IDP's (50'930 families),
    - The report does not provide break down of sources of IDP's in locations which registered IDP's from several locations. Hence, Benghazi IDP's here need to be estimated,
    - Of the 278'215 IDP's, Benghazi IDP's are between:
      - 55'643 persons (10'186 families) assuming 20% were from Benghazi,
      - 83'465 persons (15'279 families) assuming 30% were from Benghazi,

Annex 8 Historical background of the presence of Chadian armed groups in Libya since 2014

1. A network of armed groups present in Zawiyah, Sabratha, Warshefana, al Ojeilate and Zuwarah benefit from fuel smuggling. They also benefit from protection provided by local and national political sponsors.

2. The participation of Chadian fighters to the Libyan conflict dates back to mid-2014, where they have been fighting mostly alongside the LNA. Many of them were already in Libya at the times when operations Dawn and Dignity were launched. Following contacts established in late 2014 between representatives of the members of the General National Congress Defence Committee and Ministry of Defence in Tripoli on one side, and representatives of the Chadian opposition on the other, most of the Chadian forces were sidelined for a period of time and gathered under the banner of Mahdi Ali Mohammad in al Hjar al Soud. Mahdi, who arrived in Libya in January 2015, later created the *Front pour l'alternance et la concorde au Tchad* (FACT), in March 2016. Another Chadian affiliated with the *Rassemblement des forces pour le changement* (RFC) de Timran Erdemi, from the Zaghawa tribe, was active alongside the LNA, notably in the area of al Kufra and the Oil Crescent until early 2017 when he joined the Tripoli camp.[2]

3. Starting October 2015, BRSC fighters, under mounting military pressure in Benghazi, started deploying in al Jufra Air Base and solicited Chadians deployed in al Hjar al Soud, offering substantial financial and military incentives, and were able to recruit some of them.

4. In March 2016, the FACT split in two factions following deadly clashes leaving 19 deaths. The dissident group under the leadership of Mahamat Hassan Bulmay created the Conseil du commandement militaire pour le salut de la République (CCMSR) in July 2016, which established itself in the area of Sabha and Braq al Shate'. In summer 2017, along with the Third Force and the Benghazi Defence Brigades, the CCMSR has taken part in the fighting in Braq al Shate' and Tamanhant against the troops of the LNA commander Mohammad Bin Nayel.3 The CCMSR sources told the Panel that their troops withdrew from Sabha on 15 June 2017, shortly after the Third Force announced its withdrawal from southern Libya to al Jufra.4

[2] Interview with a commander of the FACT, August and November 2017.

[3] Fomer regime officer from the Magarha tribe.

[4] GNA Forces withdraw from the south, Arabi 21, 26 May 2017, http://arabi21.com/story/1009544/قوات-انسحاب-الأسباب-على-تعرف-الجنوب-من-الليبي-الوفاق

Annex 9 Role of the Libyan and Sudanese commanders in charge of foreign armed groups in Libya

1. In this letter, Colonel Salam Deryaq informs Khalifa Haftar of a meeting that took place with Hilal Bu Amoud Moussa (in charge of coordinating SLA/MM activities in Zela), and Jaber Isaac (currently Deputy Commander of SLA/MM forces in Libya). The meeting discussed modalities to transfer the 118 graves of SLA/MM fighters to remote areas, following tensions with the local population in the area. The fighters were killed during the LNA offensive against oil terminals on 11 September 2016.[5]

[5] Key Libya oil terminals seized by rival government, The Guardian, 11 September 2017, https://www.theguardian.com/world/2016/sep/12/key-libya-oil-terminals-seized-by-rival-government-sparking-call-for-military-action

Letter addressed by Colonel Salem Deryaq of the LNA to the LNA General Commander Khalifa Haftar on 28 September 2016.

التاريخ 28/9/2016
الاشاري ..د.ا.....

القيادة العامة للقوات المسلحة العربية الليبية
غرفة عمليات سرت الكبرى

القائد العام للقوات المسلحة العربية الليبية

تحية اجلال و تقدير

بمناسبة ترقيتكم إلى رتبة مشير عقب الانتصارات التي تحققت في منطقة الهلال النفطي لصالح القوات المسلحة العربية الليبية يطيب باسمي و باسم ضباط و جنود غرفة عمليات سرت الكبرى ان نزف أجمل آيات التبريكات والتهاني القلبية ونسأل الله العلي القدير أن يمتعكم بمزيد من الصحة والعافية

و في اطار حرص سيادتكم بمتابعة اخر التطورات الميدانية في مناطق الهلال النفطي فأننا نبلغكم المستجدات التالية:

نود ابلاغكم بوجود 118 قبرا للقوات الصديقة كانوا قد قتلوا نتيجة الاشتباكات خلال الفترة الماضية مما قد يتسبب لنا مستقبلا في اشكاليات نحن في غنى عنها

و نحيطكم علما اننا اجتمعنا مع الاخ / هلال بوعمود لغرض اقناع على اسحاق جابر امر كتائب القوات الصديقة لغرض فتح القبور لإعادة دفنها في اماكن نائية بعيدا عن المناطق الرعوية حيث اقترح اعادة الدفن في عددا من المواقع بينها وديان الشريف او المزوغيات او في شعبة البن في ضواحي زلة

القيادة العامة
قوة عمليات الوسطى
غرفة عمليات سرت الكبرى

تعليماتكم بالخصوص.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عقيد
سالم درياق
امر قوة عمليات المنطقة الوسطى

نسخة :
امين سر القيادة العامة
امر غرفة عمليات سرت الكبرى
المكتب السياسي العام

Source: Confidential.

2. The two letters below highlight the frequent movements of Sudanese groups between al Jufra and the area of Um al Araneb. They also highlight direct links between the LNA Operations Room in al Jufra, under the command of Brigadier Ali Mohammad Omar Saad, and SLA/MM commanders Jaber Isaac and Abd al-Majed Senin Ali. Ali is in charge of the Artillery Force of SLA/MM.

Laissez-passer signed by the Commander of al Jufra Operations Room for a 17 military vehicles convoy under the commander of Jaber Isaac to cross from al Jufra through Sabha to the area of Um al Araneb

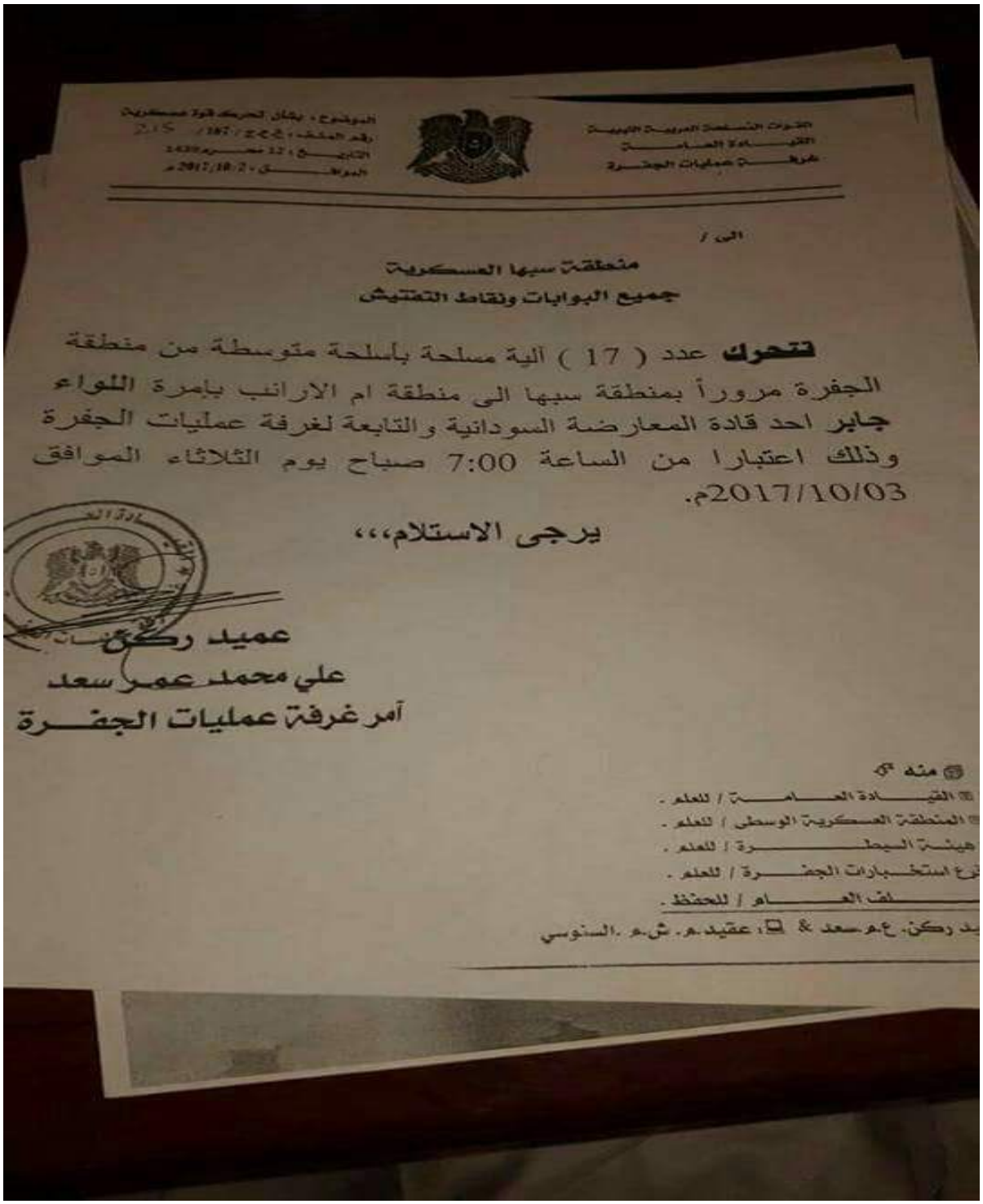

منطقة سبها العسكرية
جميع البوابات ونقاط التفتيش

تتحرك عدد (17) الية مسلحة باسلحة متوسطة من منطقة الجفرة مروراً بمنطقة سبها الى منطقة ام الارانب بإمرة **اللواء جابر** احد قادة المعارضة السودانية والتابعة لغرفة عمليات الجفرة وذلك اعتبارا من الساعة 7:00 صباح يوم الثلاثاء الموافق 2017/10/03م.

يرجى الاستلام،،،

عميد ركن
علي محمد عمر سعد
آمر غرفة عمليات الجفـــرة

Source: Confidential

Laissez-passer signed by the LNA Commander of al Jufra Operations Room on 17 May 2017 for Abd al-Majed Senin Ali to cross from al Jufra to Um al Araneb

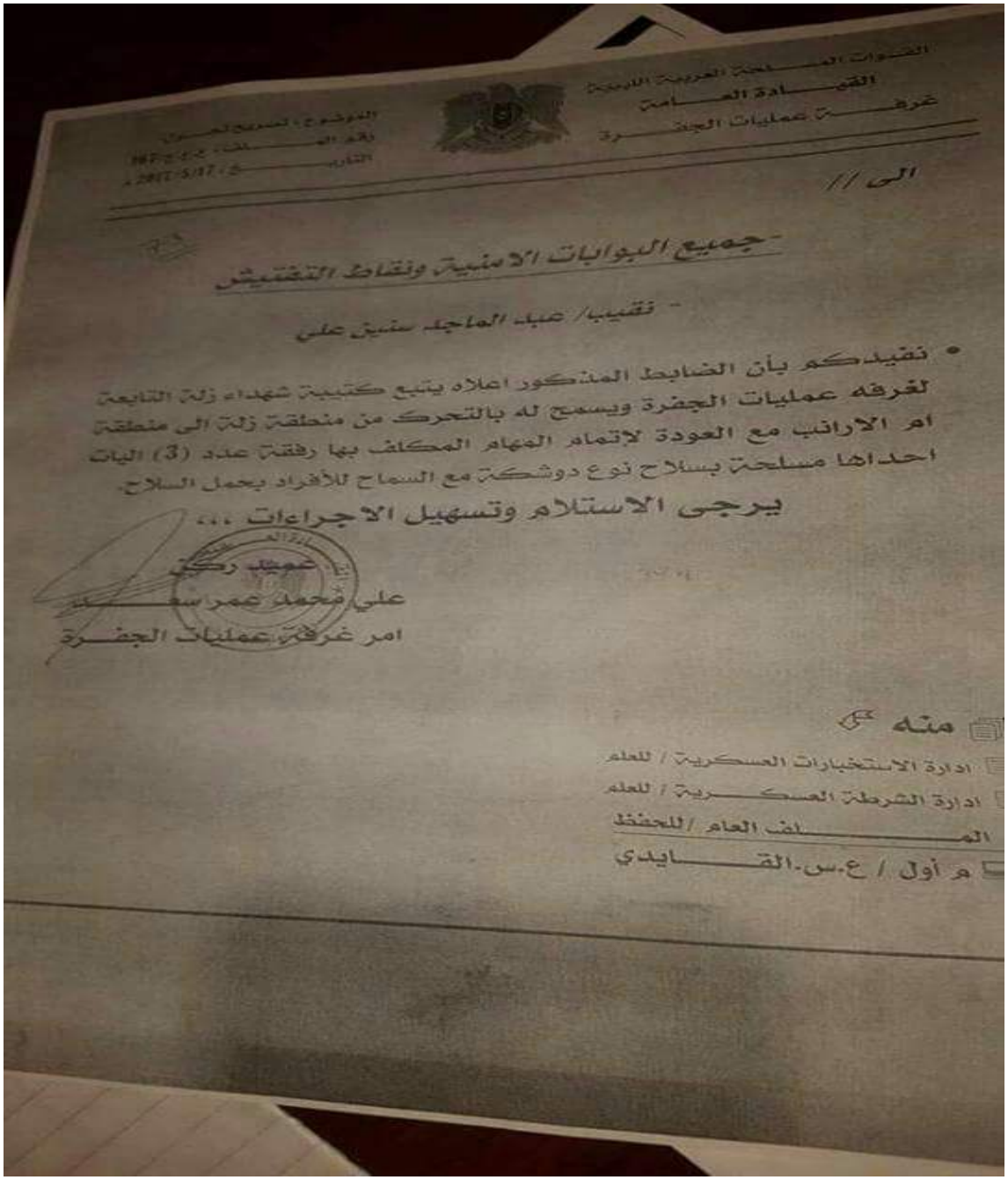

القوات المسلحة العربية الليبية
القيادة العامة
غرفة عمليات الجفرة

الى //

- جميع البوابات الامنية ونقاط التفتيش

- تقيب/ عبد الماجد سنين علي

- نفيدكم بأن الضابط المذكور اعلاه يتبع كتيبة شهداء زلة التابعة لغرفه عمليات الجفرة ويسمح له بالتحرك من منطقة زلة الى منطقة ام الارانب مع العودة لاتمام المهام المكلف بها رفقة عدد (3) اليات احداها مسلحة بسلاح نوع دوشكة مع السماح للأفراد بحمل السلاح.

يرجى الاستلام وتسهيل الاجراءات ...

عميد ركن
علي محمد عمر سعد
امر غرفة عمليات الجفرة

منه
ادارة الاستخبارات العسكرية / للعلم
ادارة الشرطة العسكرية / للعلم
الملف العام / للحفظ
م أول / ع.س.القايدي

Source: Confidential

Annex 10 Communiqué of the "Man-Made River Project" Administration on 22 October 2017

التاريخ : 3 صفر 1439
الموافق : 23 أكتوبر 2017
الرقم :

جهاز تنفيذ وإدارة
مشروع النهر الصناعي

بيان جهاز تنفيذ وإدارة مشروع النهر الصناعي بشأن الاعتداء

على محطة الكهرباء الفرعية بالحقل الغربي لآبار الحساونة

تعرضت مساء الأمس الموافق 22 اكتوبر 2017 م محطة الكهرباء الفرعية بالحقل الغربي بموقع الحساونة إلى اعتداء وعمل تخريبي عاشم تمثل في حرق المحطة الفرعية التي تغذي عدد من الآبار الإنتاجية بالكهرباء مما نتج عنه خسائر جسيمة بالمحطة مع العجز في انتاج المياه يصل الى اكثر من مائة ألف متر مكعب يومياً لتغذية منظومة الحساونة – سهل الجفارة.

ان جهاز تنفيذ وادارة مشروع النهر الصناعي يؤكد في هذا الخصوص على ما يلي :-

- إن شريعتنا الغراء تبين لنا وبجلاء ان الماء حق للجميع فلا يجوز المساومة به او حجبه عن أي كائن حي تحت أي ظرف من الظروف.
- إن مشروع النهر الصناعي يمثل احد اهم مقدرات الشعب الليبي ، ويمثل هذا الصرح الحضاري التنموي الهام أحد أهم مقومات الأمن القومي للدولة ، وبفضل الله ومنته ثم بفضل هذا المشروع أصبحت ليبيا وفقاً لتقارير الأمم المتحدة ووفقاً للتقارير والنشرات العالمية تصنف كواحدة من أفضل دول العالم التي يتمتع مواطنيها بتأمين احتياجاتهم الحضرية من المياه بالكمية والجودة المطلوبتين.
- بالرغم من غياب الأمن وتعرض هذا المشروع لمئات من عمليات التخريب والنهب والتدمير التي طالت كل مواقعه طيلة هذه السنين وبالرغم من النقص الحاد في المعدات اللازمة للتشغيل والصيانة وبالرغم من النقص الحاد في التمويل اللازم لتوفير قطع الغيار اللازمة لمنظومات المشروع فقد أثبت العاملون كافة بهذا المشروع وطنيتهم وانحيازهم التام لقضية شعبهم حيث قاموا بتأمين عملية الإمداد المائي لكل المدن الواقعة على مسار منظوماته في أحلك الظروف واصعبها وان الانقطاعات المحدودة التي حدثت في السابق كانت جميعها ترجع لأسباب قاهرة خارجة عن ارادتهم.
- إن الاعتداء على هذا المشروع يمثل اعتداء سافر على الشعب الليبي ، وبالتالي فان الجهات الرسمية بالدولة مطالبة الآن بتحمل مسؤولياتها كافة وبشكل عاجل تجاه حماية هذا المشروع وان العبث به وتدميره يعني تدمير لمعادلة الحياة برمتها في ليبيا.
- ان جهاز تنفيذ وإدارة مشروع النهر الصناعي ينبه على انه غير مسؤول عن نشر أي خبر خارج الصفحة الرسمية للجهاز.

جهاز تنفيذ وإدارة مشروع النهر الصناعي

(رئيس اللجنة)

المقر الرئيسي - بنغازي - الهواري
www.gmrma.org
+218 61 222 6941 +218 61 222 6091- 92
+218 61 222 0195 +218 61 224 0330
+218 21 361 9440 +218 21 569 2015
+218 21 361 9174 +218 21 360 1482 - 83

Source: Confidential

Translation from Arabic

Great Man-Made River Project Administration

Date: 3 Safar A.H. 1439 (23 October A.D. 2017)
Ref.: —

Statement by the Great Man-Made River Project Administration regarding the attack on the electrical substation in the western Hasawnah well-field

Yesterday evening, 22 October 2017, the electrical substation in the western Hasawnah well-field was the target of a heinous attack and act of destruction. In that attack, the substation that supplies several wells with power was burned and suffered substantial damage. As a result, water supply to the Hasawnah–Sahl al-Jufarah system declined by more 100,000 m^3.

In that connection, the Great Man-Made River Project Administration would like to stress the following:

Our noble sharia clearly instructs us that access to water is a right of all that cannot be denied to any being under any circumstances.

The Great Man-Made River Project is one of the Libyan people's most important resources. This cultural and developmental asset is vital to the national security of the State. Thanks to the Grace of God and this Project, the people of Libya, according to reports published by the United Nations and other international bodies, enjoy one of the highest levels of water security in the world with respect to both quantity and quality.

Despite the lack of security at the Project, despite the hundreds of acts of sabotage, theft and destruction that have occurred at all its sites over these past years, despite the severe lack of equipment required to operate and maintain it, and despite the severe lack of funds needed to purchase spare parts, all Project workers have proven their patriotism and their full support for their people's cause. They have ensured that all cities connected to the Project were able to receive water, even in the most difficult circumstances. The limited interruptions in service that occurred were all caused by extenuating circumstances that were beyond their control.

An attack against the Project is a blatant attack against the Libyan people. We therefore call on official State agencies to fulfil their responsibility to protect the Project, and to do so completely and without delay. Wreaking havoc and destroying this Project is tantamount to undermining life throughout Libya.

The Great Man-Made River Project Administration declares that it is not responsible for any news that is published anywhere other than on the Project's official page.

Great Man-Made River Project Administration

Annex 11 Attack on UNSMIL convoy in Zawiyah on 28 June 2017

1. The attackers used RPGs and automatic rifles against the convoy. One grenade hit a UN armoured vehicle, injuring a UN driver and disabling the car. Salah al Shibani and Ali Bu Saq, two members of the group, took away two UN staff who, sought shelter in a nearby shop during the attack. They told the UN staff that they had no intention of targeting the UN but the Diplomatic Police. The UN personnel were then driven to Shibani's house, despite their insistence to be taken to Tripoli.

2. After the intervention of House of Representatives (HoR) members from Zawiyah, the UN personnel were taken to Surman Police Directorate, from where they were taken to Tripoli.

Annex 12 The reply of Ashraf Bin Ismail

1. He explained that his role was limited to providing transport to four of his employees in Benghazi, injured during a bombing by the LNA, and 10 fighters from al Bunyan al Marsus (ABAM) upon a request by the Municipal Council of Misrata.

2. Mr. Bin Ismail provided the names of the hospitals, in Turkey and Jordan, where those wounded received treatment. While he was able to provide the names of the individuals injured in Benghazi, he said that he is not aware of the names of the ten ABAM wounded as he was only in charge of their transport. The wounded committee established by the GNA was in charge of selecting fighters and other logistical details, apart from transport taken care of by Ashraf Bin Ismail.

Letter to the Panel of Experts on Libya established pursuant to resolution 1973 (2011)

Subject: Complaint submitted to the Panel of Experts on Libya established pursuant to resolution 1973 (2011) by Mr. Ashraf Ben Ismail regarding Paragraph (51) of the Final report of the Panel of Experts on Libya established pursuant to resolution 1973 (2011), dated 1st June 2017 (Document Nr. S/2017/466)

Dear Sir/Madam

I submit this complaint against the Panel of Experts on Libya established pursuant to Security Council resolution 1973 (2011), (hereafter referred to as "the Panel"), for including my name in the report and alleging that I have carried out acts which I have nothing whatsoever to do with, and without any regard for my security and safety and that of my family and my future. I demand correcting the situation by clearing my name from the false allegations.

Your distinguished team has violated the very basic rules of neutrality and professionalism, most importantly the standard of Due Process. I do not know your sources, nor do I understand on what basis your team decided to cram my name in the report without first vetting and verifying the credibility and truthfulness of the information you received, nor was I contacted or questioned about the allegations. It is outrageous, to say the least, that a United Nations Panel of Experts not respect the Universal Right of Due Process.

The Panel's mandate includes:

- to assist the Security Council Committee established pursuant to resolution 1970 (2011) concerning Libya (hereafter "the Committee") in carrying out its mandate as specified in paragraph 24 of resolution 1970 (2011) and modified in subsequent resolutions;
- to gather, examine and analyze information from States, relevant United Nations bodies, regional organizations and other interested parties regarding the implementation of the measures decided upon in resolution 1970 (2011), and modified in subsequent resolutions, in particular incidents of non-compliance;
- to make recommendations on actions that the UN Security Council (hereafter "the Council"), the Committee, the Libyan government or other States may consider to improve implementation of the relevant measures; and
- to provide to the Council an interim and final reports on its work with its findings and recommendations.

The information and recommendations, which the Panel submits to the Council, the Committee and all other competent entities, affect the decisions and actions taken by these entities, especially the Council and the Committee. This demands justice, the most fundamental principle of justice is to listen to both/all parties of a case. The Panel took a statement of one or more parties alleging that "I provided support to members of Ansar al-Sharia", which is classified as a terrorist group by an International Decision made by a UN Security Council committee. This is a very serious allegation, which the Panel took and publish it in the public domain with hearing me, or verifying it. The Panel's action is incompatible with the rules & principles it adopted in its methodology, as set in paragraphs[1] 3, 4, 5 and 6.

[1] Page 6 of the "Final report of the Panel of Experts on Libya established pursuant to resolution 1973 (2011)", dated 1st June 2017 (Document Nr. S/2017/466)

- The Panel's Methodology calls for the "***reliance on verified, genuine documents and concrete evidence*** *and on-site observations by the experts, including taking photographs, wherever possible. When physical inspection is not possible,* ***the Panel will seek to corroborate information using multiple, independent sources*** *to appropriately meet the highest achievable standard, placing a higher value on statements by principal actors and first-hand witnesses to events.*', and
- The methodology states that the Panel "***is committed to the highest degree of fairness*** *and will endeavour to make available to parties, where appropriate and possible, any information available in the report for which those parties may be cited in relation to incidents of violations or non-compliance, for their review, comment and response within a specified deadline.*"

In paragraph (51) of your report, you stated "A businessman from Misrata, Ashraf ben Ismail"[2], it is correct that I am a businessman, which is my profession for 20 years, but I am not from Misrata as your report alleged. I was born and raised in Benghazi and lived there all my life. Benghazi is my hometown, my residence and business is there, I never took any residence in any other city in Libya, including Misrata. Since I was born I resided in Benghazi till I moved abroad on 10th June 2014, when it became clear to me that the situation in Benghazi is no longer safe, not for me nor for my family. Since 10th June 2014 I have been living outside Libya with my family. This proves that the Panel did not verify the information it received regarding me.

I am an ordinary Libyan citizen, I am neither a politician nor a public employee in any entity belonging to the Libyan State. I did not hold any public position in the State of Libya, neither before the 17th February Revolution, nor after it, except being in charge of the "Wounded Welfare Agency" (hereafter referred to as "the Agency") for three (3) months, from 12th December 2011 to 17th March 2012, during which I submitted my resignation from chairmanship of the Agency three (3) times; I submitted the first letter of resignation on 6th January which was rejected by PM el-Keib, and he rejected my second resignation on 4th February 2012, then accepted my third resignation on 17th March 2012 when I adamantly insisted on it.

During the course of my work, as head of the Agency, which I accepted not because I desired a public office, but because Mr. Mustafa Abdel Jalil, head of the National Transitional Council, insisted I take on the post, I did not take any salary, Dirham or Dinar, I did it as a volunteer work. From day one, it became clear to me that the Agency is a big mess and corruption[3], and realized that the only way to manage the medical treatment of the wounded would be through close coordination with the Health Ministry. On 26th December 2011, two weeks in the job, I submitted a proposal to the Health Ministry to directly supervise the Wounded cases, or at least take over the responsibility to administer the medical treatment of patients who were not related to the war casualties[4], but the Health Ministry refused. Eventually, the Agency was merged into

[2] The English version of the report stated "A Misratan businessman, Ashraf ben Ismail" (page 13/299), whereas the Arabic version stated, "A businessman from Misrata" (page 18/323).

[3] The management of the Agency was chaotic before I was appointed. There was no control on who should be entitled to receive a publicly funded medical treatment abroad, everybody was sending people for treatment abroad; the National Transitional Council, various ministries, local councils, revolutionary brigades, and this lead to widespread abuse of the system.

[4] Publicly funded medical treatment outside Libya is not new, due to the sorry status of the National Health System, the Libyan State always funded medical treatment abroad for cases which there were deemed not possible to handle inside Libya, of course there was always favoritism & corruption. The Wounded Welfare Agency was created to handle the treatment of severely wounded fighters in the 2011 war, but because of the chaotic situation, in my estimate majority, more than half, of those who were being sponsored treatment on the Agency's account.

the Health Ministry under Cabinet Decision No. (179/2012) "On the organization of the Affairs and Care of the Wounded", issued on April 18, 2012.

The Finance Ministry, in the interim government headed by Mr. Ali Zidane, assigned a special financial committee in 2013 to review the Wounded Welfare Agency and I appeared before this committee four (4) times[5], my testimony was supported by documents. Around three weeks after the fourth (4th) session I received a phone call from the committee in which they informed me that "they have verified my financial accounts for the period I was in charge of the Agency", I asked them to provide me this statement in writing, which they did in a letter dated 9th February 2014. A copy of the letter is provided in the Annex (1) attached below.

Since the day I resigned from the Agency, 17th March 2012, I no longer had anything to do with the issue of the medical treatment of wounded, neither officially nor personally, except in one case involving the wounded from "Operation Bunyan al-Marsous", The military operation launched by the Government of National Unity to defeat terrorist organization Daesh "ISIS" in the city of Sirte. I was contacted by Mr. Abu Bakr al-Huraish, a member of the Misrata Municipal Council (MMC), informing me that they had difficulties in transporting the wounded of the military operation and that the MMC had decided to contact Libyan businessmen to help support their efforts to transport the wounded for treatment in Turkey. I committed myself to cover the costs of transporting 10 wounded from Misrata to Turkey, provided that the MMC handles all the work, flights & hospital bookings, which it did. The 10 wounded were transported on 5 flights, each trip costing 24 Thousand Euros. My contribution to cover the transportation of 10 wounded from Operation Bunyan al-Marsous was 120 Thousand Euros. A copy of a letter, Affidavit, by Misrata Central Hospital attesting to my support for five flights to carry wounded of Operation Bunyan al-Marsous, is provided in Annex 2 below.

Regarding the medical treatment of the wounded from the Benghazi Revolutionaries Shura Council (BRSC) was handled by the Libyan Embassy in Turkey, through the consulate in Istanbul, and I have had nothing to do with it. The Panel can contact the Consulate or the Embassy to verify this. It should be mentioned that the Consulate also handles the medical treatment of the wounded from "Operation Karama" and "Operation Bunyan al-Marsous".

I mentioned above that I left Benghazi when it became clear to me that the situation there was no longer safe, not for me nor for my family. Before and after the launch of the "Operation Karama", I worked hard to prevent escalation of the situation between some rebel battalions on one hand and the Special Forces battalions on the other. Meetings were held at my home in Benghazi between rebel commanders and Brigadier Wanis Bu Khamada, commander of the Special Forces in Benghazi. Unfortunately, these efforts did not succeed, some parties were keen to escalate the situation, among them Ezzidin al-Wakwak, commander of a tribal militia controlling Benina airport, East of Benghazi.

I was a targeted by "Operation Karama" when a warehouse complex I own in al- Hawwari area was bombed by airplanes and missiles on 5th June 2014, details are attached below in Annex 3. The complex was the biggest privately owned & operated warehouse complex in Libya. After the first air raid, I came with some friends and employees, and we were joined by firefighting trucks. As we were trying to put out the fires and move goods, the complex was targeted with missiles. Four fire fighters were injured and taken to hospital. We continued our efforts to put out the fires and save the goods, some belonged to my company and some to belonged to other

[5] I appeared before the committee; in October, in November and in December 2013, then in January 2014.

companies. Some of the ware houses were rented by other companies. And we were hit for the of the third time by missiles. This attack resulted in one fatality, a friend of mine the late Mohamed al-Abbar, and four employees were severely injured and required medical treatment abroad; two were transported to Turkey, and two were taken to Jordan. Only those four, who were employees in my company, I arranged and financed their travel and treatment.

Three of them recovered by God's grace and returned to their normal lives, two in Benghazi and the third in Turkey. It is possible to arrange a meeting with them so that the Panel can obtain information about the bombing that we have suffered. The fourth case, unfortunately, because he was hit in the head and sustained brain injuries, is now paralyzed and is back in Benghazi. The investigation team of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights visited the fourth case and met with and interviewed his brother and the doctor who was treating him in Turkey.

Distinguished Panel, I have contributed, like many Libyans, in supporting the revolution in 2011. This enabled me to know many people, some closely, who participated in the revolution in Benghazi; the military, civilian rebels, and political activists, including members of the National Transitional Council and the Executive Office (the Interim Government from March 2011 to November 2011). This is why, Mr. Mustafa Abdel Jalil, the Chairman of the National Transitional Council, to choose me to head the Agency. I accepted the position, not because I wanted it, I have my career in the private sector, but because Mr. Abdel Jalil insisted, and I accepted it as a volunteer service. Also, my activism in the first months of the revolution enabled me to bring together the feuding parties in Benghazi in an effort to prevent escalation. This is probably why I was deliberately targeted, by whoever brought my name to the Panel with these outrageous accusations. The Panel should have adhered to the Universal Legal Principle “the accused is innocent until proven guilty”, and should have adhered to the principle of neutrality, as it committed itself in (paragraph 4 of the report) to "impartiality in investigating incidents of noncompliance by any party". I expected that after six years of its inception, it should have been clear to the Panel that in an area of internal conflict, propped up by regional and international interventions, many issues are politicized.

Distinguished Panel, there is no justification whatsoever for the Panel to cram my name in an international report presented to the highest international institution concerned with issues of peace and security in the world, the Security Council, and accusing me of providing support to members of a group designated as a terrorist group, Ansar al-Sharia, without contacting me and asking me to clarify my position of the allegations against me. Accordingly, I request the distinguished team to correct the situation by issuing a statement clarifying the error that occurred and deleting my name from the report.

Sincerely,
Ashraf Omar Ben Ismail
Istanbul, 21st June 2017

Annex (1)

Letter from the Ministry of Finance concerning the settlement of the financial status of the review of the financial accounts of the "Wounded Welfare Agency" for the period 12th December 2011 to 17th March 2012

الحكومة الليبية المؤقتة
وزارة المالية والتخطيط

التاريخ 2014/2/9
الموضوع :
الرقم الاشاري 2014-61-0-3-م

السيد / اشرف عمر بن إسماعيل

بعد التحية ,,,

بناء على ما تقدمتم به من مستندات المطلوبة منكم من قبل لجنة التسوية المالية المختصة بالمراجعات والفحص والمتابعة .

ومن خلال فحص ومراجعة مستنداتكم الخاصة بفترة عملكم بهيئة رعاية الجرحى المحددة بتاريخ من 2011/12/12 إلى 2012/03/17

عليـــه ,,, تفيدكم اللجنة بالتسوية ووضعكم المالي طيلة المدة المنطوين بها في الفترة المحددة .

اعطيت هذه هذه الافادة بناء على طلبكم من اللجنة لتقديمه فيما يخوله القانون

والسلام عليكم

يعتمد مدير مكتب الدائرة المالية
بنغازي – المنطقة الشرقية

- صورة لوزير المالية
- صورة الى ديوان المحاسبة
- صـــــورة للمـــــلف

Note 1: This annex was part of the letter

Annex (2)
A copy of a letter, Affidavit, by Misrata Central Hospital attesting to my support for five flights to carry wounded of Operation Bunyan al-Marsous

مستشفى مصراتة المركزي
MISRATA CENTRAL HOSPITAL

إلى مـــن يهمه الأمـــر

بعد التحية :

الموضوع / إفـــادة

نفيـــد... إدارة مستشفى مصراتة المركزي بأنه أثناء عملية البنيان المرصوص التي قامت بمحاربة تنظيم داعش في مدينة سرت ، تنادى العديد من رجال الأعمال بالمدينة لتسير رحلات عبر الإسعاف الطائر لنقل جرحى البنيان المرصوص من ضمنهم السيد/ أشرف عمر بن إسماعيل حيث قام بتسير خمس رحلات في هذا الشأن .وقد كان متجاوباً ومتعاوناً مع إدارة المستشفى وأفسامه إلى أبعد الحدود.

داعين الله أن يجعل ما قام به في ميزان حسناته

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

علاء الدين عبد السلام الحويك
المدير العام بمستشفى مصراته المركزي

المدير العام

Note 2: This annex was part of the letter

Annex 13 The Zawiyah Smuggling Network

1. A network of armed groups present in Zawiyah, Sabratha, Warshefana, al-Ojeilate and Zuwarah benefit from fuel smuggling. They also benefit from protection provided by local and national political sponsors.

2. Between 2011 and 2014, local groups have disputed control over Zawiyah refinery. On 5 July 2014, a few days before launching of Operation Libya Dawn, the Petroleum Facilities Commander, the late Colonel Ali al-Ahrash, officially put al-Nasr Brigade, under the command of Mohammad Koshlaf, in charge of providing security to Zawiyah refinery. The control over the refinery by al Nasr was agreed with Shaaban Hadiya (a.k.a Abu Obeyda al Zawi) commander of the Libya Revolutionaries Operation Room (LROR).

3. Ahmad al-Dabbashi's armed group in Sabratha also benefits (see S/2017/466, para. 240). Other groups also profit. The most important are: Jamal al-Ghaeb brigade based al-Matrad in western Zawiyah; Ali Kardamine's group in southern Zawiya; the Central Security Apparatus influential in Sabratha and Surman; al-Sobertawate Brigade in Warshefana and the Zintani al-Qorj brigade stationed near Ojeilate. Over the last couple of months, fuel trucks were usually taxed between 4500 and 6000 LYD at checkpoints. Numerous attacks against fuel trucks are increasing insecurity in the region and deprive local populations from access to fuel.

Annex 14 Collusion between the Coast Guards unit in Zawiyah and al-Nasr Brigade

1. On 28 June 2016, the Coast Guards unit in Zawiyah seized a fuel tanker, the Temeteron (IMO 8917170, see S/2017/466 para. 241), off the coast of Abu Kammash near Zuwarah.[6] The tanker and its crew were then taken to Tripoli Naval Base. Three of the nine crew members held were Russian nationals. The Belize-flagged tanker was boarded by the Coast Guards unit in Zawiyah. Photos obtained by the Panel show both Abd al-Rahman Milad (commander of Coast Guards unit in Zawiyah) and Mohammad Koshlaf on board. The first one shows Mohammad Koshlaf, in his military uniform, present on the bridge of the ship and surrounded by the arrested crew. The second photo below shows Milad photographed from behind.

Mohammad Koshlaf on board the Temeteron after the seizure.

Source: Confidential

[6] The Coast Guards stop a fuel tanker with 5 Russians on board, al Wasat, 30 June 2017, http://alwasat.ly/ar/news/libya/110348/

Abd al Rahman Milad on board the Temeteron

Source: Confidential

Temeteron seized by Zawiyah Coast Guards on 28 June 2016. This picture was taken in Greece, where the vessel was seized for carrying an illegal load of diesel on 1 April 2016, prior its interception by the Libyan Coast Guards.

Source: http://www.shipspotting.com/gallery/photo.php?lid=2253177

2. According to sources in Zawiyah, seizures and arrests by the Coast Guards unit in Zawiyah of fuel tankers are sometimes influenced by business interests of Mohammad Koshlaf. Milad's appointment in the Coast Guards in Zawiyah late 2014 was done following Koshlaf's intervention (See S/2017/466, annex 30). As pointed out in the previous report, Milad used the Coast Guards' boat in order to intercept migrants at sea and transport them to al Nasr detention centre, from where they were sold again to smugglers.

Annex 15 List of some characteristic violations of letters of credit regulations

1. Importing companies, which were granted letters of credit (LC), have not submitted customs declarations within the two-month deadline as stipulated by the regulations imposed by the Central Bank of Libya

3. Companies, which have failed to provide customs declarations against previous LC, were granted new LC in spite of their past failures to comply with the CBL regulations.

4. Companies were granted LC to import goods that do not correspond to their declared commercial activity.

5. Decision n°96 of the CBL of 2015 named four international inspection companies authorized to conduct these inspections. In violation of the CBL decision, the LFB agreed to change the inspection company, upon a request by the company applying for the LC.

Annex 16 Misused LC by al-Watar Company

A sample of LC misused by the al-Watar and issued by the Libyan Foreign Bank. According to the Audit Bureau, between 2012 and 2016, the LFB issued 75 LC to al-Watar Company for a total value of approximately 150 million LYD.

Main irregularity	Export Company	Imported Product	Letter of Credit Number/ Date of Issuance	Value
Billing document based on which the LC was granted notes the import of 688,920 units of tomato paste. Customs certificate indicates only 57,410 units.	ISIE – Tunisia	Tomato Paste	1508490075/ 20 April 2015	3,444,600 (EUR)
The LFB agreed to change the inspection company, upon a request by the company applying for the LC. SGS was replaced by an inspection company with no record: “Gobal Food Safety”.	ISIE - Tunisia	Sugar	1522290229/ 11 August 2015	3,630,300 (EUR)

Annex 17 Misused LC by Hadaeq Tarablus Company

Sample of LC issued by al-Jomhouriya Bank to Hadaeq Tarablus Company.

Main irregularity	Export Company	Imported Product	Letter of Credit Number/ Date of Issuance	Value
Imported rice was rotten. 78 containers were seized at Tripoli port out of 110 containers imported by Hadaeq Tarablus.	Soclet Detrading Service SARL - Tunisia	Rice	01150280003/ 27 May 2015	10,300,000 (USD)
Hadaeq Tarablus received an LC by a Tunisian bank, though no sugar was not imported to Libya.	Soclet Detrading Service SARL - Tunisia	Sugar	1522290229/ 11 August 2015	6,250,000 (EUR)

Annex 18 LC request by the SDF

LC request by the SDF commander Abd al-Raouf Karra on 25 February 2017 on behalf of a private company.

ليبيا
وزارة الداخلية
قوة الردع الخاصة

الإشاري: 188.34.4

التاريخ 25/2/2017 ميلادية

السيد / مدير إدارة العمليات بمصرف ليبيا المركزي

تحية طيبة وبعد ،،،

في الوقت الذي نثمن فيه مجهوداتكم المبذولة لخدمة البلاد ونشيد فيه بحسن إدارتكم للعمليات المصرفية في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

نأمل منكم الإفراج عن قيمه (1.300.000.00) $ فقط مليون وثلاثمائة ألف دولار أمريكي لا غير ، من الاعتماد المصرفي المفتوح لصالح شركة ولماس من قبل قوة الردع الخاصة ، وذلك لتسوية الالتزامات مع بعض الشركات التركية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إمحمد علي انذير
رئيس مكتب الشؤون المالية

م أول :عبدالرؤوف أحمد كاره
آمر قوة الردع الخاصة

صورة
- مكتب الشؤون المالية / للمتابعة والاخراء.
- السلف السوري العام للخط

م . الإدارة ط . موظف

فاكس: 021 351 4126 غرفة : 021 350 28 42.43.44 بدالة: 021 350 28 41

Source: Confidential.

Translated from Arabic

Libya
Ministry of the Interior
Special Deterrence Force

Ref.: 4.34.188 Date: 25 February 2017

Sir,

We greatly appreciate your services to the country and commend you for the outstanding manner in which you have managed banking operations in view of the extraordinary circumstances that prevail in the country.

We request that you release the sum of $1,300,000 from the letter of credit* that was opened for the benefit of the Wilmas** company by the Special Deterrence Force, so that obligations to certain Turkish companies can be settled.

Accept, Sir, the assurances of my highest consideration.

(*Signed*) Muhammad Ali Ndir
Director, Financial Affairs Office

(*Signed*) Lt. Col. Abdulra'uf Ahmad Karah
Commander, Special Deterrence Force

cc:

- Financial Affairs Office (for follow up and processing)
- File (for archiving)
  [illegible]as

Annex 19 Decision n°126 of 31 January 2017 from the GNA's Ministry of Defence creating the "Brigade 48"

By this decision, the Minister of Defense, Mahdi al-Barghathi decides to subordinate Brigade 48 to the Western Military Zone and to locate it in Sabratha

دولة ليبيا
المجلس الرئاسي
وزارة الدفاع
مكتب الوزير

المجلس الرئاسي
وزارة الدفاع

التاريخ ..1438/4/17.. هجري
الموافق ..31/1/2017.. ميلادي
الرقم الإشاري: و د / .....

القرارات

قرار وزير الدفاع رقم (126) لسنة 2017 م

بشـــأن إنشاء كتيبة مشـــاة

وزير الدفاع

بعد الاطلاع على:-

- الاعلان الدستوري لثورة 17 فبراير وتعديلاته
- وعلى الاتفاق السياسي الموقع 17 ديسمبر لسنة 2015م .
- واستنادا الي الصلاحيات المقررة بالقوانين والقرارات:-
- قانون (40) لسنة 1974م بشأن الخدمة بالجيش الليبي وتعديلاته.
- قانون (19) لسنة 2015 م بشان صلاحيات المستويات القيادية بالجيش
- قرار (12) لسنة 2016 م بشان منح تفويض مهام وزير الدفاع

قـــــرر

مادة (1)

تُنشأ كتيبة مشاة تحت اسم الكتيبة " 48 مشاة " تتبع المنطقة العسكرية الغربية ، مكان تمركزها صبراته.

مادة (2)

يُعين الرقم " 36679 م.أول / وليد مولود محمد زريق " آمراً للكتيبة " 48 مشاة ".

مادة (3)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى الجهات المختصة وضعه موضع التنفيذ.

المهدي ابراهيم البرغثي
﴿وزير الدفـــــاع﴾

صدر بتاريخ: 31/1/2017 م

Source: Confidential

Annex 20 AIK trading and White Star Company

Bank transfer from Al Bayan to AIK Trading Limited, Cyprus, dated 08 June .2017

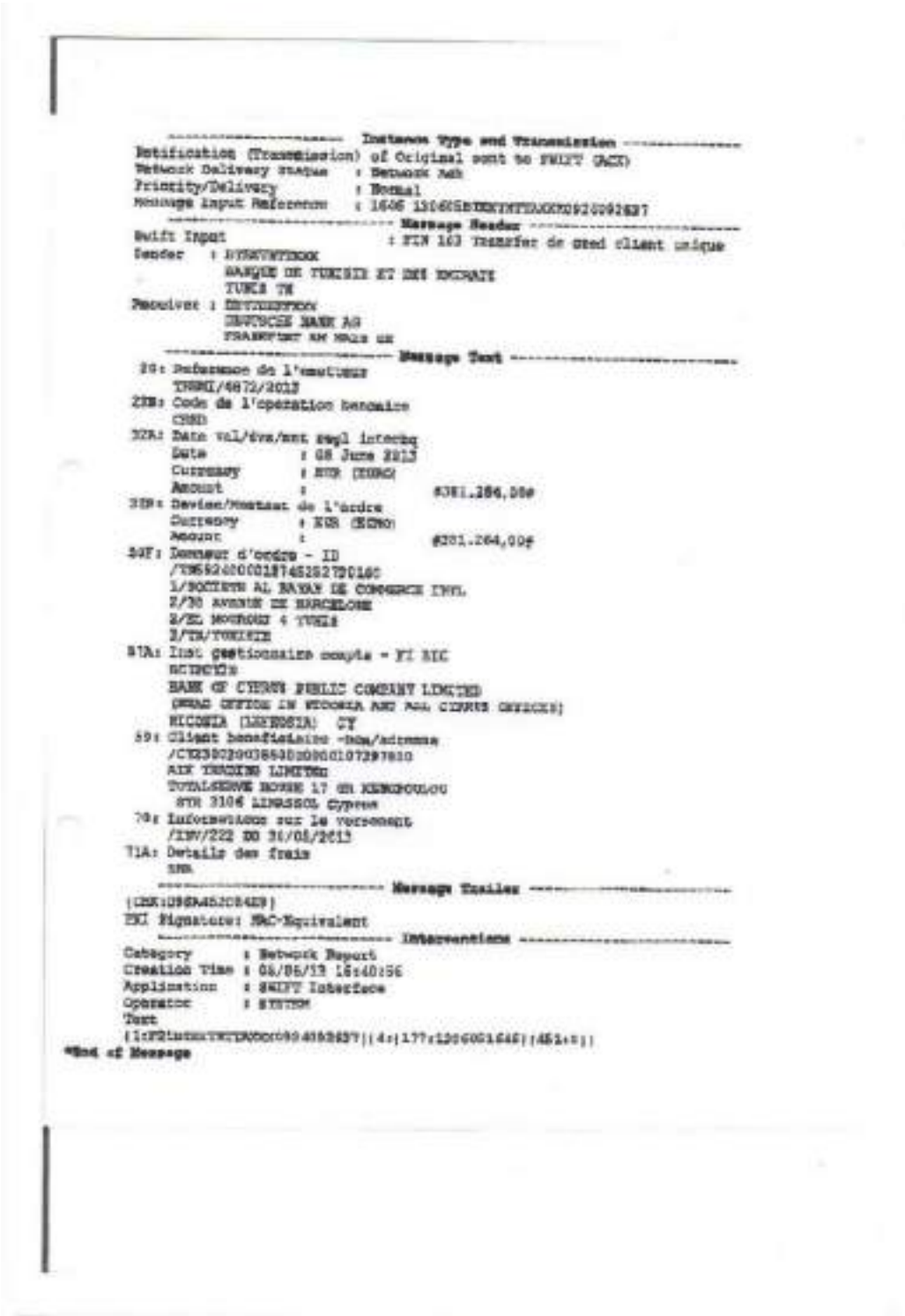

Instance Type and Transmission
Notification (Transmission) of Original sent to SWIFT (ACK)
Network Delivery Status : Network Ack
Priority/Delivery : Normal
Message Input Reference : 1606 [illegible]

Message Header
Swift Input : FIN 103 Transfer de stnd client unique
Sender : [illegible]
BANQUE DE TUNISIE ET DES EMIRATS
TUNIS TN
Receiver : [illegible]
DEUTSCHE BANK AG
FRANKFURT AM MAIN DE

Message Text
20: Reference de l'emetteur
TNBMI/4872/2017
23B: Code de l'operation bancaire
CRED
32A: Date val/dvs/mnt sngl interbq
Date : 08 June 2017
Currency : USD (DOLLAR)
Amount : $381.284,00
33B: Devise/Montant de l'ordre
Currency : USD (DOLLAR)
Amount : $381.264,00
50F: Donneur d'ordre - ID
/TN59 0200 0187 4528 2720 1607
1/SOCIETE AL BAYAN DE COMMERCE INTL
2/30 AVENUE DE BARCELONE
3/EL MONTAZAH 4 TUNIS
3/TN/TUNISIE
57A: Inst gestionnaire compte - FI BIC
[illegible]
BANK OF CYPRUS PUBLIC COMPANY LIMITED
(HEAD OFFICE IN NICOSIA AND ALL CYPRUS OFFICES)
NICOSIA (LEFKOSIA) CY
59: Client beneficiaire -Nom/adresse
/CY23 0020 0386 4800 2000 1072 9810
AIK TRADING LIMITED
TOTALSERVE HOUSE 17 GR XENOPOULOU
6TH 3106 LIMASSOL Cyprus
70: Informations sur le versement
/INV/222 DU 31/05/2017
71A: Details des frais
SHA

Message Trailer
{CHK:[illegible]}
PKI Signature: MAC-Equivalent

Interventions
Category : Network Report
Creation Time : 08/06/17 16:40:56
Application : SWIFT Interface
Operator : SYSTEM
Text
{1:F21[illegible]0606}{4:{177:1706081646}{451:0}}
*End of Message

Source: Confidential

Bank transfer from the same Al Bayan account to Greek company, dated 26 April 2013

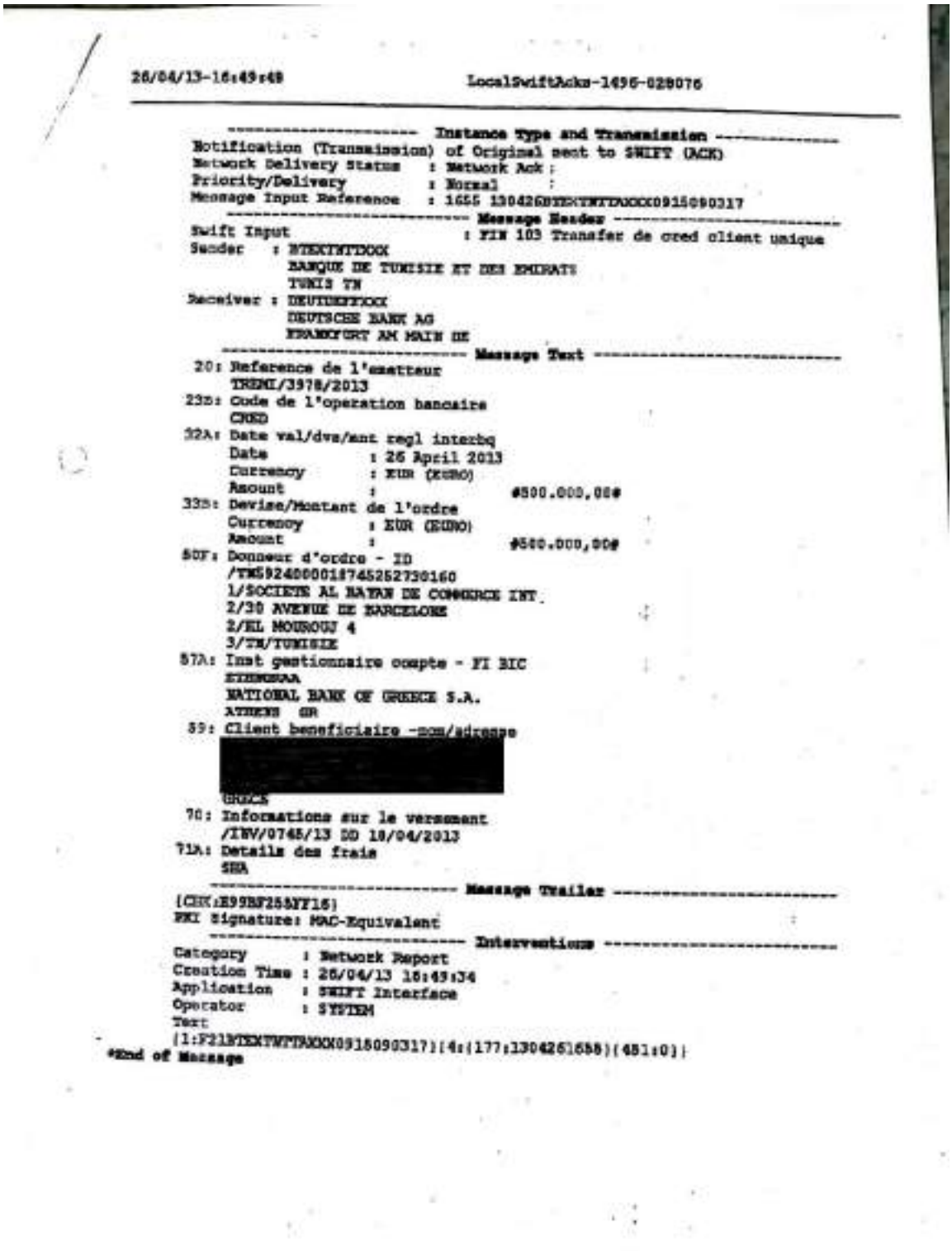

26/04/13-16:49:49 LocalSwiftAcks-1496-029076

---------- Instance Type and Transmission ----------
Notification (Transmission) of Original sent to SWIFT (ACK)
Network Delivery Status : Network Ack :
Priority/Delivery : Normal :
Message Input Reference : 1655 130426BTEXTNTDXXX0915090317
---------- Message Header ----------
Swift Input : FIN 103 Transfer de cred client unique
Sender : BTEXTNTDXXX
BANQUE DE TUNISIE ET DES EMIRATS
TUNIS TN
Receiver : DEUTDEFFXXX
DEUTSCHE BANK AG
FRANKFURT AM MAIN DE
---------- Message Text ----------
20: Reference de l'emetteur
TREMI/3978/2013
23B: Code de l'operation bancaire
CRED
32A: Date val/dvs/mnt regl interbq
Date : 26 April 2013
Currency : EUR (EURO)
Amount : #500.000,00#
33B: Devise/Montant de l'ordre
Currency : EUR (EURO)
Amount : #500.000,00#
50F: Donneur d'ordre - ID
/TN5924000018745252730160
1/SOCIETE AL BAYAN DE COMMERCE INT
2/30 AVENUE DE BARCELONE
2/EL MOUROUJ 4
3/TN/TUNISIE
57A: Inst gestionnaire compte - FI BIC
[redacted]
NATIONAL BANK OF GREECE S.A.
ATHENS GR
59: Client beneficiaire -nom/adresse
[redacted]
GREECE
70: Informations sur le versement
/INV/0745/13 DD 18/04/2013
71A: Details des frais
SHA
---------- Message Trailer ----------
{CHK:E99BF255YF15}
PKI Signature: MAC-Equivalent
---------- Interventions ----------
Category : Network Report
Creation Time : 26/04/13 16:49:34
Application : SWIFT Interface
Operator : SYSTEM
Text
{1:F21BTEXTNTNTAXXX0915090317}{4:{177:1304261656}{451:0}}
*End of Message

Source: Confidential

EUC for AIK Trading Ltd Contract signed by Khaled al-Sharif, dated 27 May 2013

Ministry of Defence
Republic of Libya

Date
EUC NO :

END USER CERTIFICATE

1. Name and Address of End User :
Ministry of Defense of the Republic of Libya
2. Name and Address of Exporter :
AIK TRADING LTD , 17 Gr.Xenopoulou, 3106 Limassol, Cyprus
3. Contract or Order Reference CONTRACT 130393
4. Date : 27.05.2013
5. Articles / Data :
We certify that we have placed an order for the following articles/data in the quantity shown below:

Quantity	Articles/Data Description
2,028,000	1.- 7,62x39 mm ammunitions

6. Certification of End-User :

We certify that we are the end-user of the articles/data listed in item 5. We undertake not to sell, lend or delivery to any third party under any conditions whatsoever, with or without compensation, temporarily or permanently, the articles/data listed in item 6 including equipment and spares, delivered in connection with the after-sales support, documentation and operating manuals, without the prior written approval of the ----------AUTHORITIES

Name & title of apliuant :

Name & title of signer

Name and title of :

Signiture

Signature of official of end-user
Ministry of Defense of LIBYA
Signature:

Source: Confidential

Offer for 181 trucks from White Star Company to Ministry of Defence signed by Mustapha Abd al-Raham, dated 15 May 2013

شركة النجمة البيضاء

2013-5-15 التاريخ

13-5-01 ع - 2013-5-15

السادة - وزارة الدفاع .

بعد التحية .....

نحن شركة النجمة البيضاء لاستيراد وسائل النقل والمعدات - نتقدم اليكم بهذا العرض والذي يتضمن خزانات نوع [انش بي اي 201] مصنوعة من الالمونيوم العالي الجودة حسب المواصفات الاوروبية و الامريكية ذات سعة 20 الف لتر وذات جودة عالية ويستعمل لاغراض متعددة ومنها الوقود و المياه سهل الحركة و النقل بالطيران [سي 130] العسكرية وجرا بالعربات في الصحراء ويوجد به نظام فلتر عالي الجوده لتزويد الطيران و الالات العسكرية وبه مضخة سريعة لتزويد الوقود الموجود فيه في فتره زمنيه قدرها 15 دقيقه وكذلك يستعمل كمحطات وقود متنقلة في الصحراء والمواقع العسكرية و الحدودية .

العدد	النوع	سعر القطعة	السعر بدينار الليبي	الاجمالي
181	HBA 201	Euro 97,000	169,750	30,724,750

- التسليم فور التسوية المالية حسب الشرط .

- ضمانة لمدة سنتين .

ولكم منا جزيل الشكر والاحترام

رئيس مجلس الادارة

مصطفى عبد الرحمن

هاتف 021 477 4343 فاكس 021 477 3568

Source: Confidential

Request for procurement of tanker trucks by Khaled al-Sharif

6

وزارة الدفاع
ديوان الوزارة

Ministry of Defense

إلى / إدارة المشتريات العسكرية

تحيـــــل إلـــــيكم... كتـــاب رئـــيس هيئـــة الامـــداد و التمـــوين المـــرقم (هـــأ/ت/1629/126) بتـــاريخ 2013/05/21م و الخـــاص بتوريـــد خزانـــات مصنعة من الالمنيوم.

وذلـــــــــــك... مـــــــن حيـــــث الاختصـــــــاص.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

21.5.2013

خالد محمد الشريف

وكيـــــل وزارة الـــدفـــاع

للشؤون الادارية و المالية

صورة منه إلى :
- مكتب المتـــــابعة بالـــوزارة للتحر
- الملف الـــــــــدوري للحفظ

Source: Confidential

Approval of the procurement of tanker trucks by White Star Company signed by Khaled al-Sharif and Abd al-Raham al-Tawil

وزارة الدفـــــاع
رئاسـة الأركـان العـامة
هيئة الإمداد والتموين

001629

إلى / وزارة الدفـــاع

- اشـارة الى كتـاب شـركة النجمـة البيضـاء المـرقم (ن.ج/501- 13) والخـاص بعـرض توريـد خزانـات نـوع (الـش.بـي.اي201) مصـنعة مـن الالمنيـوم وفـق المواصـفات الاوربيـة والأمريكيـة ذات سـعة (20,000) عشرون الف لتر .
- نفيدكم بانـه لامـانع لـدينا مـن توريـد هـذه الخزانـات وفـق المواصـفات المذكورة ، وذلـك لاسـتعمالها كمحطـات وقـود ومياه ثابتـة ومتحركـة وخاصة في المواقع الحدودية والمواقع العسكرية المختلفة .

يرجى التفضل بالاطلاع وامركم .....

العميد الركن
عبدالرحمن عمران الطويل
رئيس هيئة الإمداد والتموين

الحكومة الليبية المؤقت
وزارة الدفـاع
الوارد

Source: Confidential

Confirmation of delivery of the tanker trucks to Tripoli signed by White Star Company

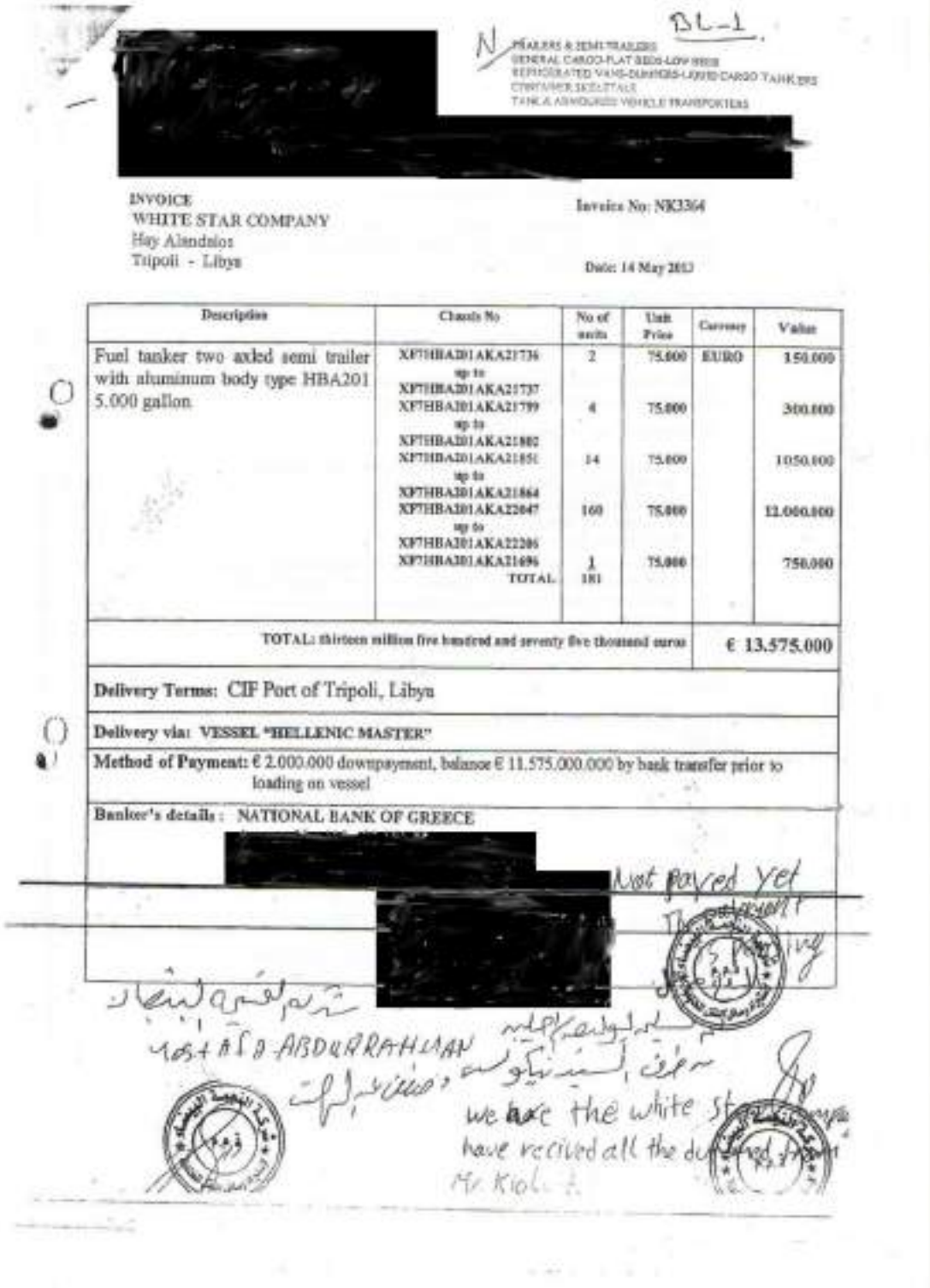

[redacted]

BL-1

N [redacted]

TRAILERS & SEMI TRAILERS
GENERAL CARGO-FLAT BEDS-LOW BEDS
REFRIGERATED VANS-DUMPERS-LIQUID CARGO TANKERS
CONTAINER SKELETALS
TANK & ARMOURED VEHICLE TRANSPORTERS

INVOICE
WHITE STAR COMPANY
Hay Alandalos
Tripoli - Libya

Invoice No: NK3364

Date: 14 May 2013

Description	Chassis No	No of units	Unit Price	Currency	Value
Fuel tanker two axled semi trailer with aluminum body type HBA201 5.000 gallon	XF7HBA201AKA21736 up to XF7HBA201AKA21737	2	75.000	EURO	150.000
	XF7HBA201AKA21739 up to XF7HBA201AKA21882	4	75.000		300.000
	XF7HBA201AKA21851 up to XF7HBA201AKA21864	14	75.000		1050.000
	XF7HBA201AKA22047 up to XF7HBA201AKA22206	160	75.000		12.000.000
	XF7HBA201AKA21696 TOTAL	1 181	75.000		750.000
TOTAL: thirteen million five hundred and seventy five thousand euros					€ 13.575.000
Delivery Terms: CIF Port of Tripoli, Libya					
Delivery via: VESSEL "HELLENIC MASTER"					
Method of Payment: € 2.000.000 downpayment, balance € 11.575.000.000 by bank transfer prior to loading on vessel					
Banker's details: NATIONAL BANK OF GREECE [redacted]					

Not payed yet

MOSTAFA ABDURRAHMAN

we are the white st[redacted]
have received all the d[redacted]

Source: Confidential

Greek entry visa fee for Khaled Sharif for 20 April 2013

Source: Confidential

Greek entry visa fee for Abd al-Hakim Belhaj for 20 April 2013

Source: Confidential

Annex 21 Moldovan civilian cargo planes

Confirmation of the Moldovan Security Information Service that investigations are ongoing on illegal air transports, dated 02 October 2017

Ex. nr. 1

SERVICIUL DE INFORMAȚII ȘI SECURITATE AL REPUBLICII MOLDOVA

MD-2004, mun. Chișinău, bd. Ștefan cel Mare și Sfânt, 160, tel. 022-570-415, fax 022-234-088, e-mail: info@sis.md

"02" 10 2017 Nr. 8-389/17

La nr. 156/06-09/2017

Asociației Reporteri de Investigație și Securitate Editorială
MD-2012, Chișinău, str. Armenească nr. 44/1, of. 2

În contextul solicitării Dumneavoastră, relevăm că Serviciul de Informații și Securitate investighează posibila implicare a unor operatori aerieni din Republica Moldova în transportări ilegale, sub aspectul riscurilor pentru securitatea națională și/sau internațională.

În situația constatării circumstanțelor de interes public, Serviciul va prezenta informația la acest subiect, additional.

Gheorghe RACOVIȚA
Șef al Aparatului directorului SIS

Source: Media [7]

IL-76 sighted on Benina air base, 4-6 May 2017

Source: Confidential

[7] Rise Moldova, "Avioane De Razboi", 30 November 2017, https://www.rise.md/video-avioane-de-razboi/

IL 18D sighted on Benina airbase, May 2017

Source: Confidential

IL-18D sighted on military airbase of Brak al-Shate', 4 June 2017

Source: Confidential

Annex 22 London Court judgment in LIA case

Neutral Citation Number: [2016] EWHC 602 (Comm)

Case No: CL-2015-000641

IN THE HIGH COURT OF JUSTICE
QUEEN'S BENCH DIVISION
COMMERCIAL COURT

Royal Courts of Justice, Rolls Building
Fetter Lane, London, EC4A 1NL

Date: 17/03/2016

Before :

MR JUSTICE BLAIR

Between :

HASSAN BOUHADI — **Claimant**

- and –

ABDULMAGID BREISH — **Defendant**

Mr. JONATHAN CROW QC and Mr. JAMES McCLELLAND (instructed by Hogan Lovells International LLP) for the Claimant
LORD PANNICK QC, Mr. RICKY DIWAN QC and Mr. DAVID PETERS (instructed by Stephenson Harwood LLP) for the Defendant

Hearing dates: 7th March 2016

Approved Judgment

I direct that pursuant to CPR PD 39A para 6.1 no official shorthand note shall be taken of this Judgment and that copies of this version as handed down may be treated as authentic.

MR JUSTICE BLAIR

Mr Justice Blair:

1. This case came before the court on 7 March 2016 for trial. The court was due to hear claims as to which regime in Libya the court should treat as the government of that country.

2. For reasons which appear below, the court was concerned about continuing the hearing in present circumstances. Following submissions on behalf of the parties, the case was adjourned that day with liberty to restore, and this judgment contains the reasons for that decision.

3. The background to the case is the continuing instability in Libya following the fall of Colonel Gaddafi in 2011. The events since that time are complex, as are the parties' contentions, but it is not necessary or appropriate to go into them in any detail for present purposes.

4. The dispute concerns the Libyan Investment Authority (LIA), which is Libya's Sovereign Wealth Fund, established in 2006, with assets last valued at the end of 2012 at approximately US $67 billion.

5. The dispute arises in this way. It is common ground that the Libyan government is entitled to appoint the LIA's Board of Directors, including its Chairman. There is, however, a dispute as to which regime in Libya the courts in England should treat as the government of that country. This arises because two competing appointments to the chair of the LIA have been made, with the result that both the claimant, Mr Hassan Bouhadi, and the defendant, Mr Abdulmagid Breish, claim to be the chairman.

6. To support their appointments, they rely on the authority given by one of two regimes, to adopt the terminology adopted by the parties the "Tobruk government" and the "Tripoli government".

7. The claimant's case is that the "Tobruk government" is mandated by the Libyan House of Representatives elected in 2014. Following a series of attacks by militias in Tripoli (which is Libya's capital) in July to August 2014, this is based in Tobruk in the east of the country. The Libyan Ambassador accredited to the United Kingdom represents this government, and it has achieved international recognition. The claimant's authority is said to derive from it.

8. The defendant's case is that the "Tripoli government" based in Tripoli is mandated by the General National Congress. Its claim to be the constitutional government of the country is primarily based on two decisions of the Libyan Supreme Court of 6 November 2014, together with the asserted extent of its administrative control. The defendant's authority is said to derive from the Tripoli government, and/or from Libyan domestic law (which he argues the court should apply even if neither regime is recognised).

9. Despite the dispute, according to the evidence of Mr Bouhadi, the LIA continues to function out of Malta, though it is hampered in certain respects by international sanctions. Nothing in this judgment should be taken as casting any doubt on current arrangements.

10. The immediate reason that the dispute has arisen concerns the conduct of legal proceedings. These are principally two claims brought by the LIA, being actions begun in 2013 in the English courts against Goldman Sachs International and Société Générale and others which seek approximately £2 billion in damages.

11. On 28 April 2015, because of doubts as to who was authorised to give them instructions, the solicitors acting for the LIA in the proceedings came off the record.

12. It was obviously unacceptable for the claims simply to lapse. The claimant and the defendant therefore made a joint application to the court seeking a receivership order in respect of the claims. It is important to emphasise that the order was not sought in respect of the affairs of the LIA in general, but only in respect of the proceedings against the two banks, which are in themselves potentially valuable assets.

13. On 9 July 2015, Flaux J ordered the appointment of receivers over the proceedings, which have been conducted by the receivers since then.

14. The court was told that the basis on which the parties submitted to the jurisdiction on the receivership application was to get the authority question resolved. To achieve that, these proceeding were commenced on 2 September 2015. Directions were given by order of Flaux J dated 14 October 2015, it being directed that the claim and counterclaim should be heard on an expedited basis on the first available date after 15 February 2016.

15. The position of the British government (that is, Her Majesty's Government, or HMG) was clearly of potential importance to the resolution of the legal question, and the order dated 14 October 2015 also directed that the parties should send a joint letter to the Foreign and Commonwealth Office (FCO) in a form to be agreed.

16. This joint letter was duly sent on 16 October 2015 to the Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs.

17. In the letter, the parties said that the proceedings "put in issue the identity of the government of Libya", and asked the FCO to assist the court by answering the following question:

> 'Does Her Majesty's Government recognise as the Government of Libya:
>
> (a) the "Tobruk government", namely that mandated by the House of Representatives following the 2014 elections; or
>
> (b) the "Tripoli government", namely that mandated by the General National Congress following the 2014 election, and which is sometimes referred to as the "National Salvation Government".'

18. No answer was forthcoming at this time, and the parties continued to prepare for the trial, which was fixed for 7 March 2016 with a time estimate given by the parties of 4-5 days.

19. Meanwhile, a number of developments took place consolidating earlier moves towards a resolution of the political conflict in Libya by establishing a "Government of National Accord". The following have been particularly identified in the material before the court:

    i) An international Ministerial Conference held in Rome on 13 December 2015 issued a joint Communiqué stating that the participants "… recognize and support the Libya Political Agreement and the institutions validated by it, and pledge our support for a Government of National Accord as the sole legitimate government of Libya. …".

    ii) On 17 December 2015, the Libyan Political Agreement (LPA) was signed in Skhirat, Morocco.

    iii) On 23 December 2015, the UN Security Council through the unanimous adoption of Resolution 2259 (2015) endorsed the Rome Communiqué to support the Government of National Accord as the sole legitimate government of Libya.

20. The parties differ as to the significance of these developments for the question of recognition.

21. The claimant submits that under the Libyan Political Agreement, the Government of National Accord does not yet exist, and has not yet been approved by the House of Representatives. The exhortations which have been made about dealing only with the Government of National Accord (GNA) and no one else are forward looking, and do not change the current position, which is that the Tobruk government is recognised by HMG (and the international community) as the legitimate government of Libya.

22. The defendant submits that because HMG's policy is to promote a Government of National Accord as the sole legitimate government of Libya, it necessarily follows that HMG's policy is that it does not currently accept either the Tobruk government or the Tripoli government as the legitimate government of Libya. That is for the reason that any such recognition would impede the policy objective of securing a consensual government.

23. On 3 March 2016, that is to say four days before the trial was due to start, the court and the parties received a letter from the Foreign and Commonwealth Office in response to that sent by the parties on 16 October 2015. The operative part of the letter is set out in full in the Annex.

24. The FCO letter of 3 March 2016 made the following points in particular:

    i) HMG has not recognised as the Government of Libya either the "Tobruk government" or the "Tripoli government". Following the 1980 change in policy, HMG recognises states rather than governments.

    ii) In its dealings with the various participants in the political crisis in Libya, HMG's highest priority is to support the efforts of the United Nations and the international community to establish a Government of National Accord. The signature of the Libyan Political Agreement on 17 December 2015 was a

"major milestone" in this respect, providing for the institutional structures of the GNA and a process for its formation.

iii) Reference is made to a number of instruments, including UNSCR 2259 (2015) (see above) which in paragraph 9 "*Further calls* upon the Government of National Accord to protect the integrity and unity of the National Oil Company, the Central Bank of Libya and the Libyan Investment Authority, and for these institutions to accept the authority of the Government of National Accord".

iv) Mr Fayez Serraj is named in the LPA as Head of the Presidency Council, which is the body recognised in the LPA that is authorised to exercise the executive authority of the Libyan Government.

v) Mr Serraj is currently in the process of putting together a Cabinet of Government Ministers (Government of National Accord) as foreseen in the LPA.

vi) He plans to submit the list of Ministers to the House of Representatives which is the legislative authority of the Libyan state, under Article 12 of the Libyan Political Agreement.

vii) On 25 February 2016, Mr Serraj confirmed to a representative of HMG his readiness to clarify the leadership of the Libyan Investment Authority as soon as possible after approval of the Cabinet: "We expect this to occur within the coming weeks".

25. In these circumstances, the parties' positions are as follows.

26. The claimant says that the LPA has been in draft since at least June or July last year, and has had a very slow gestation, and has not yet been approved by the House of Representatives. He submits that the court should proceed to determine the recognition question on the basis that these developments are forward looking, and do not affect the current position as to the legitimacy of the Tobruk government.

27. The claimant further submits that even if the court exercises judicial restraint in not answering the question as to the government, one would be left with the question, who is the chairman? That would have to be answered by reference to the historic question as to what was the government of Libya when the claimant was appointed in September/October 2014. One would be looking at the question of which the British government regarded as the government of Libya at that time, as to which there can be no dispute. That question at least should be decided now.

28. Whilst stating that he is not asking for an adjournment, the defendant says that to proceed now may be unhelpful to the political process. It may be unhelpful to the prospect of securing a GNA for the court to hear disputed evidence on issues of constitutionality and administrative control, and indeed the dealings of HMG with various actors in Libya. There is a risk, it is said, that this may exacerbate the political tensions in a very sensitive situation.

29. The question of how to proceed is not an easy one for the court. The case is ready for trial, and it is uncommon and intrinsically undesirable to adjourn trials in the commercial court, and there is much force in the claimant's submission that he should be entitled to have the authority question decided now, having come this far.

30. Nevertheless, the fact is that the court now has, albeit at the last moment, a response from the FCO to the joint letter. This sets out certain clear matters, and the question is how to proceed in the light of it. (The response explains that the FCO did not reply sooner because there have been significant developments in the situation in Libya, and the FCO wanted the court to have the government's current position on the issues raised.)

31. The court's approach to the question is as follows. First, it seems right (without deciding the matter) for present purposes to proceed on the basis that the claimant, the party opposing an adjournment, is correct to say that the legitimacy of the House of Representatives, and that of the Tobruk government, has been acknowledged by the British government and has achieved international recognition. A schedule was handed in on behalf of the claimant at the beginning of the hearing in this regard.

32. The question then arises as to the legal principles to be applied. The effect of letters from HMG to the court in the context of state/governmental recognition has arisen in various cases in differing contexts.

33. The effect can be conclusive. It is common ground that where (notwithstanding the 1980 change of policy), the British government expressly recognises a new government and certifies as such to the court, this will be binding on the court (*British Arab Commercial Bank plc v National Transitional Council of the State of Libya* [2011] EWHC 2274 (Comm), 147 ILR 667, at [25], Blair J; Campbell McLachlan, *Foreign Relations Law*, Cambridge University Press, 2014, at paragraphs 10.85 and 10.93).

34. Neither party contended that the FCO letter of 3 March 2016 amounted to a certificate in this sense.

35. It is further common ground that in the absence of such a certificate, the approach to be taken is that of the court in *Republic of Somalia v Woodhouse & Carey (Suisse) S.A.* [1993] QB 54, 94 ILR 608, Hobhouse J. As the parties say, this case gives useful guidance as to the factual and legal investigation required, though the factors identified in it as being relevant are subject to an evaluation on the facts of the particular case (*Kuwait Airways Corpn v Iraqi Airways Co (Nos 4 and 5)* [2002] 2 AC 883 at [359][1]).

36. In fact, in both the *Somalia* and *Kuwait Airways* cases the FCO had written to the court, though not in the form of certificates of recognition.

37. In the *Kuwait Airways* case, it had been submitted on behalf of the defendants that Iraq was the *de facto* government of Kuwait during its period of occupation in 1990 and 1991. In 1997, during the course of the proceedings, the FCO wrote to the court

[1] At [1], Brooke LJ explains that Rix LJ was substantially responsible for this part of the judgment.

to the effect that HMG had not at any time recognised Iraqi occupation or control of Kuwait.

38. It was pointed out by Mance J at first instance (*Kuwait Airways Corpn v Iraqi Airways Co* [1999] CLC 31) that the change of policy in 1980, by which HMG recognises states not governments, nevertheless left it free to take and to inform the court of a more categorical attitude regarding recognition or non-recognition of a foreign government (at p.67C). He referred to Lord Atkin's statement in *The Arantzazu Mendi* [1939] AC 256 (at p. 264) that, "Our State cannot speak with two voices on such a matter, the judiciary saying one thing, the executive another". He concluded that, "Putting the matter at its lowest … public policy points compellingly towards the courts adopting the same attitude as Her Majesty's Government manifests" (at p. 67H).

39. Similarly, the Court of Appeal stated (ibid at [358]) that, "… an unequivocal position adopted by Her Majesty's Government, even if not formally conclusive, may be compelling, at any rate in the absence of some countervailing and paramount factor".

40. The letter sent by the FCO to the court in the present case is different from that sent in *Kuwait Airways*. In that case, there was in effect a categorical statement by HMG of non-recognition of the Iraqi occupation of Kuwait for any purposes. In this case, the reason given for the non-recognition of either the Tobruk government or the Tripoli government is the simple policy one, namely that following the change of policy in 1980, HMG recognises states rather than governments. In principle, that leaves it open to the court to determine the question.

41. The claimant's case is that the letter is entirely consistent with abundant evidence as to the position of the British government prior to the letter, and the court should apply that position as shown in the evidence.

42. However, the letter of 3 March 2016 makes it clear that the position has significantly changed.

43. In those circumstances, the position as stated by Lord Pannick QC for the defendant appears to be correct analytically. Where the court has received a formal communication from the British government, it is that communication which is the voice of HMG for legal purposes. It may be necessary to seek to interpret what is said in the letter, but it is not open to the court to set aside the letter and look at other material in an attempt to identify what the position of HMG actually is.

44. I now consider how these principles apply to the present facts. The FCO letter states that the highest priority of HMG is to support the efforts of the United Nations and the international community to establish a Government of National Accord as the sole legitimate government of Libya.

45. This policy is stated in terms that directly deal with the question of the leadership of the LIA—in other words, the issue before the court. The letter records UN Security Council resolution 2259 (2015) as stating that the Security Council:

> *"... calls* upon the Government of National Accord to protect the integrity and unity of the National Oil Company, the

> Central Bank of Libya and the Libyan Investment Authority, and for these institutions to accept the authority of the Government of National Accord;"

46. These institutions including the LIA are repeatedly identified in the material that the parties have produced. That is because they constitute Libya's vital assets accumulated over time, which will be needed when peace returns, and reconstruction can begin. Maintaining their integrity is obviously of the utmost importance.

47. Finally, the letter says that the Head of the Presidency Council of the Government of National Accord has confirmed his readiness to clarify the leadership of the LIA as soon as possible after the approval of the Cabinet: "We expect this to happen within the coming weeks".

48. Despite the weight of the claimant's submissions, in these circumstances, I consider that it would be both contrary to principle and premature now to rule on the issue as to the chairmanship of the LIA, whether on a current, or historical, basis.

49. In short, the declarations which the court is invited to make would risk cutting across the stated position of HMG. The court is invited to declare that one or other party is chairman of the LIA, but as stated in the letter of 3 March 2016, the government's policy in accordance with the position currently taken by the international community is to place the chairmanship within the sphere of the Government of National Accord. Applying the above case law, public policy points against the court imposing a different solution, particularly on such a sensitive matter.

50. The question then is whether there is any "countervailing and paramount factor" which requires such a course in any event. It is possible to see that such circumstances could arise, for example where an immediate ruling had to be made as regards a particular asset.

51. There does not appear to be any such factor in this case at this time. The litigation against the two banks is subject to the receivership. Though this is not common ground, there is no evidence at this time that this arrangement is causing any difficulty in the conduct of the litigation.

52. In the light of the FCO's letter of 3 March 2016, there are therefore strong reasons to adjourn consideration of the case at the present time, and that is the court's decision. This conclusion is subject to two further points.

53. First, Mr Jonathan Crow QC for the claimant said that the court would be exercising judicial restraint against a hope that it is all going to come good in a short period of time: "Bitter experience in relation to the affairs of Libya", he said, "strongly suggests that that would be a false hope".

54. This point has to be taken very seriously. Obviously, all parties strongly want a good outcome. But as Mr Crow QC points out, and all the evidence before the court shows, the position is volatile in Libya, and changes week by week. However, the court has to deal with the position as it stands now. If and when required, the situation can be reviewed.

55. Second, there is the underlying question of the litigation. In that regard, if the receivers need further guidance in the diligent pursuit of the actions against the banks which are entrusted to them, I make it clear that they have the right to seek directions from the court in the normal way.

56. To facilitate further steps by the parties, and if necessary the receivers, a judge will be assigned to these proceedings and to the receivership instituted by the order of 9 July 2015.

57. In view of the decision to adjourn, it is not in dispute that the order of the court should give each of the parties liberty to restore the proceedings, and that the costs should be reserved. The parties are thanked for their great assistance in the difficult circumstances that have arisen.

ANNEX

Operative parts of letter of 3 March 2016 from the FCO to the court

Re: Legal Proceedings in the High Court of Justice – *Bouhadi v Breish,* Queen's Bench Division, Commercial Court (Claim No. CL-2015-000641)

Thank you for your letter of 16th October, together with a copy of the Order of the Honourable Mr Justice Flaux of 14th October. I am replying on behalf of the Foreign and Commonwealth Office as the Director with responsibility for HMG policy on Libya. We have not replied sooner as there have been significant developments in the situation in Libya in the period since October and we wanted to ensure that the Court had the Government's current position on the issues raised.

In your letter you ask the following question:

'Does Her Majesty's Government recognise as the Government of Libya:

(a) the "Tobruk government", namely that mandated by the House of Representatives following the 2014 elections; or

(b) the "Tripoli government", namely that mandated by the General National Congress following the 2014 election, and which is sometimes referred to as the "National Salvation Government".'

The short answer to your question is that in line with the policy set out to Parliament in 1980, Her Majesty's Government has not recognised as the Government of Libya either the "Tobruk government" or the "Tripoli government" (for these purposes I adopt your own terminology). HMG's policy on recognition of Governments was set out in a Written Answer to a Parliamentary Question on 28 April 1980 (Hansard HL Deb vol 408, cols 1121-1122WA) (text attached). In short, we recognise states rather than governments.

In its dealings with the various participants in the political crisis in Libya, HMG's highest priority is to support the efforts of the United Nations and the international community to establish a Government of National Accord (GNA) which will work for the benefit of all Libyans. The signature of the Libyan Political Agreement (LPA) on 17 December 2015 was a major milestone in this respect. The LPA provides for the institutional structures of the GNA and a process for its formation.

The LPA was welcomed by the international community in Rome, where a joint Ministerial Communiqué was issued to this effect on 13 December (text attached). In the present context, I would like to draw your attention in particular to the following extracts:

"We fully recognize and support the Libya Political Agreement and the institutions validated by it, and pledge our support for a Government of National Accord as the sole legitimate government of Libya. …We stand by Libya's national economic institutions, including the Central Bank of Libya (CBL), National Oil Company (NOC), and the Libyan Investment Authority (LIA), which must function under the stewardship of a Government of National Accord charged with preserving and protecting Libya's resources for the sole benefit of all its people."

Similarly the LPA was also given a strong political endorsement by the UN Security Council in resolution 2259 (2015) adopted on 23 December 2015 (text attached). In particular, I draw your attention to paragraphs 3 and 9:

"3. *Endorses* the Rome Communiqué of 13 December 2015 to support the Government of National Accord as the sole legitimate government of Libya, *stresses* that a Government of National Accord that should be based in the capital Tripoli is urgently needed to provide Libya with the means to maintain governance, promote stability and economic development, and *expresses* its determination in this regard to support the Government of National Accord; …
9. *Further calls* upon the Government of National Accord to protect the integrity and unity of the National Oil Company, the Central Bank of Libya and the Libyan Investment Authority, and for these institutions to accept the authority of the Government of National Accord;"

Fayez Serraj is named in the LPA as Head of the Presidency Council, which is the body recognised in the LPA that is authorised to exercise the executive authority of the Libyan Government. HMG has had ongoing dealings with Mr Serraj and other members of the Presidency Council in this capacity since the adoption of the LPA. Mr Serraj is currently in the process of putting together a Cabinet of Government ministers (Government of National Accord), as foreseen in the LPA. He plans to submit the list of Ministers to the House of Representatives, which is the legislative authority of the Libyan state, under Article 12 of the Libyan Political Agreement. On 25 February Mr Serraj confirmed to a representative of HMG his readiness to clarify the leadership of the Libyan Investment Authority as soon as possible after the approval of the Cabinet. We expect this to occur within the coming weeks.

Annex 23 Volont case

1. On 12 October 2017, an agreement was signed between the National Oil Corporation based in Benghazi and “Volont Shipping and Trading”.

Extract of the NOC and Volont Shipping and Trading agreement, 12 October 2017

المؤسسة الوطنية للنفط

National Oil Corporation

Benghazi- Libya

This Agreement

Contract for the sale and purchase of

Libyan Crude Oil

FOB

اتفاقية بيع النفط الخام

VOLONT SHIPPING & TRADING S.A./ Registration NO. (2017-C-013)

Page 1 of 14

THIS CONTRACT AGREEMENT MADE ON BETWEEN

SELLERS NAME: National Oil Corporation
Address:Jamal Abdel Naser Street, Berka, NOC HQ Bulding, Benghazi, Libya.

Representative: **Mr. Mohamed Atia**
Position: Chairman, National Oil Corporation

And

BUYERS NAME: VOLONT SHIPPING & TRADING S.A.

Representative: **Mr. Dimitri Xenikakis**
Position: CEO

National Oil Corporation
Contract Number:
012 - OCT - 2017
Date: 12/10/2017

Paragraph (1)

SELLERS NAME:

The Entity incorporated under the laws of Libya, hereinafter called the "SELLER", which expression where the context so admits, shall include their personal representatives.

BUYERS COMPANY NAME:
The Entity incorporated under the laws of Marshal Islands , hereinafter called the "BUYER", which expression where the context so admits, shall include their personal representatives.

Paragraph (2)

Terms:

WHEREAS The Seller with full authority, hereby agrees to supply and deliver the herein mentioned crude oil and fulfill all the requirements referenced to herein and shall provide the referenced crude under the terms and conditions and at the time so agreed by both Parties.

WHEREAS The buyer makes an irrevocable and firm commitment to purchase and load the crude oil also makes an irrevocable and firm commitment to accept the said product according to this contract terms

Paragraph (8)

DECLARATION:

The undersigned declare that the foregoing instrument fully sets forth the entire agreement between the parties and that the signatories below have been fully and duly authorised to enter into and bind each representative company to the contract.

SELLER AND BUYER'S ACKNOWLEDGEMENT:

Paragraph (9)

We, as Seller, hereby with full corporate responsibility and with the power vested in its Officer, accept, confirm and agree to abide by this Contract. The Seller has all rights to revoke the entire Contract if Buyer failed to meet terms of this Contract.

Date

Signed by:

SELLERS NAME: National Oil Corporation
Address:Jamal Abdel Naser Street, Berka, NOC HQ Bulding, Benghazi, Libya

Prepared by : Dr. Almabruk Sultan.
Position: Member of the Board of Directors

Representative: Mr. Mohamed Atia

Position: Chairman, National Oil Corporation

And

We, as Buyer, hereby with full corporate responsibility and with the power vested in its Officer, accept, confirm and agree to abide by this Contract.

date:

Signed by:

BUYERS NAME: VOLONT SHIPPING & TRADING S.A.

Representative: Mr. Dimitri Xenikakis
Position: CEO

Appendix (A) of crude oil type specification

Crude	API Gravity	Sulfur Content	Loading Port
Messla	-	-	Marsa al-Hariga / Tobruk
Sarir	37.1	0.2	Marsa al-Hariga / Tobruk

Page 14 of 14

Source: Confidential

Annex 24 Limbado case

1. The following is an extract of the agreement signed between National Oil Company of Benghazi and “Limbado Finance Ltd.” on 3 October 2017.

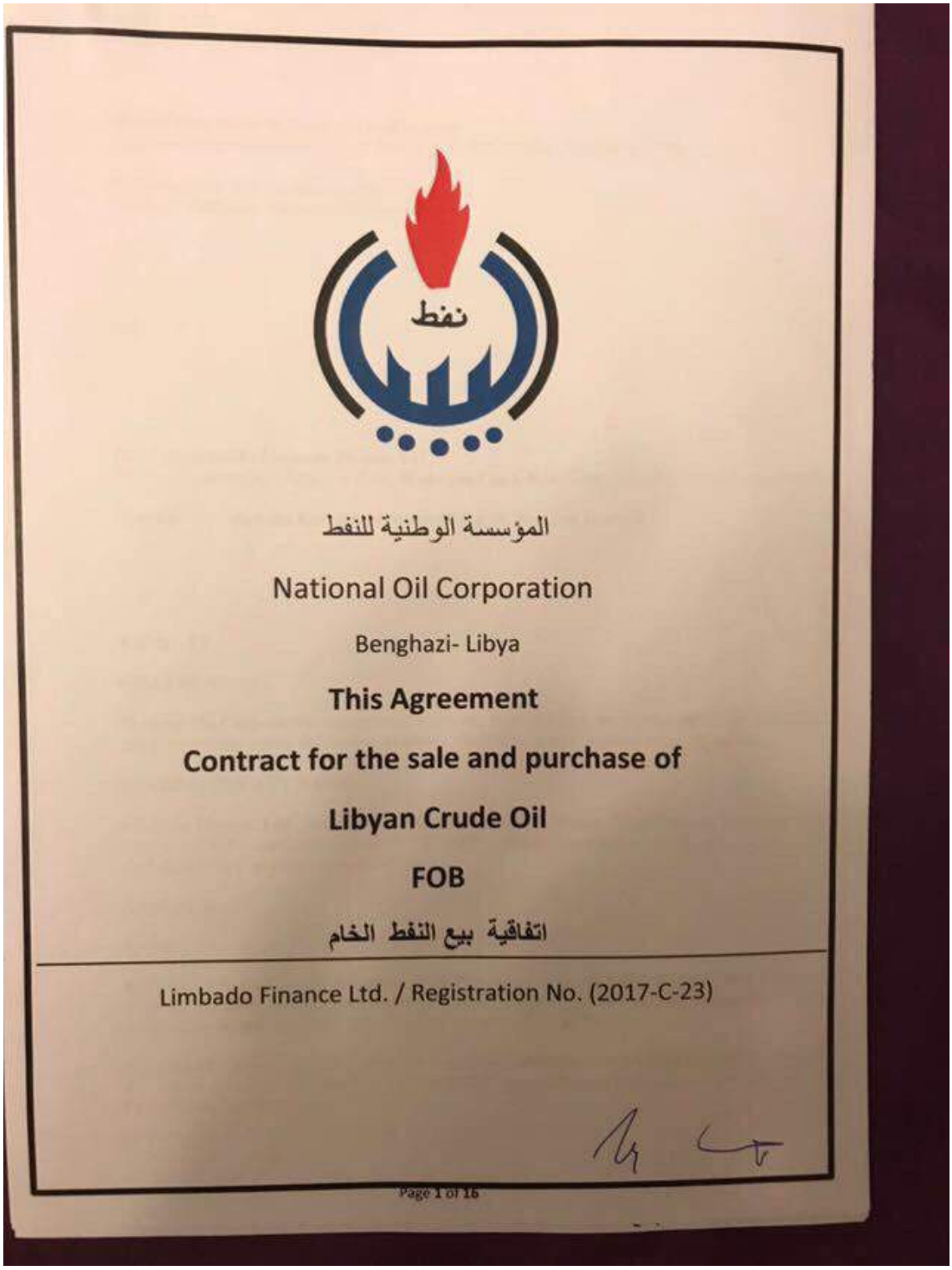

المؤسسة الوطنية للنفط

National Oil Corporation

Benghazi- Libya

This Agreement

Contract for the sale and purchase of

Libyan Crude Oil

FOB

اتفاقية بيع النفط الخام

Limbado Finance Ltd. / Registration No. (2017-C-23)

Page 1 of 16

THIS AGREEMENT IS MADE ON 3 OCTOBER 2017 BETWEEN

SELLERS NAME: National Oil Corporation
Address: Jamal Abdel Naser Street, Berka, NOC HQ Bulding, Benghazi, Libya.

Representative: **Mr. Mohamed Atia**
Position: Chairman, National Oil Corporation

and

BUYERS NAME: Limbado Finance Ltd.
Address: Vanterpool Plaza, 2nd floor, Wickhams Cay I, Road Town, Tortola, British Virgin Islands

Director: **Mr. Michalis Korellis, Director, M.K.C.K. Services Limited**

Article (1)

SELLERS NAME:

National Oil Corporation incorporated under the laws of Libya, hereinafter called the "SELLER", which expression where the context so admits, shall include their personal representatives.

BUYERS COMPANY NAME:

Limbado Finance Ltd., incorporated under the laws of the British Virgin Islands, registered under number 1943396, hereinafter called the "BUYER", which expression where the context so admits, shall include their personal representatives.

Article (2)

Terms:

WHEREAS The Seller with full authority, hereby agrees to supply and deliver the herein mentioned crude oil and fulfill all the requirements referenced to herein and shall provide the referenced crude under the terms and conditions and at the time so agreed by both Parties.

WHEREAS The buyer makes an irrevocable and firm commitment to purchase and load the crude oil also makes an irrevocable and firm commitment to accept the said product in accordance with the terms of this Agreement.

Date: 3 October 2017

Signed by:

SELLERS NAME: **National Oil Corporation**
Address:Jamal Abdel Naser Street, Berka, NOC HQ Bulding, Benghazi, Libya.

Prepared by: **Dr. Almabruk Sultan.**
Position: Member of Board of Directors for International Marketing, National Oil Corporation

Representative: **Mr. Mohamed Atia**
Position: Chairman, National Oil Corporation

and

We, as Buyer, hereby with full corporate responsibility and with the power vested in its Officer, accept, confirm and agree to abide by this Agreement.

date:

Signed by:

BUYERS NAME: **Limbado Finance Ltd.**

Director: **Mr. Michalis Korellis, Director, M.K. [illegible] Services Limited**

Appendix (A) of crude oil type specification

Crude	API Gravity	Sulfur Content	Loading Port
Sarir / Messla blend	37.6	0.128-	Marsa al-Hariga / Tobruk / Marsa al-Hariga / Marsa al-Brega / Sider
Sarir	37.1	0.2	Marsa al-Hariga / Tobruk / Marsa al-Hariga / Marsa al-Brega / Sider
Brega	42.6	0.173	Marsa al-Brega
Amna	36.9	0.112	Sider / Zweitina

Page 16 of 16

Source: Confidential

Annex 25 Pumping stations for fuel smuggling in Zuwarah area

1. Sources informed the Panel about three pumping stations, located on the coast between Zuwarah and Abu Kammash, that supply fuel to smuggling ships. The vessels usually remain between 1 and 2 nautical miles offshore.

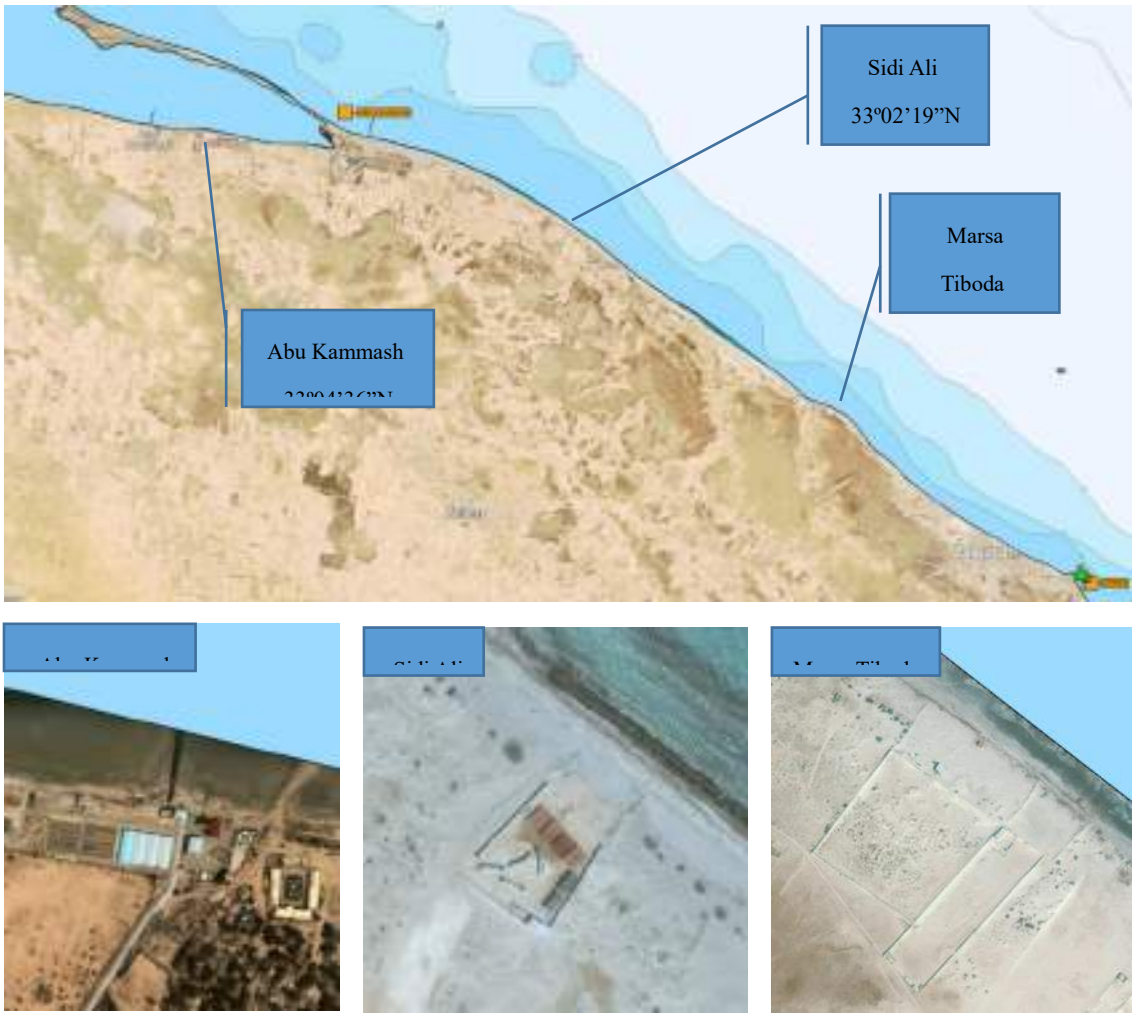

Source: Confidential

2. Abu Kammash is owned by Morad Idrissi, Liasa Younis Alazabi and Mohamed Jarrafa, who also "rent" the facilities to other individuals. Sidi Ali's owners are unknown, and its facilities are "rented" to several Zuwarah smugglers. Marsa Tiboda's pumpimg station is owned and operated by Fahmi Musa Bin Khalifa (a.k.a. Fahmi Slim), and his brothers.

Annex 26 Capricorn

1. On 21 July 2017, the vessel was added to the sanctions list. The details of the vessel are:

Information		Since
IMO number :	8900878	
Name of ship :	CAPRICORN	(since 01/12/2001)
Call sign :	UNKNOWN	
MMSI :		
Gross tonnage :	2187	(since 01/10/1989)
DWT :	4121	
Type of ship :	Oil Products Tanker	(since 01/08/1989)
Year of build :	1989	
Flag :	Tanzania	(since 01/03/2014)
Status of ship :	In Service/Commission	(since 14/03/2015)
Last update :	30/05/2017	

Source: Equasis

2. Previously, on 19 July 2017, the Chargé d'affairs a.i. of the Permanent Mission of Libya to the UN forwarded an email correspondence dated 7 July 2017 in which the focal point appointed pursuant to resolution 2146 (2014), Dr. Abdallah Ateiga, informed about a vessel loading smuggled gasoil offshore Zuwarah (Libya).

3. On 25 October 2017, the Panel received a letter, with attachment (see below), from the Permanent Representative of the United Republic of Tanzania to the United Nations indicating that the vessel "Capricorn" has been deregistered from the Tanzania Zanzibar International Register of Shipping on 10 September 2017. Its current flag remains unknown.

ZANZIBAR MARITIME AUTHORITY

PHONE NO: +255 24 2236795
FAX NO: +255 024 2236796
WEBSITE: www.zma.go.tz

E-MAIL: info@zma.go.tz

P. O. BOX 401
ZANZIBAR
TANZANIA

ZMA/RSZ/150/1/VOL.6/680 **10th September, 2017**

A & E SHIPPING INC.
PANAMA CITY, PANAMA

REF: DEREGISTRATION OF MT. CAPRICORN
IMO NO. 8900878

Reference is made to our letter with Ref. No. ZMA/RSZ/150/1/VOL.VI/117 dated 28TH July, 2017 regarding MT. Capricorn involvement in illicit export of petroleum from Libya contrary to UN Security Council resolution 2146(2014) and 2362 (2017).

Taking into account that, your company has failed to make clarification (providing information) regarding MT. Capricorn non involvement in illicit export petroleum from Libya, it is prima facie evidence that MT. Capricorn is involved in the illicit activity contrary to UN resolution.

Accordingly, we hereby officially inform you that the Authority has struck off the vessel from Tanzania Zanzibar International Register of Shipping, effective from the date of this letter. This implies that from the effective date the vessel can no longer legally fly the Tanzania flag in its sailing operation, whatsoever.

It is our hope that you will respect and heed this act.

REGISTRAR OF SHIPS ZANZIBAR

CAPT. ABDULLAH H. KOMBO
REGISTRAR OF SHIPS
ZANZIBAR MARITME AUTHORITY

Source: Zanzibar Maritime Authority

4. The Certificate of Registry provided by the United Republic of Tanzania indicates that the "Capricorn" was registered on 1 March 2014 by "A&E Shipping Inc.", a Panamanian company based in Panama City. No further details regarding "A&E Shipping Inc." are yet available.

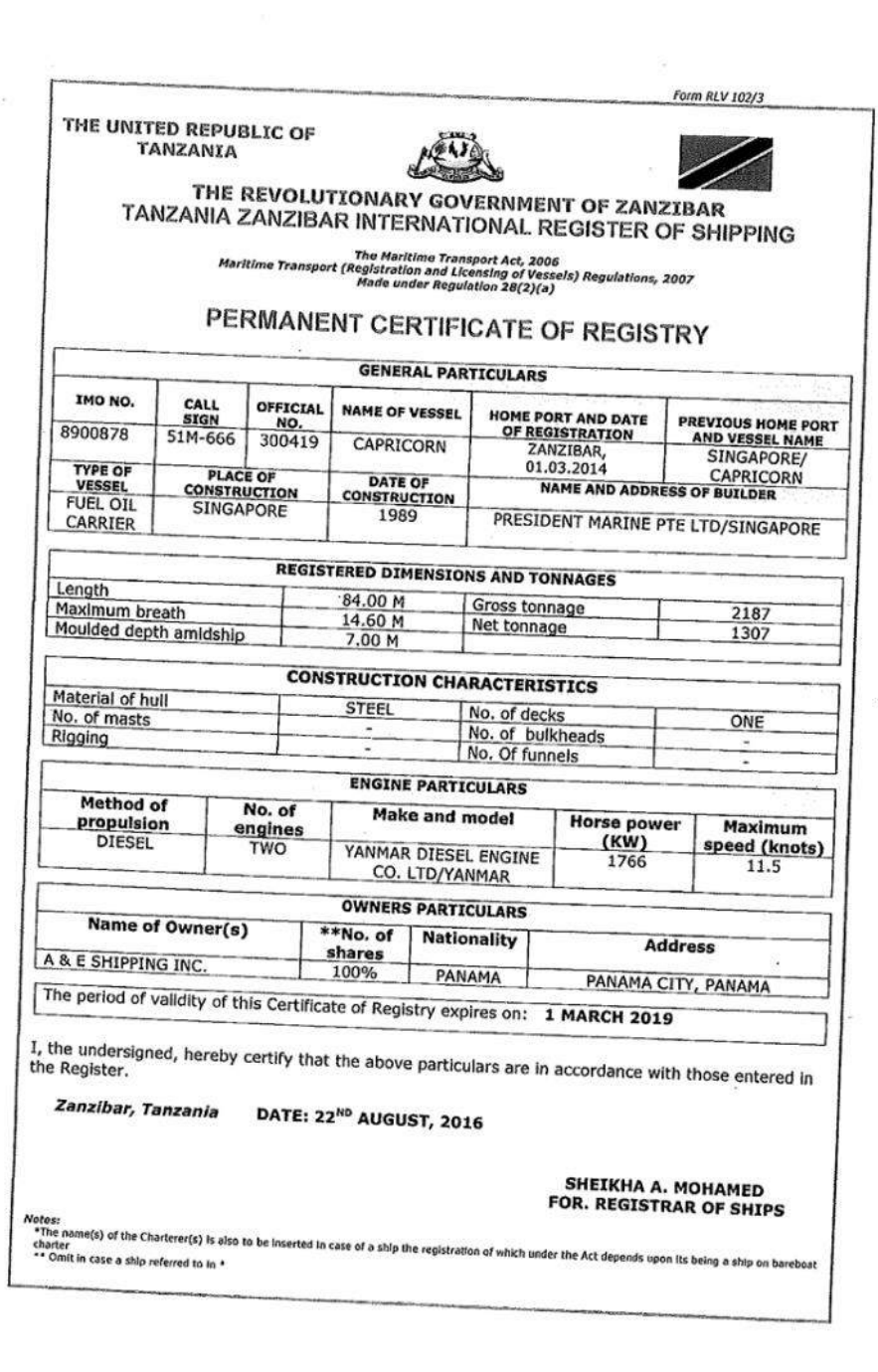

Form RLV 102/3

THE UNITED REPUBLIC OF TANZANIA

THE REVOLUTIONARY GOVERNMENT OF ZANZIBAR
TANZANIA ZANZIBAR INTERNATIONAL REGISTER OF SHIPPING

The Maritime Transport Act, 2006
Maritime Transport (Registration and Licensing of Vessels) Regulations, 2007
Made under Regulation 28(2)(a)

PERMANENT CERTIFICATE OF REGISTRY

GENERAL PARTICULARS

IMO NO.	CALL SIGN	OFFICIAL NO.	NAME OF VESSEL	HOME PORT AND DATE OF REGISTRATION	PREVIOUS HOME PORT AND VESSEL NAME
8900878	51M-666	300419	CAPRICORN	ZANZIBAR, 01.03.2014	SINGAPORE/ CAPRICORN
TYPE OF VESSEL	**PLACE OF CONSTRUCTION**		**DATE OF CONSTRUCTION**	**NAME AND ADDRESS OF BUILDER**	
FUEL OIL CARRIER	SINGAPORE		1989	PRESIDENT MARINE PTE LTD/SINGAPORE	

REGISTERED DIMENSIONS AND TONNAGES

Length	84.00 M	Gross tonnage	2187
Maximum breath	14.60 M	Net tonnage	1307
Moulded depth amidship	7.00 M		

CONSTRUCTION CHARACTERISTICS

Material of hull	STEEL	No. of decks	ONE
No. of masts	-	No. of bulkheads	-
Rigging	-	No. Of funnels	-

ENGINE PARTICULARS

Method of propulsion	No. of engines	Make and model	Horse power (KW)	Maximum speed (knots)
DIESEL	TWO	YANMAR DIESEL ENGINE CO. LTD/YANMAR	1766	11.5

OWNERS PARTICULARS

Name of Owner(s)	**No. of shares	Nationality	Address
A & E SHIPPING INC.	100%	PANAMA	PANAMA CITY, PANAMA

The period of validity of this Certificate of Registry expires on: **1 MARCH 2019**

I, the undersigned, hereby certify that the above particulars are in accordance with those entered in the Register.

Zanzibar, Tanzania **DATE: 22ND AUGUST, 2016**

SHEIKHA A. MOHAMED
FOR. REGISTRAR OF SHIPS

Notes:
*The name(s) of the Charterer(s) is also to be inserted in case of a ship the registration of which under the Act depends upon its being a ship on bareboat charter
** Omit in case a ship referred to in *

Source: Zanzibar Maritime Authority

5. On 20 November 2017, the Committeee received a letter from the Permanent Representative of the Syrian Arab Republic to the United Nations indicating that the “Capricorn” was granted permission to unload its cargo in the tanks of the “Syrian Company for Oil Transportation” on 11 August 2017.

6. With regard to the sailing patterns, the “Capricorn” disconnected its AIS on 2 July 2017, and reconnected it on 10 July 2017.

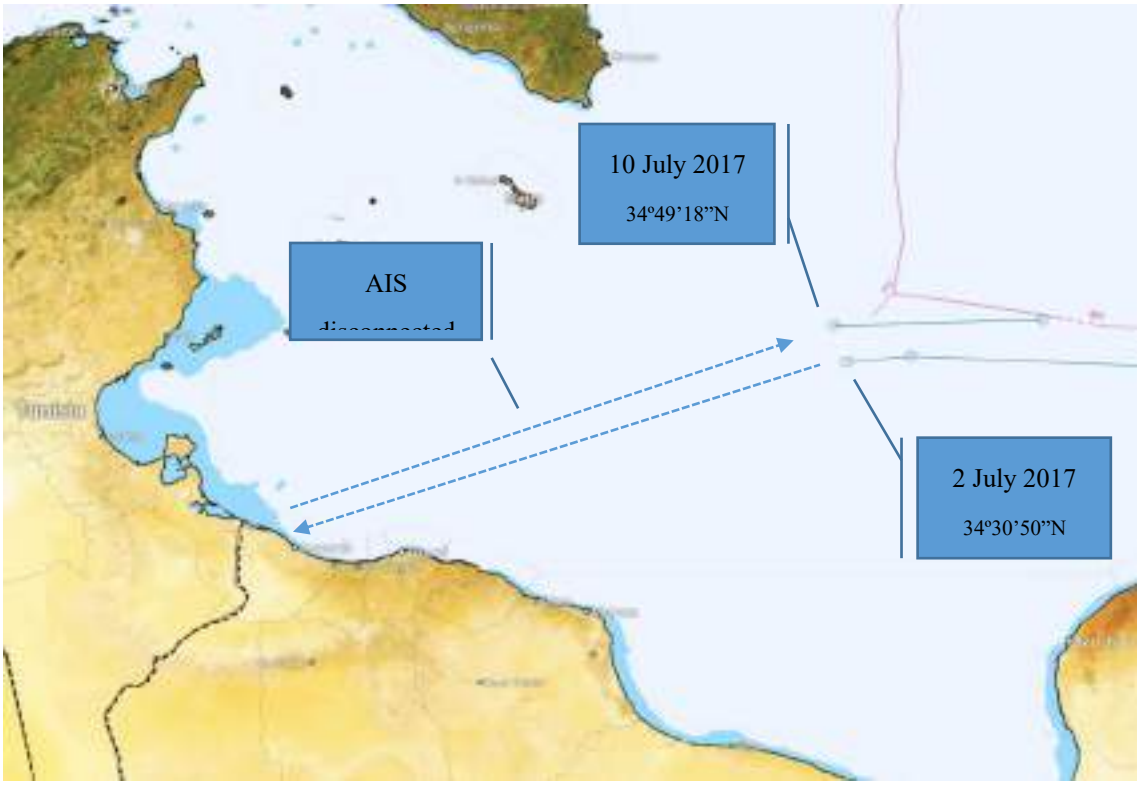

Source: IHS Sea-web

7. The "Capricorn" remained in international waters off the coast of Cyprus until 2 August 2017. On that day, the vessel disconnected its AIS. The tanker then reactivated its AIS on 18 August 2017, offshore Port Said (Egypt). The vessel remained adrift outside of the territorial waters of Egypt until 20 August 2017, when it disconnected its AIS again. On 21 August 2017, the vessel reconnected its AIS and set sail heading to Port Said.

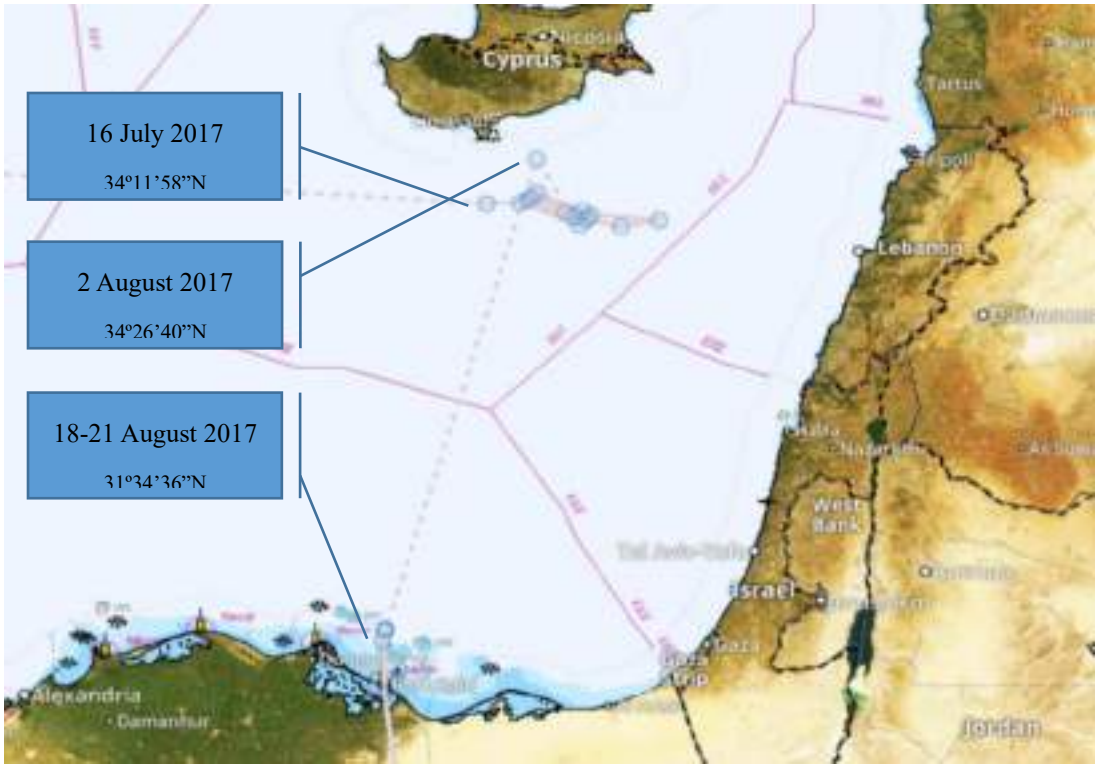

Source: IHS Sea-web

8. The Tanker arrived at Port Said, Egypt, Cruise Terminal 3, on 22 August 2017, at 13.45 UTC, where it remained anchored until 22.30 UTC.

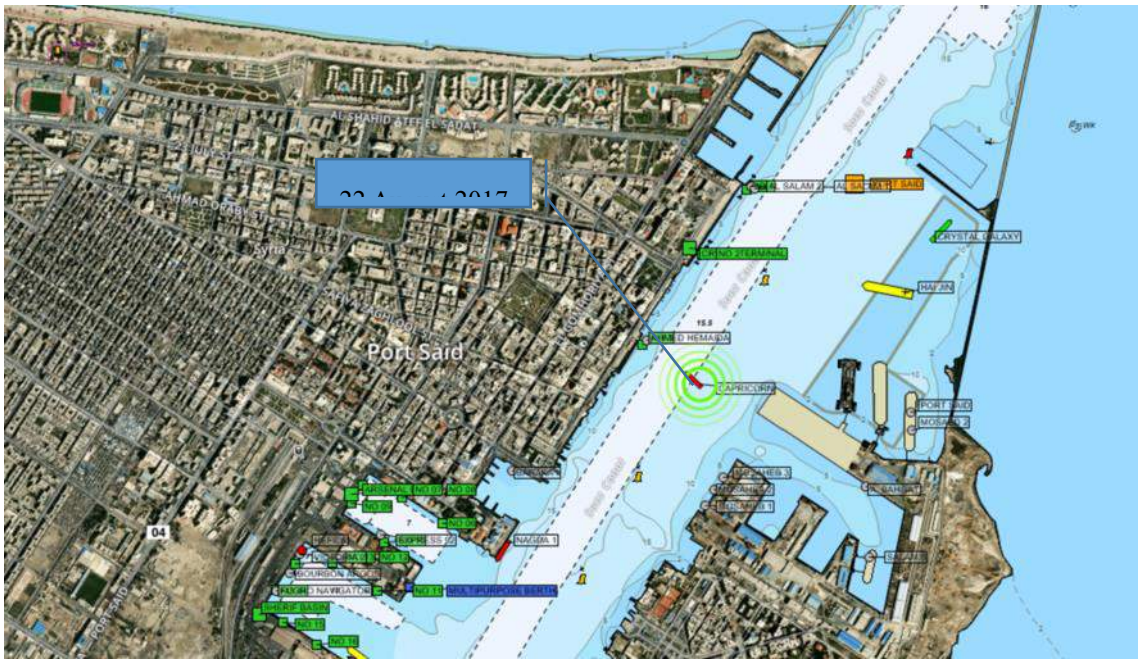

Source: IHS Sea-web

9. At 00.45 UTC on 23 August 2017, the “Capricorn” entered the Suez Canal from the north. The vessel transited the Suez Canal and left Egyptian territorial waters on 25 August 2017.

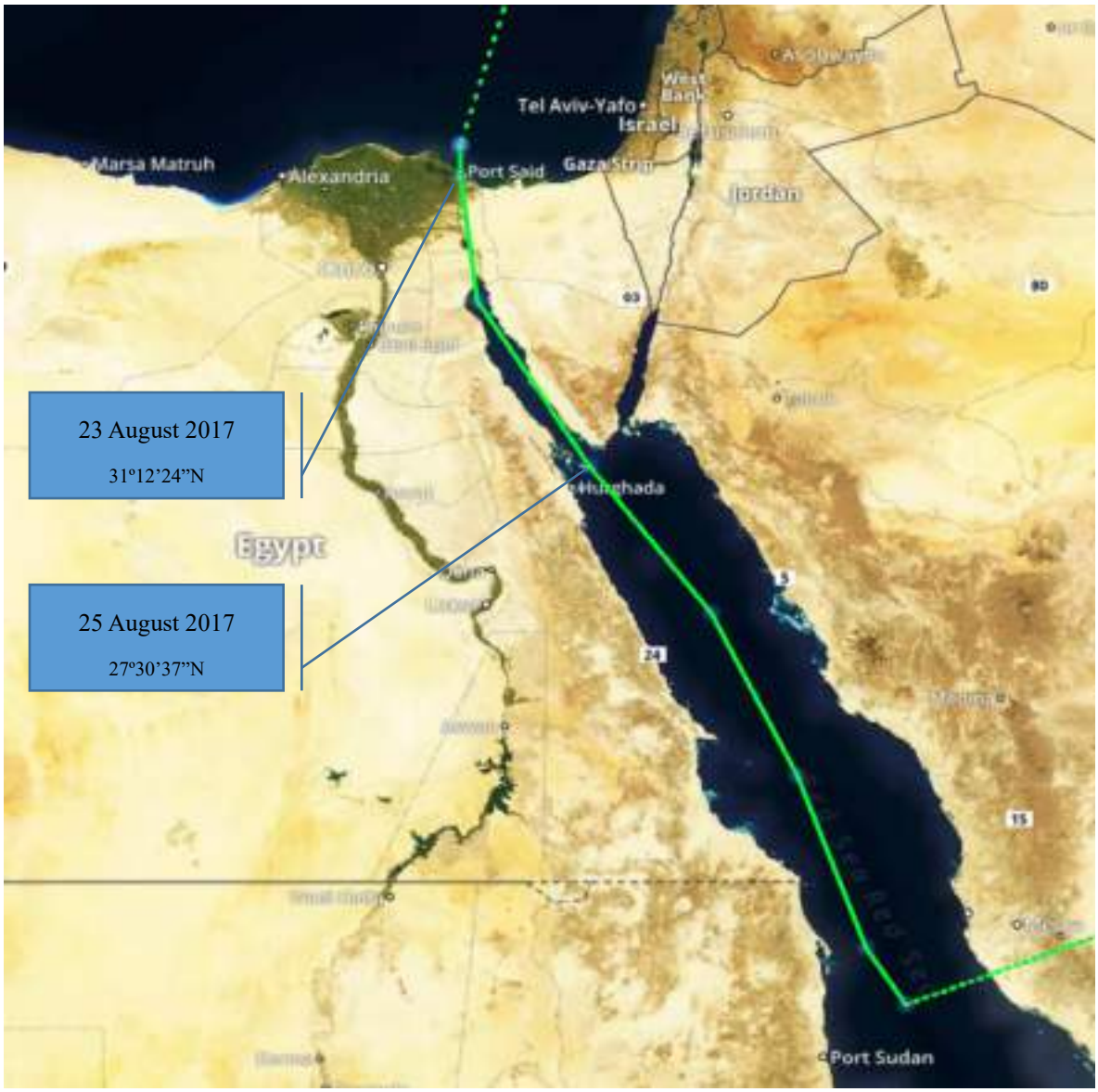

Source: IHS Sea-web

10. The vessel was expected to call at Djibouti port on 1 September 2017, 07.00 UTC, but never did, according to the information provided by Djiboutian authorities. The vessel disconnected its AIS on 28 August 2017 and briefly connected it for the last time on 21 September 2017, while in front of Dubai port, outside of UAE territorial waters.

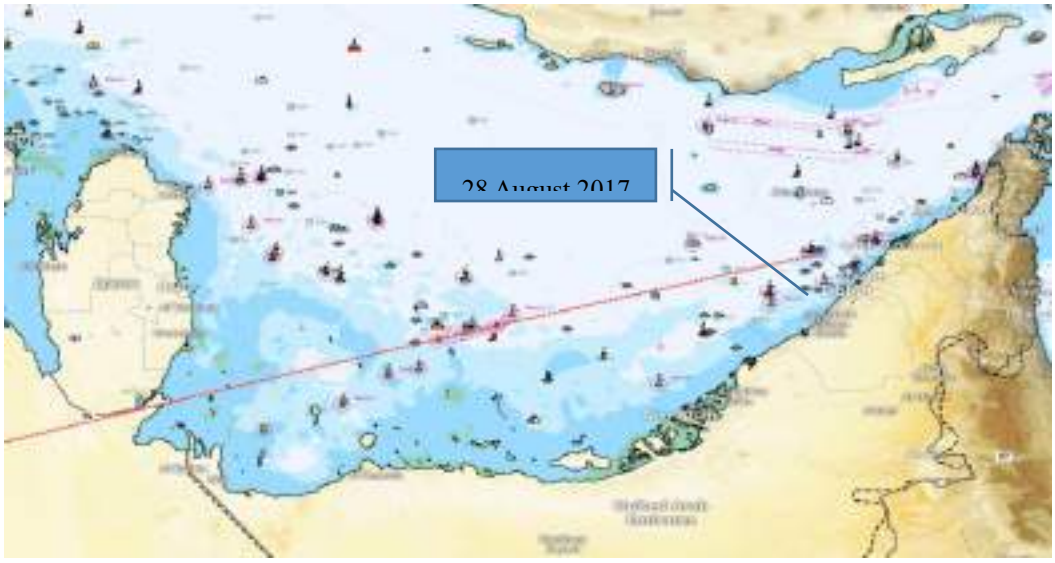

Source: IHS Sea-web

11. Between 25 and 27 December 2017, the vessel entered al Shrajah – Port Khalid, UAE. The Panel has sought clarification from UAE authorities. Since then its whereabouts remain unknown.

Source: IHS Sea-web

Annex 27 Lynn S

1. The details of the vessel are:

Information		Since
IMO number :	8706349	
Name of ship :	LYNN S	(since 01/02/2017)
Call sign :	J8B5544	
MMSI :	376087000	
Gross tonnage :	2910	(during 1990)
DWT :	4470	
Type of ship :	Chemical/Oil Products Tanker	(since 01/11/1990)
Year of build :	1990	
Flag :	St Vincent and Grenadines	(since 01/02/2017)
Status of ship :	In Service/Commission	(since 19/04/2010)
Last update :	27/09/2017	

Source: Equasis

2. According to IHS Sea-web, the "Lynn S" is operated by "Morgan Navigation Co SA"[8], a subsidiary company of "Alfamarine Shipping Co Ltd"[9], both companies registered in Lebanon. The vessel is owned by "Leen Trade Co", a Liberian registered company. However, "Alfamarine Shiiping Co Ltd" informed the Panel that the vessel was delivered to the new owners in May 2017. No further information regarding the sale or the new owners are available.

3. On 27 July 2017, the Chargé d'affairs a.i. of the Permanent Mission of Libya to the UN forwarded an email correspondence dated 26 July 2017 in which the focal point appointed pursuant to resolution 2146 (2014), Dr. Abdallah Ateiga, informed about an illicit ship to ship transfer of the smuggled Libyan gasoil from the "Capricorn" to another tanker, the "Lynn S". On 2 August 2017, the "Lynn S" was added to the sanctions list.

4. The "Lynn S" disconnected its AIS on 25 July 2017, while offshore Beirut, heading west. The "Capricorn" was at 46 nautical miles of distance from the "Lynn S" at that moment. The "Lynn S" connected its AIS again on 2 October 2017, 07.15 UTC, entered territorial waters of Lebanon at 19.05 UTC and it was expected to call at Beirut port on 2 October 2017. There is no official confirmation from Lebanese authorities regarding the activities of the vessel and whether it entered Beirut port or not. The tanker apparently remained at an anchorage area in front of Beirut port until 6 October 2017, when it set sail heading to the west.

[8] Morgan Navigation Co SA. 7th Floor, Bouri E1 Marfa Building, Port Street, Beirut, Lebanon. +96170247696, +96170985586, +96170995227. morgan.navigation@gmail.com

[9] Alfamarine Shipping Co Ltd. 1 st Floor, Hamka Building, BP 119720, Labban Street Beirut, Lebanon. +9611876169. alfamarineshippingcoltd@gmail.com

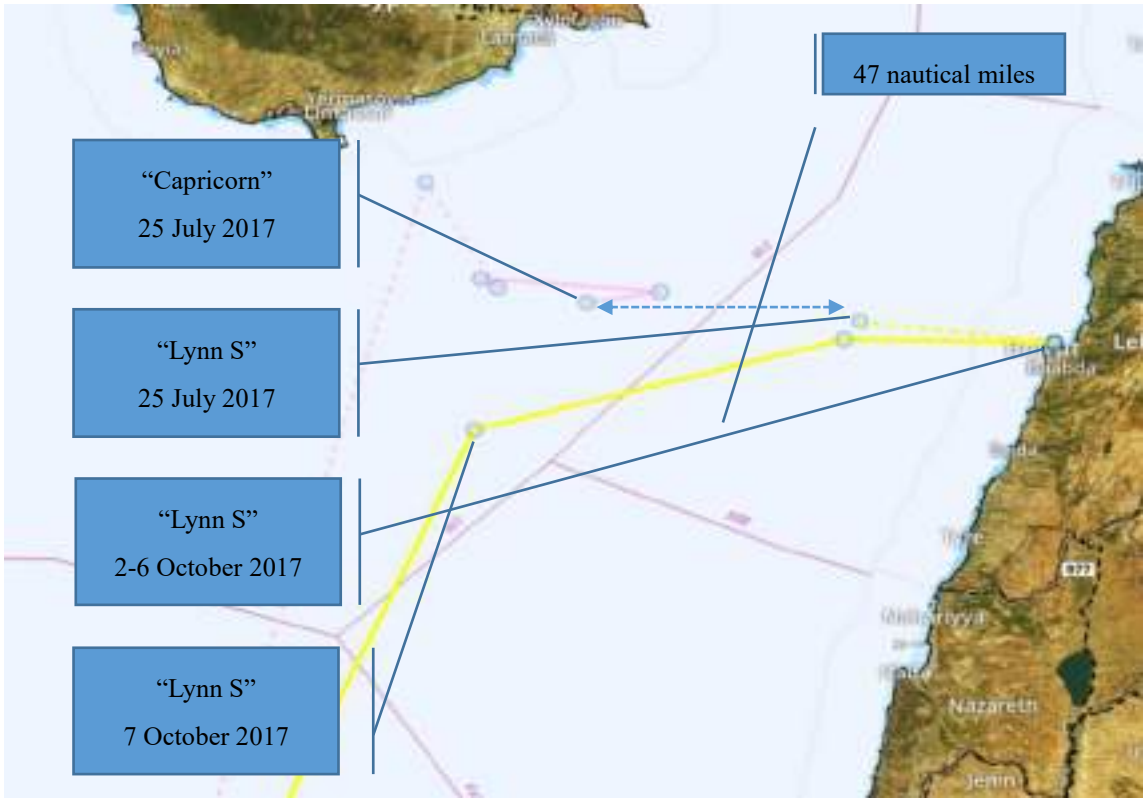

Source: IHS Sea-web

5. The Tanker entered Egyptian territorial waters on 9 October 2017, in front of the coast of Port Said, and set sail through Suez Canal on 11 October 2017. The vessel left Egyptian waters on 12 October 2017 and sailed through the Gulf of Aden and the Gulf of Oman. On 24 October 2017, it arrived at the coast in front of Al Jazeera Port, UAE, outside its territorial waters.

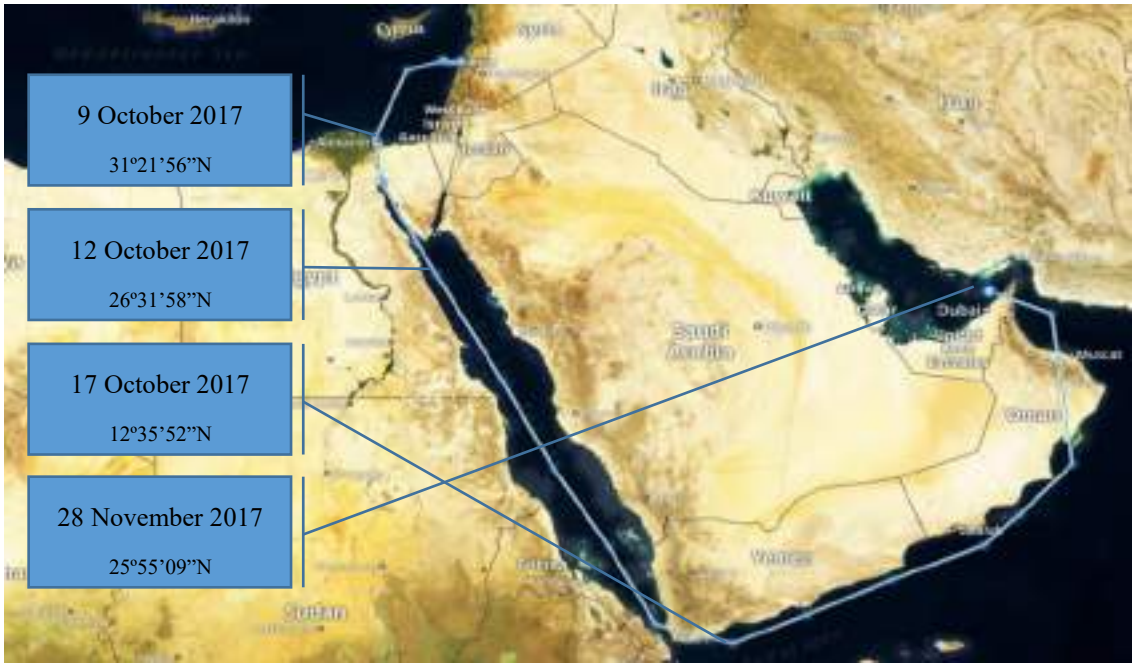

Source: IHS Sea-web

6. On 4 December 2017, the Lynn S set sail to the coast of Oman and was expected to call at Sohar port on 6 December 2017. It is not clear whether it entered the port or not, as its AIS was disconnected between 5 and 7 December 2017. The Panel has sought information from Oman's authorities.

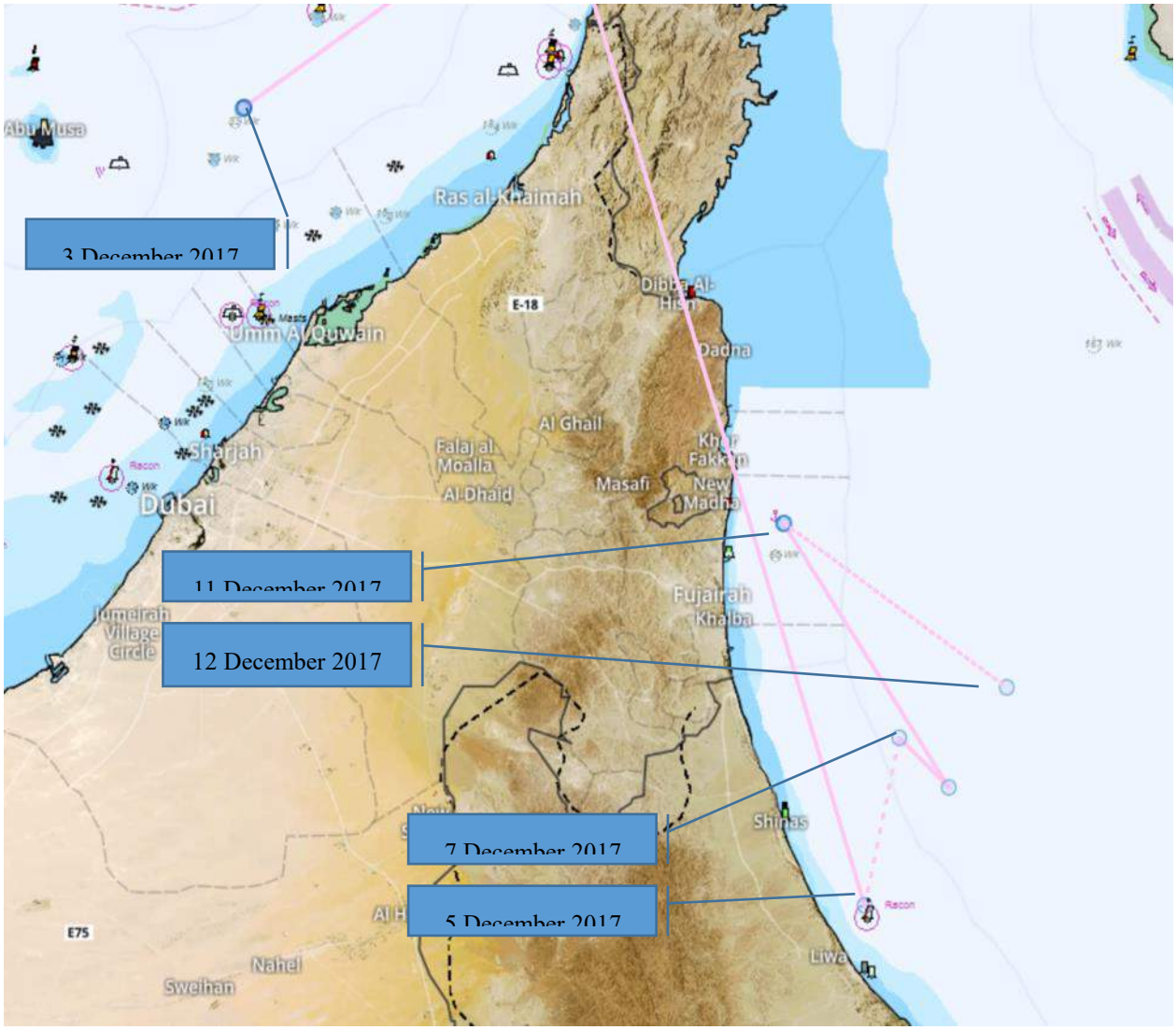

Source: IHS Sea-web

7. Between 3 and 4 January 2018, the tanker entered Port of Djibouti, container terminal number 2. The Panel has sought clarification from Djibouti authorities. Its alleged destination is Hudeida port, Yemen, but this remains unconfirmed.

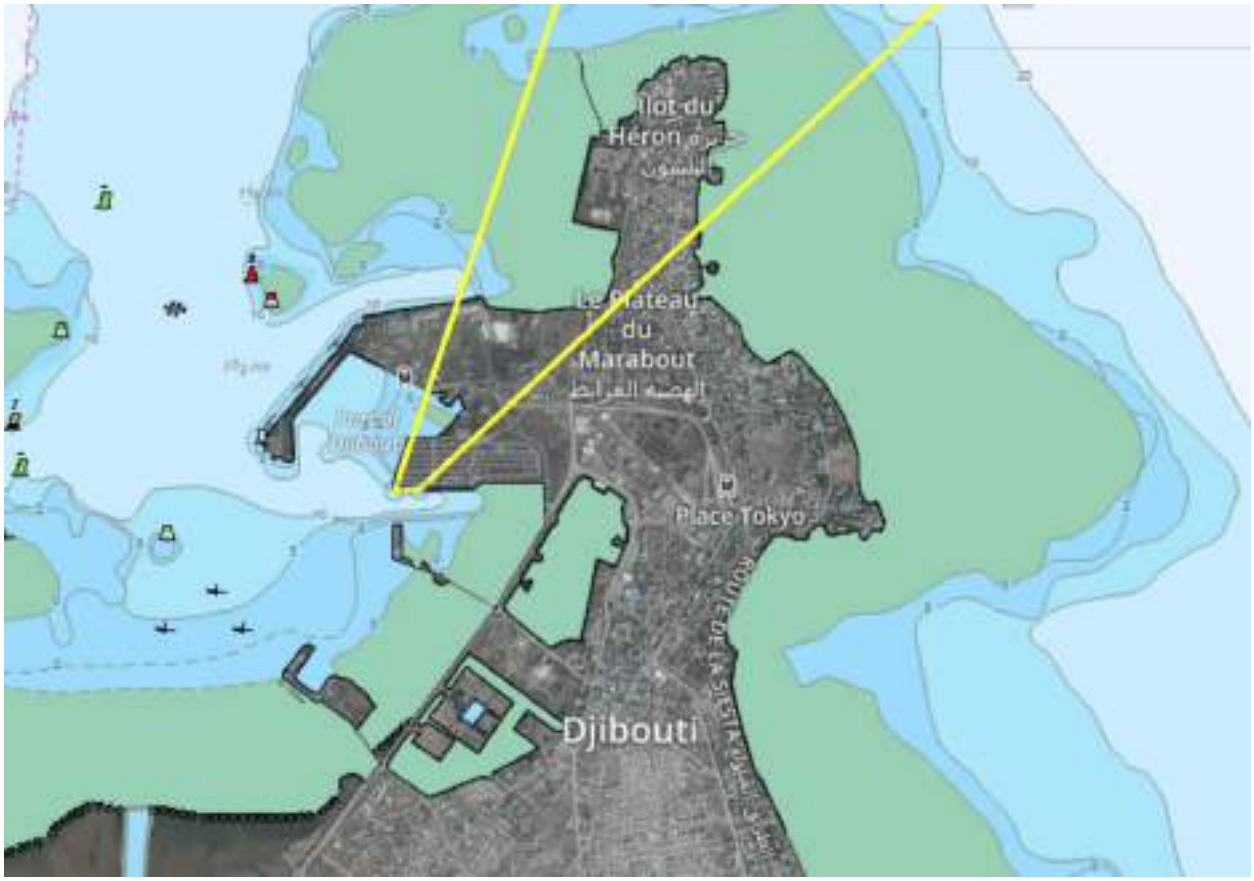

Source: IHS Sea-web

Annex 28 Vessels impounded by the Libyan Coast Guards

Stark

1. The “Stark” (IMO 7105419) was intercepted on 28 April 2017 by the Libyan Coast Guards, 1.5 nautical miles off Abu Kammash. The vessel was in the proximity of the “Ruta” at that moment (see annex 23, B).

2. The vessel was loaded with 500.000 litters of diesel oil when it was boarded by the Coast Guards. There were six Turkish citizens on board.

3. Anadolu Uluslararasi Ticaret[10] owns the “Stark”.

Information		Since
IMO number :	7105419	
Name of ship :	STARK	(since 01/09/2016)
Call sign :	UNKNOWN	
MMSI :		
Gross tonnage :	797	(during 1993)
DWT :	1219	
Type of ship :	Oil Products Tanker	(since 01/01/1997)
Year of build :	1973	
Flag :	Not Known	(since 01/09/2016)
Status of ship :	In Service/Commission	(during 1973)
Last update :	20/12/2016	

IMO	Role	Name of company	Address	Date of effect
9991001	ISM Manager	UNKNOWN		since 01/11/1997
1782886	Ship manager/ Commercial manager	ANADOLU ULUSLARARASI TICARET	Kat 12, Blok A, Yapi Kredi Plaza, Buyukdere Caddesi 21, Levent Mah, Besiktas, 34330 Istanbul, Turkey.	since 20/12/1996
1782886	Registered owner	ANADOLU ULUSLARARASI TICARET	Kat 12, Blok A, Yapi Kredi Plaza, Buyukdere Caddesi 21, Levent Mah, Besiktas, 34330 Istanbul, Turkey.	since 20/12/1996

Source: Equasis

[10] http://www.anadolutr.com

7120419	STARK	IN SERVICE/COMMISSION	1210	197	Products Tanker	1973-07	Group Owner	2005-06-24
7120419	STARK	IN SERVICE/COMMISSION	1210	197	Products Tanker	1973-07	Operator	1996-12-20
7120419	STARK	IN SERVICE/COMMISSION	1210	197	Products Tanker	1973-07	Registered Owner	1996-12-20
7120419	STARK	IN SERVICE/COMMISSION	1210	197	Products Tanker	1973-07	Shipmanager	1996-12-20

Source: IHS Sea-web

4. The vessel turned off its AIS on 23 April 2017, 35 nautical miles off Zarzis, Tunisia. In the following days it turned east and headed to the coast of Zuwarah.

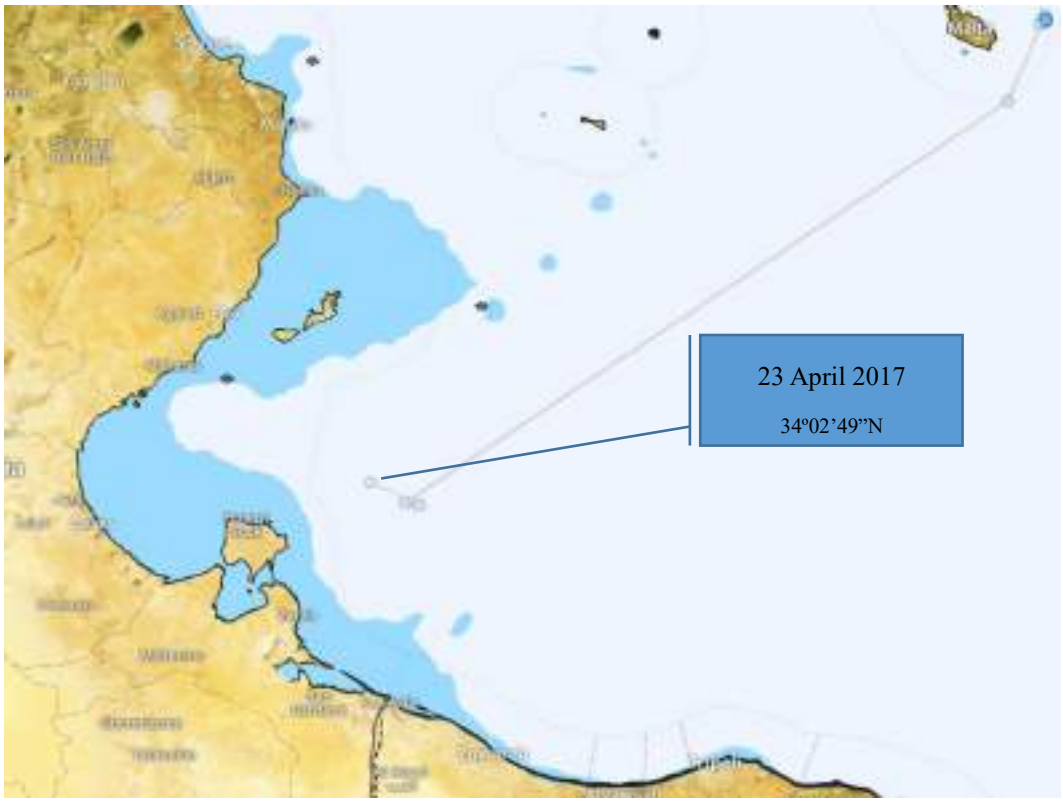

Source: IHS Sea-web

Ruta

5. The "Ruta" (IMO 8711899) was intercepted on 28 April 2017 by the Libyan Coast Guards, 1.5 nautical miles off Abu Kammash, in the western coast of Libya.

6. The vessel was loaded with 3.000 tonnes of diesel oil. The crew was made up of fourteen Ukrainian citizens.

7. The vessel was in the proximity of the "Stark" at that moment (see annex 23, A).

8. Manchester Shipping SA[11], a company registered in Ukraine, owns the "Ruta".

[11] http://www.man-ship.com (website under construction).

Information		Since
IMO number :	8711899	
Name of ship :	RUTA	(since 01/12/2005)
Call sign :	URSE	
MMSI :	272973000	
Gross tonnage :	1901	(since 01/08/1999)
DWT :	3330	
Type of ship :	Oil Products Tanker	(during 1990)
Year of build :	1989	
Flag :	Ukraine	(since 01/11/1992)
Status of ship :	In Service/Commission	(since 16/12/1989)
Last update :	18/04/2017	

IMO	Role	Name of company	Address	Date of effect
0151376	ISM Manager	MANCHESTER SHIPPING SA	21st Floor, spusk Polskiy 6, Odessa, 65026, Ukraine.	since 16/06/2006
0151376	Ship manager/ Commercial manager	MANCHESTER SHIPPING SA	21st Floor, spusk Polskiy 6, Odessa, 65026, Ukraine.	since 01/01/2005
0151376	Registered owner	MANCHESTER SHIPPING SA	21st Floor, spusk Polskiy 6, Odessa, 65026, Ukraine.	since 01/01/2005

Source: Equasis

8711899	RUTA	IN SERVICE/COMMISSION	3330	1901	Products Tanker	1989-12	Operator	2005-01-01	
8711899	RUTA	IN SERVICE/COMMISSION	3330	1901	Products Tanker	1989-12	Registered Owner	2005-01-01	
8711899	RUTA	IN SERVICE/COMMISSION	3330	1901	Products Tanker	1989-12	Shipmanager	2005-01-01	

Source: IHS Sea-web

9. The vessel turned off its AIS on 23 April 2017, 11 nautical miles off Malta.

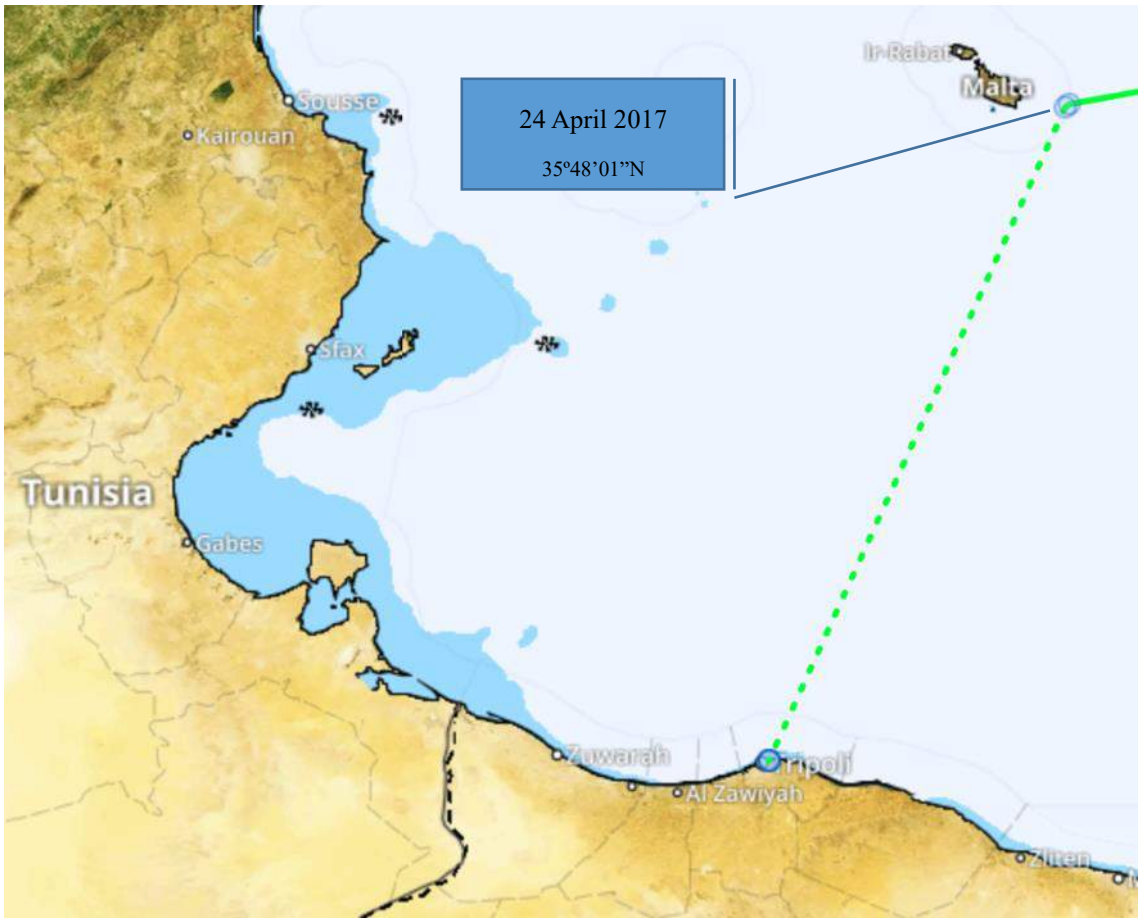

Source: IHS Sea-web

10. According to the investigations conducted by the Prosecutor of Catania, Italy, the "Ruta" has been involved in ship to ship operations with vessels involved in illicit smuggling of fuel from Libya, particularly the Basbosa Star (IMO 8846838) and the Sea Master X (IMO 7332488), both connected to Fahmi Slim's smuggling network (see S/2016/209 para. 206), and has reportedly unloaded the smuggled fuel in Italian ports on 13 occasions.[12]

Rex/Amargi

11. The "Rex" (IMO 7105421) was intercepted on 29 August 2017 by the Libyan Coast Guards and taken to Tripoli.

12. The vessel was loaded with 1.000 tonnes of diesel oil. The crew was made up of 10 individuals of various nationalities.

13. Ilu Trade and Shipping INC[13], a company registered in Turkey, is the owner of the "Rex", formerly called "Amargi".

[12] Case number 19269/2014 R.G.N.R., pages 6 to 9.
[13] http://www.man-ship.com (website under construction).

Information		Since
IMO number :	7105421	
Name of ship :	AMARGI	(since 01/11/2014)
Call sign :	UNKNOWN	
MMSI :		
Gross tonnage :	797	(during 1993)
DWT :	1236	
Type of ship :	Oil Products Tanker	(since 01/10/1999)
Year of build :	1974	
Flag :	In Dispute	(since 01/05/2016)
Status of ship :	In Service/Commission	(since 19/02/1974)
Last update :	25/07/2017	

IMO	Role	Name of company	Address	Date of effect
5829829	Ship manager/ Commercial manager	SABOR INVEST LTD	Daire 14, Kat 8, Blok B1, Agaoglu My World Europe, Ayazma Mevkii, Altinsehir Yanyol, Basaksehir, 34490 Istanbul, Turkey.	since 26/11/2014
5828953	Registered owner	ILU TRADE & SHIPPING INC	Care of Sabor Invest Ltd , Daire 14, Kat 8, Blok B1, Agaoglu My World Europe, Ayazma Mevkii, Altinsehir Yanyol, Basaksehir, 34490 Istanbul, Turkey.	since 26/11/2014
9991001	ISM Manager	UNKNOWN		since 01/11/1997

Source: Equasis

LRNO	Ship Name	Status	DWT	GT	Type	Built	Association	From	Until
7105421	AMARGI	IN SERVICE/COMMISSION	1236	797	Products Tanker	1974-02	Registered Owner	2014-11-26	

Source: IHS Sea-web

14. The vessel turned off its AIS between 27 and 29 August 2017, 92 nautical miles off Zuwarah.

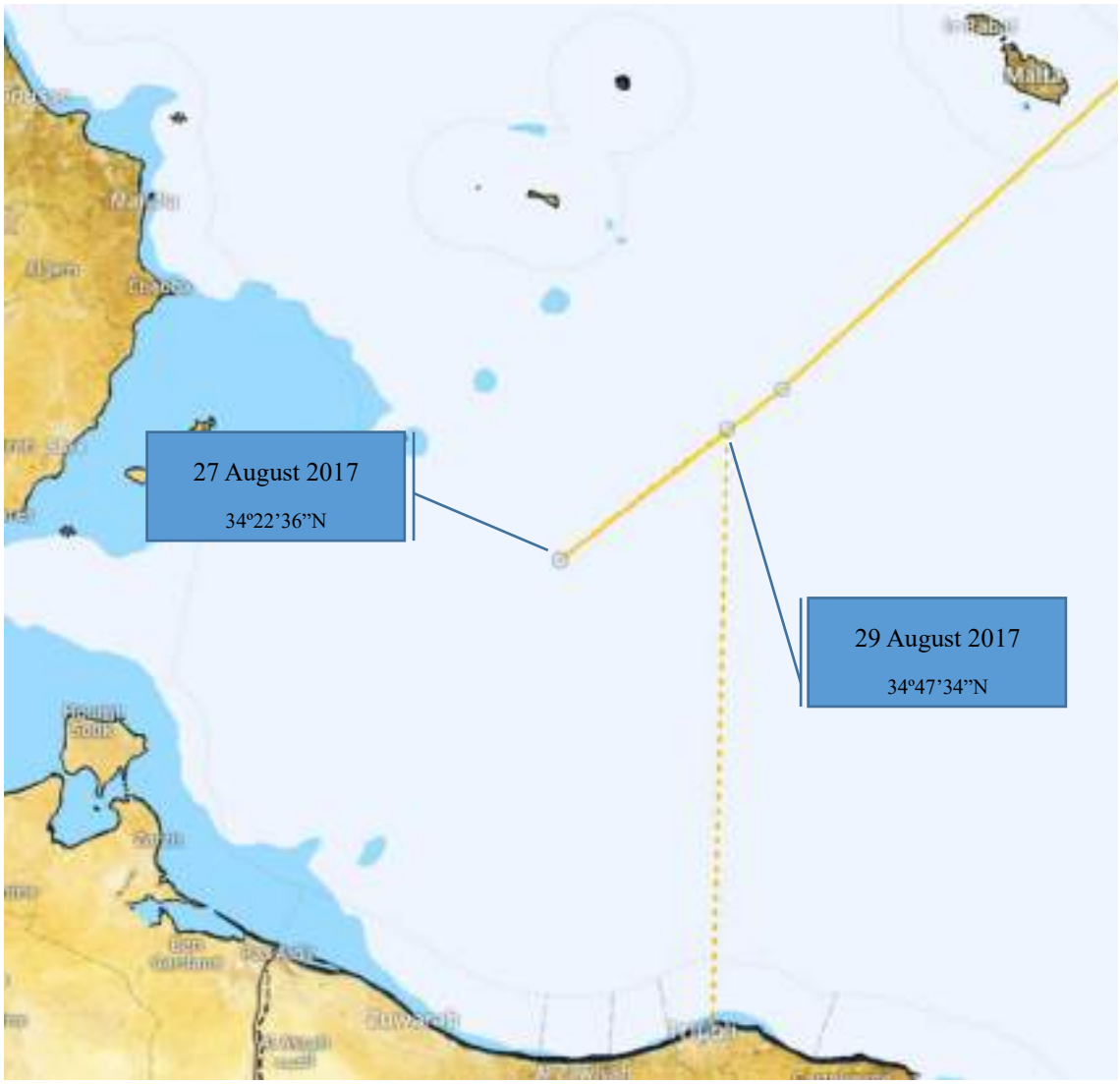

Source: IHS Sea-web

Annex 29 Goeast

1. The Libyan Coast Guards opened fire on the "Goeast" (IMO 7526924) on 6 October 2017. Its AIS was disconnected at the time.

2. Arida Trade LLP, Care of Uvas-Trans Ltd, is the registered owner of the "Goeast".

Information		Since
IMO number :	7526924	
Name of ship :	GOEAST	(since 01/03/2015)
Call sign :	D6A2091	
MMSI :	620091000	
Gross tonnage :	7886	(since 01/08/2000)
DWT :	9657	
Type of ship :	Oil Products Tanker	(during 1977)
Year of build :	1977	
Flag :	Comoros	(since 01/04/2016)
Status of ship :	In Service/Commission	(since 19/10/2017)
Last update :	07/11/2017	

Source: Equasis

IMO	Role	Name of company	Address	Date of effect
5603801	Ship manager/ Commercial manager	UVAS-TRANS LTD	ul Sverdlova 49, Kerch, Krym, 98320, Ukraine.	since 20/02/2016
5603801	ISM Manager	UVAS-TRANS LTD	ul Sverdlova 49, Kerch, Krym, 98320, Ukraine.	since 20/02/2016
5633861	Registered owner	ARIDA TRADE LLP	Care of Uvas-Trans Ltd , ul Sverdlova 49, Kerch, Krym, 98320, Ukraine.	before 03/2015

Source: Equasis

Source: IHS Sea-web

3. Following the incident, the tanker headed north to Malta, off Valetta port, outside its territorial waters, where it remained adrift between 11 and 19 October 2017. According to Maltese authorities, no request was made by the "Goeast" to enter any port.

4. On 19 October 2017, the vessel set sail to the Sea of Crete and disconnected its AIS on 20 October. On 22 October it briefly reconnected its AIS before crossing the Dardanelles strait.

5. On 24 October 2017 it arrived at Ahirkapi anchorage area (near Istanbul), where it was granted anchorage permission, according to the Turkish authorities. They further stated that a gas purification process for maintenance purposes was conducted. On 1 November 2017, the tanker was granted entry to Tuzla port where it remained until 8 November 2017.

6. On 10 November 2017 it crossed the Bosporus and between 19 November and 14 December 2017 remained a few miles east of the Traffic Separation Scheme of Kerch strait, Crimea. Its AIS was disconnected on several occasions.

Source: IHS Sea-web

Annex 30 Noor

Noor

1. The “Noor” (IMO 8312459) set sail off Malta on 23 October 2017, heading towards Gabes port, Tunisia. On 26 October 2017, 41 nautical miles off Gabes port, it turned east to Zuwarah coast, where it remained anchored in 2 different locations between 28 October 2017 and 1 November 2017. The vessel disconnected its AIS on 16 November 2017, while on its way back to a point off Malta, where it arrived on 19 November 2017.

2. It is relevant to mention that the “Noor” set sail from and arrived to the same location off Malta, outside its territorial waters.

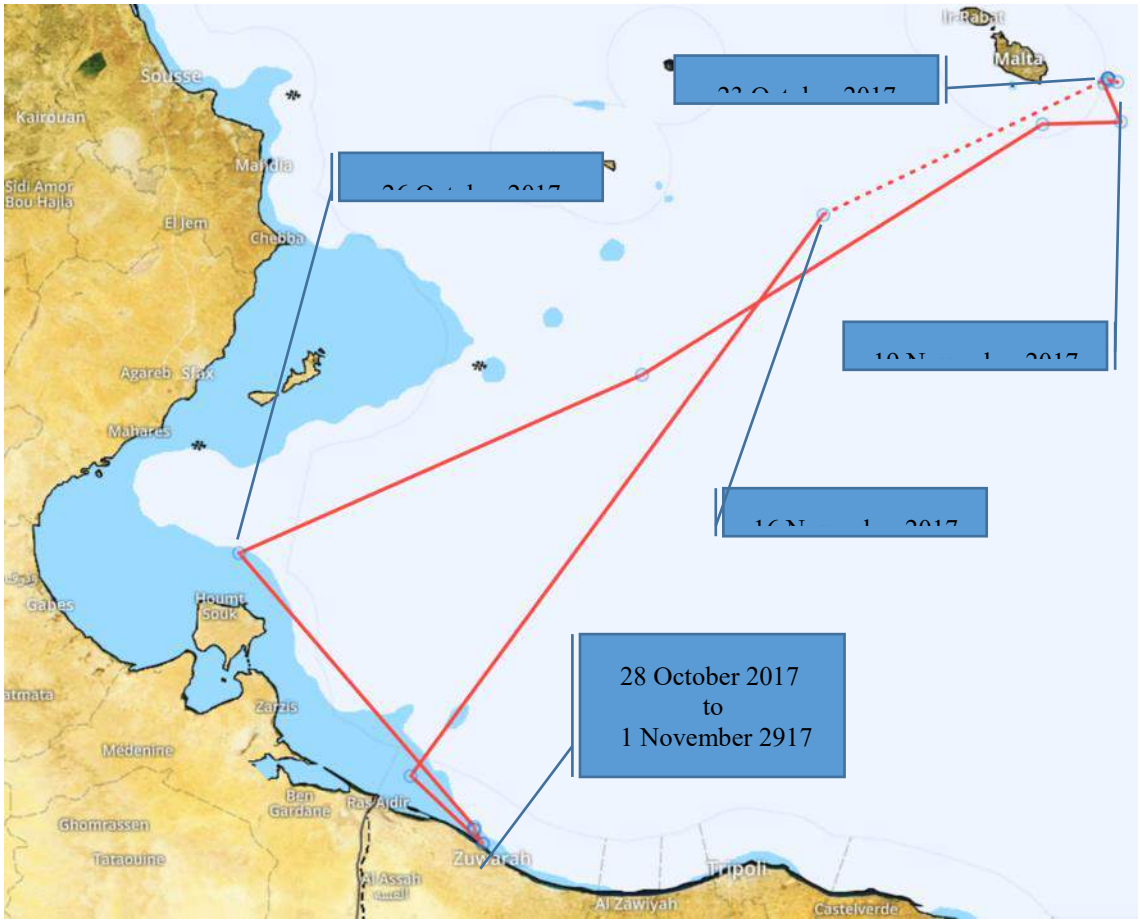

Source: IHS Sea-web

3. According to Equasis, Ali Breiki SMA, care of United Maritime Services LTD, is the registered owner of the “Noor”.

Information		Since
IMO number :	8312459	
Name of ship :	NOOR	(since 01/09/2011)
Call sign :	5IM459	
MMSI :	677001030	
Gross tonnage :	2101	(during 2000)
DWT :	3270	
Type of ship :	Oil Products Tanker	(during 1983)
Year of build :	1983	
Flag :	Tanzania	(before 2016)
Status of ship :	In Service/Commission	(since 18/11/1983)
Last update :	20/12/2016	

IMO	Role	Name of company	Address	Date of effect
5949211	Ship manager/ Commercial manager	UNITED MARITIME SERVICES LTD	Flat 9, Anderson House, 2, Butt Close Lane, Leicester, LE1 4QA, United Kingdom.	since 01/11/2016
5951521	Registered owner	AL BREIKI SMA	Care of United Maritime Services Ltd , Flat 9, Anderson House, 2, Butt Close Lane, Leicester, LE1 4QA, United Kingdom.	since 01/11/2016
9991001	ISM Manager	UNKNOWN		since 09/11/2012

Source: Equasis

8312459	NOOR	IN SERVICE/COMMISSION	3270	2101	Products Tanker	1983-11	Registered Owner	2016-11-01

Source: IHS Sea-web

4. According to the information provided by Mr Iftikhar Rafique, from United Maritime Services LTD, the vessel was sold for scrap on November 2016, however there is no proof of scrap or any other documents available. The new owners are unknown.